الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ العام

مقياس:

الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا خلال القرنين 19م-20م

محاضرات السداسي السادس للسنة الثالثة تاريخ عام

من إعداد الأستاذ:

د. رشيد قسيبه

الموسم الجامعي: 2022/2021م

مقدمة:

بعد معاناة الظلم والإبادة ومصادرة الممتلكات تمكنت شعوب المستعمرات من رد الفعل واستطاعت استرجاع سيادتها وتحقيق إستقلالها، حيث حاولنا من خلال هاته المطبوعة البيداغوجية تصوير أبرز حركات التحرر في أفريقيا وآسيا، حيث تحوي هذه المطبوعة محاضرات السداسي السادس لطلبة السنة ثالثة تاريخ عام.

وتعد هذه المطبوعة البيداغوجية مفاتيح للطالب لدراسة تاريخ الإستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا، وتسهل عليه فهم الظاهرة الإستعمارية وردة فعل شعوب المستعمرات منذ وطأة الإستعمار الأوروبي أرض إفريقيا وآسيا حتى طرده واسترجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تاريخ إفريقيا وآسيا الحديث والمعاصر بكل جوانبه مما يسهل على الطالب فهم المقياس نظريا وتطبيقيا، وقد وظفت في هذه المطبوعة لغة بسيطة حتى تكون واضحة للطلبة من شرح للمصطلحات وتعريف بالشخصيات خاصة وأن المقياس يهدف إلى التعرف على التوسع الإستعماري الأوروبي الحديث ورد فعل شعوب المستعمرات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ميلادي.

وتطابقا مع المقرر الوزاري قمت بتقسيم هذه المطبوعة بعد مقدمة إلى خمسة محاور وخاتمة وملاحق وببليوغرافيا حتى يستفيد منها الطلبة في إعداد أعمالهم والتحضير للامتحانات.

وافتتحت المطبوعة بالمحور الأول وهو عبارة عن مدخل للدراسة تناولت فيه تبلور الفكر التحرري في آسيا وإفريقيا من خلال مفهوم الحركة التحررية وعوامل نجاحها وخصائصها وأنواعها وأهدافها.

وفي المحور الثاني تعرضت لأهم حركات التحرر في آسيا حيث قمت بدراسة نماذج من الحركات الوطنية على غرار الهند والباكستان وفيتنام وغيرها من حركات.

أما المحور الثالث وهو الاهم خصصته لحركات التحرر في أفريقيا وكان كذلك على غرار المحور الثاني عبارة عن دراسة نماذج من الحركات التحررية من الإستعمار الأوروبي.

وفي المحور الرابع تحدثت عن دور الثورة التحريرية الجزائرية في تصاعد المد التحرري في إفريقيا حيث كان لها أثر بالغ في حصول دول إفريقيا على استقلالها وخاصة تونس والمغرب والعديد من دول افريقيا دفعة واحدة.

أما المحور الخامس والأخير فكان بعنوان دور حركة عدم الانحياز في دعم الحركات التحررية وقسمته إلى جزئين الاول خصصته لميلاد حركة عدم الانحياز والثاني خصصته لدورها في دعم حركات التحرر الوطني والقومي.

حاولت في هذه المطبوعة تنويع مصادر ومراجع المادة العلمية حتى يستطيع الطالب الإعتماد عليها في توسيع معارفه والإستعانة بها في إعداد الأعمال المرتبطة بالمقياس، كما مكنتني هذه المادة العلمية المتنوعة من التعريف بأعلام التحرر، ومن أبرز هذه المصادر والمراجع أذكر:

- شوقي عطا الله الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.
- رونالد سيجال: موجز تاريخ إفريقيا.
- زاهر رياض: إستعمار إفريقيا إستقلالها.
- فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.
- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمار الإستقلال.
- جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.
- حلمي محروس اسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.
- محمد أمحمد الطوير: تاريخ حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية.

ومن الصعوبات التي تواجه الطالب في هذا المقياس تعرض كل دول إفريقيا وآسيا للإستعمار، وتنوع الدول المستعمرة، وتعدد أشكال الاستعمار، وتفاوت مرحلة الإستقلال.

المحور الأول: تبلور الفكر التحرري في افريقيا وآسيا

1. الحركة التحررية.

1.1 تعريفها

1.2 عوامل وظروف نشأتها

1.3 أشكالها

1.4 خصائصها

1.5 نتائجها

2. تبلور الفكر التحرري في افريقيا وآسيا

2.1 نجاح الحركة التحررية في آسيا

2.2 نجاح الحركة التحررية في افريقيا

المحور الأول: الحركة التحررية

تمهيد:

إن حركات التحرر الوطني بين دول العالم هي الأداة الأولى التي تعبر عن إرادة الشعوب الحية ورغبتها في تقرير مصيرها ضد الوجود الاستعماري الذي يعمل دائما على فرض المزيد من الهيمنة، كما حدث خلال العصر الحديث عندما تعرضت شعوب إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، بصورة خاصة إلى المزيد من الإضطهاد والقمع كان له الأثر المباشر في نقص عدد سكانها، ونهب خيراتها.

ولجأت شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى حمل السلاح من أجل التحرر، بعد أن رفضت الدول الأوروبية الاستعمارية رغم معاناتها السابقة من الاحتلال النازي، والذي قام بنهب واستغلال البلدان المغلوبة على أمرها، كما حدثت كثيرا من المعارك الدامية ضد فرنسا في الفيتنام (1945-1954)، والجزائر (1954-1962)[1].

1. تعريف الحركة التحررية:

التحرير أو التحرر هو عتق الأشخاص من العبودية، أو الاضطهاد، كما تدل كذلك عادة على إنهاء احتلال شعب ما، وتسمى الحركات الثورية أحيانا نفسها بالحركات التحررية، وتعني بذلك التحرر من حكم مضطهد.

وتعرف حركات التحرر بأنها عبارة عن منظمات شعبية أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها، وأوطانها من التواجد العسكري الأجنبي فوق ترابها الوطني، فالحركات التحررية وأعمالها المسلحة إنما تمثل تهديدا لهذا التواجد الأجنبي، وتهديدا لسيطرته وامتصاصه لدماء لشعوب المغلوبة على أمرها[2].

وتعرف الحركة التحررية كذلك بأنهم مجموعة من المقاتلين يقومون بإدارة الحرب في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب، وخلف خطوط العدو، وفي عزلة عن قواتهم الأساسية، والتي يطلق عليها عادة اصطلاح "غوريلا"[3]، والتي تمثل القتال والهرب بعيدا عن مراكز العدو، وهي النظام المتميز بالزخف المفاجئ ومهاجمة المعسكرات المنعزلة مع تجنب

---

[1] محمد أمحمد الطوير، تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث، ط1، الرباط، 1998، ص07.

[2] عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996، ص 107.

[3] محمد أمحمد الطوير، تاريخ حركات التحرر، مرجع سابق، ص 08.

الوقوع في الأسر، وبإتباع الأسلوب الجيد الذي يعتمد على المجموعات الصغيرة، أو حرب العصابات التي تسبب أفدح الخسائر للعدو[1].

ويعرّف البعض حركات المقاومة الشعبية بأنها يمكن وصفها بالمنظمات الوطنية ذات الجناحين السياسي والعسكري، تنشأ في البلدان المستعمرة، وتقود كفاحا مسلحا من أجل الحصول على حق تقرير المصير[2]، وكذلك نرى أن هذه الحركات عبارة عن تنظيم يهدف إلى المقاومة من أجل حق تقرير المصير باستخدامها النضال المسلح أسلوبا أساسيا، وتأخذ شكل جبهة سياسة تضم أجنحة سياسية وعسكرية، وعموما الحركات التحررية هي رد الفعل الوطني النضالي الذي قامت به الشعوب ضد الاستعمار في إفريقيا، وآسيا، والتي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا...)، وتحت الأشكال التالية: (الاحتلال، الانتداب، الحماية، ...)، وقد اعتمدت الحركات التحررية أسلوب الكفاح المسلح أو الكفاح السياسي.

2. عوامل وظروف نشأة الحركة التحررية:

إن التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية في مطلع العشرينات من القرن العشرين ميلادي ساهمت بشكل أو بآخر في ظهور العمل التحرري بين شعوب المستعمرات، وتطور أكثر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دخلت الحركات التحررية في إفريقيا وآسيا مرحلة حاسمة وحساسة من تاريخها باستقلال واحد وعشرين دولة، رغم عنف النظام الإستعماري[3].

ويمكن إجمال عوامل ظهور الحركة التحررية في عوامل داخلية خاصة، وأخرى خارجية أفرزتها الظروف الدولية:

أ- العوامل الداخلية:

- **السياسة الاستعمارية:** والتي تميزت بالظلم والإضطهاد والإبادة الجماعية لشعوب المستعمرات إضافة إلى الإستغلال، ونهب الثروات، ومصادرة الأراضي، الأمر الذي ولّد رغبة لدى الشعوب الأفريقية والآسيوية في التخلص من هذه المعاناة وطرد الإستعمار.

[1] محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 57.

[2] مصلح حسن أحمد، الارهاب وحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام، مجلة مداد الآداب، العدد 08، كلية القانون، الجامعة العراقية، ص 500.

[3] TH، bwttner، leibzig: colonialism neo- colonialism and the imperialist struggle in Africa maxis studies on the berlin conference 1884-1885 special 13 edited by teamster and dans – ulrick water (Asia – Africa- Latin America)، Akademie Verlyn berlin، 1984، p106.

• **ظهور النقابات ودورها في العمل السياسي والحركة الوطنية:** وتعود بداياتها بعد الحرب العالمية الأولى عقب الإضرابات مثل التي قادها العمال في جنوب أفريقيا 1919–1920م، والتي تعد الإنطلاقة الحقيقية للعمل النقابي، غير أنه في غرب إفريقيا بدأت بوادرها قبل الحرب العالمية الثانية، وأثنائها، وذلك عام 1940م[1]، أما في آسيا فإن العمل النقابي إتسم بالقوة خاصة بعد إنتشار الأفكار الشيوعية في المنطقة، ولقد كانت العلاقات الإيديولوجية، والسياسية بين النقابات، والقادة السياسيين تمتاز بالتقارب رغم أن النقابات كانت تنتظر التغيير من خلال نشر الوعي النقابي بين أوساط العمال[2].

• **المشاركة في الحرب العالمية الثانية:** عند قيام الحرب العالمية الثانية سارعت الدول الإستعمارية إلى تجنيد الكثير من شعوب المستعمرات وإقحامهم في جبهات الحرب المختلفة، وكان لهذه المشاركة أثرها على شعوب المستعمرات، ضمن جهة زادت في وعيهم السياسي خاصة وأنهم خاضوا هذه الحرب لنصرة الحرية والديموقراطية، ومن جهة أخرى فإن هذه المشاركة أكسبتهم خبرة عسكرية إستفاد منها الشعب في تحرير بلادهم فيما بعد[3].

• **نمو الوعي الوطني والقومي:** وكان ذلك لإنتشار وسائل الإعلام المختلفة التي ساعدت على إنتشار الأفكار التحررية التي تدعو إلى مقاومة الإستغلال، والمطالبة بالعدالة والمساواة، وبالتالي بدأت شعوب المستعمرات تشعر بوطأة الإستعمار وأخطاره على مستقبل بلادهم، وأخذت تتحرك لنيل حريتها واستقلالها[4].

• **تنكر الدول الاستعمارية:** حيث تنكرت الدول الاستعمارية للتضحيات والوعود الكاذبة والغامضة التي أعطتها لشعوب المستعمرات بالاستجابة لمطالبها عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى سبيل المثال نذكر الجزائريين، حيث تعدداهم ضمن الجيش الفرنسي حتى جوان 1940م حوالي 110000 مجند ذلك لإن وتيرة التجنيد كانت سريعة إتّضح هذا من خلال

---

[1] أحمد بوزيد "الحركة النقابية والتحرر الأفريقي"، مجلة السياسة الدولية العدد 04، أفريل، ماي، جوان 1966م، السنة، مؤسسة الأهرام، مصر، ص ص 74-76.

[2] John، d- hargreaves، west africa the frmer french states، edited by prentice- hall in the U.S.A، 1967، p 151.

[3] بلغ عدد التونسيين المجندين في الحرب العالمية الثانية 46657 جندي، وعدد المغاربة 21000 جندي، وغيرهم من شعوب المستعمرات الذين جندوا في الحرب كدروع بشرية، إلا أن خبرتهم العسكرية حسمت الأمر لصالح نجاح الحركات التحررية.

[4] كانت مبادئ ولسن 14 عاملا حاسما لشعوب المستعمرات في الإيمان بقضيتهم الوطنية، ثم جاء ميثاق الأطلسي أوت 1941م، والذي زاد من تمسك هاته الشعوب بحقها في الاستقلال.

إرتفاع عدد المجندين بالجيش الفرنسي الذي بلغ 26000 عسكري مجند خلال الأشهر الإلى للحرب[1].

• **ظهور النخبة:** ظهرت في إفريقيا وآسيا نخب وطنية أطرت الشعوب ثقافيا وسياسيا وعسكريا، والأمثلة كثيرة في إفريقيا، نذكر على سبيل المثال لا الحصر نيلسون مانديلا، باتريس كوموميا، غوفان مبيكي، كوامي نكروما[2].

ب. العوامل الخارجية:

• **هزيمة الحلفاء أثناء الحرب:** خرجت الدول الاستعمارية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي أصبحت غير قادرة على مواجهة ثورات الشعوب المستعمرة خاصة فرنسا[3].

• **تفاقم قوة المعسكر الشيوعي:** كان لوقوف الإتحاد السوفياتي، والكتلة الشرقية إلى جانب الشعوب المستعمرة دوراً بارزاً في نيلها الحرية والاستقلال، لاسيما وأن الدعم جاء في المجال العسكري والاقتصادي والسياسي، وفي هيئة الأمم المتحدة.

• **ظهور هيئة الأمم المتحدة:** تحت ضغط الدول حديثة الاستقلال، والدول التي عانت من الخضوع للقوى الاستعمارية جاء في ميثاق الأمم المتحدة عبارة عن "تقرير المصير"، حيث ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفصل الأول الخاص بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ما يلي: "إنما العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي

---

[1] Bel kalem Recham، les musulmans algériens dans 2 Armé française (1919-1945)، ed l'Harmatan، paris،1996، p218.

[2] كوامي نكروما ولد في غانا 18 سبتمبر 1909 في قرية تكروفول من أسرة بسيطة وكادحة، حيث كان والده يعمل حداداً وأمه تمارس التجارة، وساعدت هذه الأسرة البسيطة بأن ينشأ نكروما قويا، وفي سن السادسة ذهب إلى المدرسة حيث تلقى تعلمه الأول على يد الآباء البيض، وفي عام 1926م، دخل إلى الثانوية في أكرا أين تحصل على شهادة تؤهله بالتدريس في مختلف المدارس الحكومية، إلا أنه أراد مواصلة دراسته فذهب إلى بريطانيا ثم إلى أمريكا سنة 1935م، ودخل إلى جامعة لينكالن حيث درس فيها ثلاث سنوات وتحصل هناك على شهادة ليسانس في العلوم الاجتماعية، وليسانس في الاقتصاد، وبعدها أخذ دروس في الفلسفة في جامعة بنسلفانيا مع المعاناة التي كان يعانيها من التمييز العنصري، وفي سنة 1940م أصبح رئيسا لرابطة الطلاب الإفريقيين في الولايات المتحدة الامريكية، وتأثر في تلك الفترة بأفكار الجامعة الأفريقية التي كان ينشرها ماركوس غارفي، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية سافر إلى لندن ليكتب رسالته، ولكنه أندمج فوراً في الأهداف السياسة المعاصرة، وانضمت إليه نخبة من الطلاب كان من بينهم "كوجو بوستيو" وفي سبتمبر 1945م انتخب كأحد أمناء المؤتمر الأفريقي الخامس المنعقد في مانشيستر، وقد حضر إجتماع مؤتمر الجامعة الإفريقية السادس، وهناك نظم السكريتاريا الوطنية لغرب إفريقيا التي اتخذت قرار للسعي بإنشاء إتحاد غرب إفريقيا عام 1946م، توفي في 27 مارس 1972 برومانيا. للمزيد ينظر: سلوى أولطاش، كوامي نكروما ودوره في استقلال غانا، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجزائر 2، 2017/03/15، ص ص 317-318.

[3] هزمت فرنسا في بداية الحرب عام 1940م، وتم تحريرها من الحلفاء عام 1944م.

بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها"[1]، لقد فهم الأفارقة، والآسيويين من مبادئ الأمم المتحدة ما يلي:

- أن لهم الحق في تقرير المصير، وإختيار شكل الحكم الذي يعيشون تحت ظله.
- أن من أهداف الوصاية السير نحو الحكم الذاتي، أو الإستقلال.
- **التضامن بين الشعوب الآفرو آسيوية:** حيث تنامت روح التضامن من العالمية التي ظهرت في مؤتمر باندونغ 1955م بين الشعوب الآفرو آسيوية حيث تعددت الدول المشاركة في المؤتمر، وهي 29 دولة بالإستعمار، كما طالبت بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتعهدت بالتضامن فيما بينها للتعجيل بتصفية الاستعمار الأوروبي[2].
- **الإستقلال المبكر لبعض الدول:** إن أثر إستقلال بعض الدول في أفريقيا على غرار مصر، وأثيوبيا، في آسيا مثل الهند قد أعطى دفعا معنويا لقيادات وشعوب المستعمرات في المطالبة بالمزيد من الحريات والمساواة ولما لا الحصول على إستقلالها، كما أن الثورة المصرية[3] كان لها دور فعال في دفع حركة التحرر في إفريقيا بعد أن أصبحت مركز للحركات التحررية وملاذا آمنا لها، ولجأ الكثير من زعمائها إليها ومارسوا نشاطهم السياسي على أراضيها، وفتحت مكاتب سياسية للكثير من الأحزاب مثل حزب الكانون K.A.N في كينيا، حزب سوابو S.W.A.P.O لجنوب أفريقيا، وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري[4].

3. أشكال المقاومة:

أ. المقاومة السياسية: وهي التي تقوم على إستخدام تقنيات ووسائل تهدف إلى شل قدرة الخصم ومواجهة سلطته وأهدافه، من خلال إستخدام سلطة رادعة سلمية تنطلق من تأييد الرأي العام وإلتفافه حول قضيته فالتظاهر، والإعتصام، والإضراب في شكل إحتجاج جماعي مارسته كل الشعوب، لكنه قد يتصاعد ليصل إلى حدود العصيان المدني الذي يتجسد في مقاطعة سلطة الاحتلال، والرفض الجماعي لها، من خلال الإمتناع عن دفع الضرائب، وتعطيل الإحتلال والتجارب العالمية في هذا الشأن كثيرة ومنها التجربة الغاندية التي هي بلا شك تجربة رائدة[5].

---

[1] أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير ومن ثم الحق في أن تقرر بحرية وضعها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهزيمة ينظر: الأمم المتحدة، الشعوب الأصلية منظومة والأمم المتحدة لحقوق الانسان، صحيفة الوقائع، العدد9، التنقيح 2، ص 5.

[2] عقد مؤتمر باندونغ بأندونيسيا ما بين 18 و24 أفريل 1955م.

[3] الثورة المصرية أو ثورة الضباط الأحرار 23 جويلية 1952م.

[4] حزب جبهة التحرير الوطني الواجهة السياسية لثورة التحرير الجزائرية التي اندلعت 12 نوفمبر 1954م.

[5] التجربة الغاندية إلى الزعيم المهاتا غاندي والمعروفة بسياسية اللاخوف واللاعنف الساتياجراها.

ب. المقاومة العسكرية: وهي بلا شك تستند إلى المقاومة السياسية وتتكامل معها، وهي خيار غالبية الشعوب في رفض الاحتلال وطريقها النيل الاستقلال والحرية، وقد تنوعت تجارب الشعوب في هذا المجال، وأبدعت تقنيات ووسائل الحاق الهزيمة بالمحتل بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع وتركيبته وكذلك استخدام الوسائل العسكرية للوقوف ضد العدو وشراسته وإمكانيات المقاومة وعمقها الاستراتيجي[1].

4. خصائصها:

تشترك الحركات التحررية على مختلف جنسياتها وتباعد أوطانها في جملة من الخصائص أهمها:

- تحديها حدود العداء لدولة استعمارية وحدها ليشمل الامبريالية جمعاء، أو بعبارة أخرى العداء المشترك للاستعمار بكل أشكاله.
- إعتمادها على الكفاح السياسي أولا ثم الكفاح المسلح خاصة في الفتر التي تلت الحرب العالمية الثانية.
- الاتحاد والتضامن بين شعوبها كما هو الحال مثلا في المنظمة الآفروآسيوية وحركة عدم الإنحياز[2].
- إتجاهها بعد التحرر السياسي إلى التحرر الاقتصادي للخروج من التخلف والتبعية، وهكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر حركة تحررية في التاريخ، وتخلصت الكثير من الشعوب من السيطرة الاستعمارية، وها هي اليوم تناضل مرة أخرى لاسترجاع كل حقوقها وتطالب بنصيبها في المساهمة في تقرير مصير العالم.

1. نتائجها:

إن أهم نتيجة حققتها حركات التحرر هي تراجع القوى الاستعمارية وإنهيار الإمبراطوريات الإستعمارية الفرنسية والبريطانية، وكذلك الإستعمار الإيطالي والبرتغالي والإسباني والهولندي، ويمكن حصر أهم نتائج الحركة التحررية في أفريقيا وآسيا في:

- الحصول العديد من دول أفريقيا وآسيا على استقلالها وانعتاق شعوبها من العبودية[3].

---

[1] مصلح حسن أحمد، مرجع سابق، ص 503.

[2] حركة عدم الإنحياز تأسست في بلغراد يوغسلافيا عام 1961م، وتعود فكرتها إلى مؤتمر باندونغ بأندونسيا 1955، وجاءت كنتيجة للصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، وقامت فكرتها على أساس عدم الإنحياز لأحد طرفي الصراع.

[3] عبد الغني نائلي دواودة، الوضع في تاريخ العالم المعاصر، حركات التحرر قضايا معاصرة، دار الوفاء، الجزائر، ص ص 10-11.

- الصداقة بين دول أفريقيا، ودول آسيا، والذي يظهر في المنظمة الآفرو آسيوية التي ظهرت في مؤتمر باندونغ 1955م.
- ظهور هيئات دولية وإقليمية كنتيجة مباشرة لحركات التحرر أبرزها حركة عدم الإنحياز 1961م ومهمتها الرئيسية الحفاظ على الإستقلال المحقق، وتحقيق التنمية، وإقامة علاقات إقتصادية عادلة.
- تعويض وإعفاء الإمبراطويات الإستعمارية، وتحقيق الإستقلال مثل سوريا ولبنان 1946م، باكستان والهند 1947م، وأندونسيا 1949م، وتونس والمغرب 1956م.
- إنهاء الأنظمة العميلة للاستعمار، والقضاء على كل الإرتباطات مع المستعمر مثل الثورة الصينية 1949م، الثورة المصرية 1952م، الثورة العراقية 1958م، والثورة الكوبية 1959م، بقيادة فيدال كاسترو[1].

2. تبلور الفكر التحرري في آسيا وأفريقيا:

إن ما بناه الاستعمار في خمسة قرون هدمه التحرير في عقدين أثنين فبين 1945، 1965م هوت بقعة الاستعمار من 35% من مساحة العالم إلى 4%، أي أن معدل سرعة المد التحرري يعادل عشرات أضعاف معدل الزحف الاستعماري، حتى قيل إن الاستعمار إذا كان قد أتم مشرقه في ساعات فقد عبر خط الزوال وشهد شفقة وغسقه ثم الغروب في دقائق معدودات، وبينما أتى الاستعمار في موجتين كبرتين لكل منهما بدوره ذبذباته الثانوية، جاء التحرير في موجة واحدة طاغية كاسحة، وإذا كان البعض قد تحدث في هذا الصدد تقليلا في الحقيقة. عن رياح التغيير، فأولى بنا أن نقول إعصاراً أو هاريكين[2].

أنه الفكر التحرري، وأنه عصر نهاية الاستعمار ونهاية الامبراطورية وأوروبة العالم، وإذا كان القرن التاسع عشر قرن الاستعمار، فإن القرن الاستعمار، فإن القرن العشرين بحق قرن التحرير:

[1] فيدال كاسترو سياسي كوبي ولد عام 1962م، وهو الأبن الغير شرعي الثالث لوالده كاسترو النياندروا روز من الحادثة لينا غومزاليس، درس القانون في جامعة هافانا عام 1950م، قاد هجوما فاشلا على ثكنة المونكادا عام 1953، أطاح بحكم الجنرال باتيستا عام 1959م، أصبح رئيسا لمجلس الدولة، ورئيس الجمهورية اعتمد على الاتحاد السوفياتي حتى سقوط هذا الأخير عام 1991م للمزيد ينظر: أيمن كاظمم حاجم، عبادي أحمد عبادي، دور الثأثر الارجنتيني أرنتتو شتى جيغفارا في التقارب الكوبي – السوفياتي 19959-1962م كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، العراق، 2016، ص29.

[2] جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، ط1، بيروت1983، ص 20.

3- نجاح الحركة في آسيا:

بدأت الحركة التحررية الأسيوية في نهاية الأربعينات، ومركزها الشرق الأقصى، ففي سنة 1946م منحت الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين إستقلالها، وفي سنة 1947م إستقلت مع التقسيم كل من الهند والباكستان وبورما، وذلك بعد نضال وطني طويل بدأ سليما بالمقاومة السلمية المشهورة (الساتياجداها)[1]، وانتهى عنيفا في أثناء الحرب، وفي 1948 جاء دور استقلال سيلان[2].

ثم كانت 1949م سنة جنوب شرق آسيا حيث خرجت فرنسا مهزومة بعد عصابات تحريرية مديرة ترمز لها وتلخصها ببلاغة بل تجلدها ديان فو، فنالت كل من فيتنام ولاووس وكمبوديا استقلالها، وبالمثل خرجت هولندا من أندونسيا بعد هزيمة قاسية في حرب عصابات وأدغال مماثلة في نفس التاريخ، ولو أن تحرير إيريان الغربية تأخر إلى أوائل الستينات 1962م، وبهذا لم تبقى إلا الملايو بغير استقلال في هذه الموجة، حتى أنتزعته بعد حرب عصابات مطولة في أواخر الستينات، وكانت آخر القائمة هي جزر المالديف السديمية على أطراف الهند[3].

إن الحديث عن الحركة التحررية في آسيا يحتم علينا ذكر الدور الياباني في تبلور الفكر التحرري، فقد اكتسح الغزو الياباني جنوب شرق آسيا في أثناء الحرب العالمية الثانية اكتساحا خاطفا، حطم نهائيا قداسية القوة الاستعمارية الغربية، وكان له تأثير صاعق على أسطورة سيادة الرجل الأبيض الذي رآه كل الآسيويين مهزوما مدحوراً على أيدي أسيويين مثلهم، وإن كانت أهداف الدعاية اليابانية من شعار آسيا للآسيويين، واي كانت قيمة الاستقلال الوطني الذي منحته لشعوب تلك المستعمرات ابان الغزو، فقد أفسد هنا مرة واحدة وإلى الأبد التربة والنفسية القديمة الصالحة للاستعمار، كذلك لجأ اليابانيون حين اضطروا إلى التسليم إلى إعطاء الأسلحة للوطنين، كما أن الحلفاء الاستعماريين من جانبهم سلحوا الوطنيين بقصد مقاومة اليابانيين، ولهذا حين عاد الاستعمار بعد الحرب وجد الوطنيين مسلحين ضده قوميا وعسكريا، ومن هنا بدأ التحرير وبعده، في المعركة نفسها جاء عاملان

---

[1] الساتيا غراها تعني على الحق أو قوة الحق وهي فلسفة تعتمد على المقاومة السلمية اللاعنف كوسيلة لتحقيق الاصلاح الاجتماعي والسياسي، وابتدعها المهاتا غاندي وطبقها في جنوب افريقيا أولا سنة 1906م، ثم في الهند نفسها ابتداء من عام 1917م.

[2] سيلان أو سريلانكا والتي كانت تسمى بين 1948-1972م باسم سيلان.

[3] جمال حمدان، مرجع سابق، ص 222.

آخران ليحاربا في صف الوطنيين ضد الاستعمار العائد[1] العامل الأول هو البيئة الطبيعة، فإن بيئة آسيا الموسمية كانت حليفا طبيعيا لأبنائها أدغال وأحراش وغابات كثيفة وأنهار ومستحقات وجبال مجالا مثاليا لحرب العصابات، بروح الجيوش النظامية ميكانيكية وجوية على السواء، وعلى سبيل المثال فلقد كانت الهند الصينية في الحقيقة مصيدة طبيعية ضخمة لقوات الاستعمار ومقبرة سياسية لكل قواه، ابتداء من بريطانيا في الملايو وانتهاء بأمريكا في فيتنام مروراً بفرنسا واليابان في كل مكان، أما العامل الثاني فهو أن الاستعمار هنا كان استعمارا استعلائيا لا استيطانيا ولا استراتيجيا، ولهذا كان على ضراوته أضعف جذوراً وأسهل استئصالا[2]، وإلى جانب العاملين الأول والثاني هناك عامل خارجي ثالث وهو الموقع الجغرافي والسياسي، فمن ناحية كانت آسيا الموسمية أبعد قطاعات الاستعمار عن أوروبا، ومن ثم أصعبها منالا وارتباطا، ومن ناحية أخرى فقد كانت تقع على خط الاستواء السياسي بين الكتلتين الشرقية والغربية وتكاد تستقر على ضلوع المعسكر الشيوعي وتحارب وظهورها يستند إلى اعماق الصين، بمعنى آخر كانت أبعد شيء عن فلك الغرب الجغرافي وأدخل شيء في فلك الشرق، ومن هنا تدفقت عليها المساعدات بالأسلحة والتأييد ضد الاستعمار[3].

2-2- نجاح الحركة التحررية في افريقيا:

تأخرت الحركة التحررية الأفريقية مقارنة بالأسيوية إلى الستينات، وإن كانت هناك حالات معزولة في نهاية الخمسينات تضم غانا سنة 1957م، وغينيا 1958م حيث كانتا أولى الدول الأفريقية المدارية استقلالا، وكذلك كان هنا دولتان من قبل أفريقيتان مستقلتان منذ القدم هما أثيوبيا وليبيريا، أثيوبيا لظروفها الطبيعية كقلعة جبلية منيعة لم تسقط للاستعمار إلا في الفترة الإيطالية، وليبيريا كظروف إنشائها للتحرير الرقيق الامريكي العائد، فكلاهما "استقلال سلبي" أن صح التعبير[4].

كانت قمة الموجة التحرر الأفريقية في سنة 1960م، فهي علامة كبرى في تاريخ القارة وسنة القدر بالنسبة لها، فإلى ما قبل هذا التاريخ كان بالقارة كلها عشر دول مستقلة فقط لا تزيد مساحتها عن 3470000 ميل مربع أو 80% من مساحة القارة، ولا يزيد سكانها عن 102340000 نسمة أو 41.7 % من سكان القارة، فإذا بسنة 1960م تضيق إلى قائمة

---

[1] المرجع نفسه، ص 222.
[2] المرجع نفسه، ص 222.
[3] جمال حمدان، مرجع سابق، ص 223.
[4] المرجع نفسه، ص 228.

التحرير 17 دولة جديدة بمجموع مساحة قدره 570000 الميل مربع أو 41% من القارة والمجموع سكان قدر 81945000 نسمة أو 23.5% من القارة[1].

ومعنى هذا المعدل المذهل استقلال أكثر من دولة كل شهر من ذلك العام، وتشمل هذه المجموعة كل وحدات أفريقيا الاستوائية الفرنسية وأفريقيا الغربية الفرنسية السابقتين، مضافا اليهما نيجيريا والكونغو (كينشاسا) وملا جاش وبهذه الموجة تم تحديد غرب افريقيا كله تقريبا، كما عبرو التحرير خط الاستواء لأول مرة[2].

ومنذ سنة 1960م حتى الخمس سنوات الموالية لها استكملت الثغرات المتخلفة في غرب افريقيا استقلالها وذلك في سيراليون ثم في غامبيا ولكن مركز ثقل التحرير انتقل أساسا إلى شرق القارة، فهنا نالت 8 دول استقلالها ابتداء من أوغندا وكينيا حتى مالاوي[3] وزامبيا [4]بلا انقطاع، مروراً بتنجا نيقا وزنحبار تانزانيا وروندا وبورندي، وبذلك تم تحديد كل حوض النيل من ناحية، ووصلت طلائع الحرية إلى حوالي خط عرض 180 جنوبا من ناحية أخرى حيث أرسلت سهما في صميم كتلة الاستعمار المختلفة في افريقيا الجنوبية[5].

ومنذ عام 1965م حتى نهاية 1967م استقلت بوتسوانا وليزوتو، كما استقلت جزيرة موريشس عام 1967م وبهذا واصلت طلائع التحرير إلى خط 28 أو 30 جنوبا، أي أن التحرير قفز 30 درجة عرضية في سبع سنوات في النصف الجنوبي من القارة[6].

وعلى هذا كانت المحصلة العامة حتى 1968م هي أن عدد الدول المستقلة في القارة الأفريقية قد وصل إلى 39 دولة، مجموع مساحتها نحو 10.3 ملايين ميل مربع أو نحو88.1% من مساحة القارة، ومحتواها السكاني لا يقل عن 234 مليون نسمة أو حوالي 93.5% من أبناء القارة، وبهذا لم يتبقى أمام أفريقيا سوى بضع خطوات أو قفزات قصيرة لتستكمل تحريرها، وهذا ما تم فعلا خلال السبعينات، ولذا يأتي هذا العقد كما لحق لعقد أفريقيا الستينات أو كالفصل الأخير في دراما التحرير[7].

وفي عقد السبعينيات اقتلع مدّ التحرير بعض الوحدات الضخمة خاصة في مثلث الجنوب، كما اكتسع عديداً من الوحدات الضئيلة خاصة في مستطيل الشمال بالإضافة إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص 229.
[2] المرجع نفسه، ص 229.
[3] مالاوي أو ما تعرف سابقا نياسالاند.
[4] زامبيا أو روديسيا الشمالية سابقا مستعمرة بريطانية.
[5] جمال حمدان، مرجع سابق، 229.
[6] المرجع نفسه، ص 229.
[7] المرجع نفسه، ص 229.

معظم جزر القارة سواء في المحيط الأطلسي أو الهندي، فأما الأولى فتشمل ثلاثية أنجولا وموزنبيق البرتغاليين بينهما روديسيا الجنوبية[1] البريطانية، ففي الأوليين قامت حرب عصابات حقيقية بين الوطنيين والحكم البرتغالي، بينما قامت في الأخيرة بين الوطنيين والأقلية البيضاء الحاكمة، وفي الجميع استمرت الحروب بضع سنين ولعبت دوراً خطيراً في السياسة الدولية بمساوماتها وصفقاتها، إلى أن فرض التحرير نفسه في النهاية بقوة السلاح[2].

أما الدول الصغيرة، فقد تم تخليص غينيا البرتغالية (غينيا بيساو)، وجزر الرأس الأخضر (كاب فيردي) بعد عصابات محلية طويلة وفي الدائرة الشرقية في خليج غينيا تم تصفية الوجود الاسباني من جيب ريوموني[3] المحصورين الكاميرون والجابون ومن مجموعة جزر فرناندو بو أنوبون لتقوم عليها دولة غينيا الاستوائية، وبالمثل طرد الاستعمار البرتغالي من جيب كابندا المندس بين الكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا (زائير) وأنجولا ثم مجموعة جزر برنسيب وساوتومي في الخليج[4] هذا على جانب الأطلسي، أما على جانب المحيط الهندي فقد تركزت الدائرة حول جزيرة مدغشقر، فكان الدور على جزر القمر (كومورو) ورينيون الفرنسية، ثم جزر سيشل وموريشيس البريطانية[5].

وهكذا بنهاية السبعينات كانت أفريقيا جمعيا قد تحررت تقريبا ماعدا جمهورية جنوب افريقيا بما في ذلك ناميبيا أو جنوب غرب أفريقيا مع الجيوب القزمية المختلفة، وهكذا تكون أكبر حركة تحررية في العصر الحديث فقد تحققت في أفريقيا، وذلك من حيث المساحة وان لم يكن من حيث السكان، فكيف تبدو هذه الحركة في مجموعها ككل[6].

---

[1] روديسيا الجنوبية أو تسمى حاليا زيمبابوي.

[2] جمال حمدان، مرجع سابق، ص 230.

[3] اقليم ريوموني هو جزء من ولاية غينيا الإستوائية.

[4] ساوتومي وبرينسيب هي دولة جزية في خليج غينيا على الساحل الغربي الإستوائي من منطقة وسط افريقيا.

[5] جمال حمدان، مرجع سابق، ص 230.

[6] المرجع نفسه، ص 230..

المحور الثاني: حركات التحرر في آسيا

تمهيد:

1. حركة التحرر في جنوب شرق آسيا

1.1 الحركة التحررية في الهند والباكستان

1.2 الحركة التحررية في بورما

1.3 الحركة التحررية في الفيتنام

1.4 الحركة التحررية في أندونيسيا

2. حركة التحر في بلاد الشام

2.1 الحركة التحررية في سوريا

2.2 الحركة التحررية في لبنان

2.3 الحركة التحررية في الأردن

2.4 الحركة التحررية في العراق

المحور الثاني: الحركة التحررية في آسيا

تمهيد:

كانت الحركة التحررية الآسيوية هي الموجة التحررية الأولى في أواخر الأربعينات من القرن العشرين، ومركزها الشرق الأقصى، ففي سنة 1946م منحت الولايات المتحدة الامريكية الفلبين استقلالها طواعية كما تلح هي دائما[1]، وفي عام 1947م استقلت مع التقسيم كل من الهند والباكستان وبورما، وذلك بعد نضال طويل[2].

ثم كانت 1949م سنة جنوب شرق آسيا حيث خرجت فرنسا مهزومة بعد حرب عصابات تحررية مريرة ترمز لها وتلخصها ببلاغة بل تخلدها ديان بيان فو، فنالت كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا استقلالها، وبالمثل خرجت هولندا من اندونيسيا بعد هزيمة قاسية في حرب عصابات وادغال مماثلة في نفس التاريخ، ولو أن تحرير أيريان الغربية تأخر إلى أوائل الستينات 1962م[3]، وبهذا لم تبقى إلا الملايو بغير استقلال في هذه الموجة، انتزعته بعد حرب العصابات مطولة في أواخر الستينات، وكانت آخر القائمة هي جزر مالديف على أطراف الهند.

ولا يمكن أن نغفل عن الدور الياباني وإن كان غير مقصود، حيث اكتسح الغزو الياباني جنوب شرق آسيا أثناء الحرب العالمية الثانية اكتساحا خاطفا، حطم نهائيا قداسة القوة الاستعمارية الغربية، وكان له تأثير صاعق على أسطورة الرجل الأبيض الذي رآه كل الآسيويين مهزوما مدحوراً على أيدي اسيويين مثلهم[4].

ومهما كانت أهداف الدعاية اليابانية من شعار "آسيا للأسيويين" إلا أن قيمة الاستقلال الوطني الذي منحته لشعوب تلك المستعمرات إبان الغزو أسندت مرة واحدة إلى الابد التربة والنفسية القديمة الصالحة للاستعمار[5] كذلك لجأ اليابانيون حين اضطروا للاستلام إلى اعطاء الاسلحة للوطنيين، كما أن الحلفاء الاستعماريين من جانبهم سلحوا الوطنيين بقصد مقاومة اليابانيين، ولهذا حين عاد الاستعمار بعد الحرب وجد الوطنيين مسلحين ضده قوميا

---

[1] منذ الحرب العالمية الأولى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بحق الشعوب في الحرية ضمن مبادئ ولسن 14، ثم أكدت على هذا الحق في ميثاق الأطلسي أوت 1941م.

[2] جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشرق، ط1، بيروت، 1983م، ص 221.

[3] أيريان الغربية إحدى جزر اندونيسيا التي تحتل النصف الغربي، وتسمى اليوم يابوا الغربية.

[4] جمال حمدان، المرجع السابق، ص 221-222.

[5] جمال حمدان، مرجع سابق، ص 222.

وعسكريا، ومن هنا بدا التحرير وبعده في المعركة نفسها جاء عاملان آخران ليحاربا في صف الوطنيين ضد الاستعمار العائد[1].

فأما العامل الأول فهو البنية الطبيعية، فإن بيئة آسيا الموسمية كانت حليفا طبيعيا لأبنائها أدغال، أحراش، وغابات كثيفة، ثم أنهار ومستنقعات وجبال تمثل مجالا مثاليا لحرب العصابات، نذكر على سبيل المثال فقد كانت الهند الصينية في الحقيقة مصيدة طبيعية ضخمة لقوات الاستعمار ومقبرة سياسة لكل قواه، أما العامل الثاني فهو أن الاستعمار هنا كان استعمارا استغلاليا لا استيطانيا ولا استراتيجيا، ولهذا كان على ضراوته أضعف جذوراً وأسهل استئصالا[2].

ولا يمكن أن ننسى الموقع الجغرافي والسياسي، فمن ناحية كانت آسيا الموسمية أبعد قطاعات الاستعمار عن أوروبا، ومن ثم أصعبها منالا وارتباطا، ومن ناحية أخرى فقد كانت على خط الاستواء السياسي بين الكتلتين الشرقية والغربية، وتكاد تستقر على ضلوع المعسكر الشيوعي وتحارب ظهورها يستند إلى أعماق الصين، بمعنى آخر كانت أبعد شيء عن فلك الغرب الجغرافي وأدخل شيء في فلك الشرق، ومن هنا تدفقت عليها المساعدات بالأسلحة والتأييد ضد الاستعمار[3].

ثم كانت الموجة التحررية العربية التي بدأت طلائعها في سوريا ولبنان عام 1946م، واواخرها كانت في الكويت بداية الستينات، وفي الجنوب اليمني إلى أواخر الستينات[4].

1. حركة التحرر في جنوب شرق آسيا:

1.1 الحركة التحررية في الهند والباكستان:

تنفرد حركة التحرر في الهند عن غيرها من حركات التحرر في العالم بأنها أجبرت الاستعمار البريطاني على الاعتراف بالاستقلال بالطرق السلمية، وقد كانت الهند تحت النفوذ البرتغالي والفرنسي اقتصاديا من القرن السادس عشر ميلادي، ثم أخذت هذه الدول الاستعمارية تتدخل في سياسة الهند، وقاموا بخلق مناطق نفوذ لهم، وبحلول عام 1757م تمكن الانجليز من السيطرة على كل الجزء الشرقي للهند والزحف منه على بقية المناطق

[1] جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، مرجع سابق ص 222.
[2] المرجع نفسه، ص 222.
[3] المرجع نفسه، ص 223.
[4] المرجع نفسه، ص 223.

الأخرى حتى تمكنت شركة الهند الشرقية البريطانية عام 1855م أن تسيطر على كل شبه القارة الهندية[1].

وفي بداية عام 1859م استولت الملكة فيكتوريا[2] على إدارة الهند من شركة الهند الشرقية وأعلنت العضو العام[3]، وتميزت حركة المقاومة في الهند خاصة من عام 1859م إلى بداية الحرب العالمية الأولى بما يلي:

- مطالبة الطلبة الذين كانوا يدرسون في بريطانيا بعد عودتهم إلى الهند بأن تكون الإدارة ذاتية في بلادهم وتحت التاج البريطاني.
- طالب بعض الهنود العاملين بالقوات المسلحة بالعمل على اجبار بريطانيا على الانسحاب بقوة السلاح.
- أسس أوكتافيان هيوم[4] الانجليزي الأصل حزب المؤتمر الوطني في ديسمبر 1885م والذي حصلت الهند على استقلالها بواسطة ذلك الحزب عام 1947م[5].

حارب الهنود إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى على أمل منحهم الاستقلال على غرار باقي الشعوب المستعمرة، لكن بريطانيا تنكرت لجهود الشعب الهندي، وقامت بإصدار قانون عام 1918م، يقضي بحبس أي شخص دون محاكمة أو إدانة من قبل محكمة عادلة[6] تولى مرهان داس كارمشان غاندي المعروف باسم "المهاتا غاندي"[7] بعد أن قيادة حركة

---

[1] محمد امحمد الطوير، تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث، منشورات تانيت، ط1، الرباط، 1998، ص 213.

[2] ولدت ألكسندرا فكتوريا في 24 ماي 1819م، وفي 20 جوان 1837م توفي الملك ويليام الرابع فأصبحت الملكة فكتوريا ملكة المملكة المتحدة، بعد ثورة الهند 1857م ثم حل شركة الهند الشرقية وتم دمج الممتلكات والمحميات البريطانية شبه القارة الهندية رسميا إلى الامبراطورية الهندية، توفيت الملكة فكتوريا في 22 جانفي 1901م، للمزيد ينظر: يعقوب صروف، فكتوريا ملكة الانجليز وامبراطورة الهند، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019، ص ص 8-73.

[3] محمد أمحمد الطوير، المرجع السابق، ص 213.

[4] عقد مؤتمر الوطني الهندي دورته الأولى في بومباي من 28-31 ديسمبر 1885م بمبادرة من ضابط الخدمة المدنية المتقاعد أوكتافيان هيوم.

[5] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 213.

[6] المرجع نفسه، ص 213.

[7] ولد موهانداس كرمشاند غاندي يوم 8 اكتوبر 1869 في مدينة بورباندر أين قضى طفولته ثم انتقل إلى مدينة راجكوت وعمره 7 سنوات وفيها التحق بالمدرسة الابتدائية ثم إلى الثانوية وعمره لا يتجاوز 12 سنة، سافر غاندي إلى بريطانيا عام 1882م لدراسة القانون، ثم عاد إلى الهند عام 1890م، بعد حصوله على الاجازة الجامعية، أسس غاندي ما عرف في عالم السياسة "المقاومة السلمية" أو فلسفة اللاعنف "الساتيا غراها"، وهي مجموعة من المبادئ تقوم على أسس دينية واقتصادية وسياسية في آن واحد ملخصها الشجاعة والحقيقة اللاعنف وتهدف إلى الحاق الهزيمة بالمحتل عن طريق الوعي الكامل، وفي 30 جانفي 1948م أطلق أحد الهندوس المتعصبين ثلاث رصاصات قاتلة سقط على أثرها غاندي صريعا عن عمرا يناهز 78 عاما. للمزيد ينظر: مهاتا غاندي، سيرته، ترجمة اسماعيل مظهر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

الاستقلال في الهند عام 1921م، حيث يدعو إلى نبذ العنف والي الصدق وعدم التعاون مع البريطانيين ومقاطعة المنتوجات البريطانية حتى تجبر الاستعمار على الانسحاب من الهند[1].

شهدت حركة المقاومة تحت زعامة غاندي في مرحلتها الأولى بمقاطعة المنتوجات البريطانية بوقوف الجمهور أمام المحلات التي تبيع المنتوجات البريطانية لمنع الزبائن من شرائها[2] وقامت الشرطة بشن هجوم على المتظاهرين مستخدمة العصي وقنابل الغاز المسيل للدموع، وإطلاق الرصاص، وإلقاء القبض على الكثير من الناس وإلقائهم في السجن، وفي عام 1942م طالب غاندي من بريطانيا أن تغادر الهند[3].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، جرت الانتخابات التشريعية في بريطانيا حيث خسر حرب المحافظين وانسحب "تشرشل"[4] من رئاسة الوزراء، وتولى بدلا منه حزب العمال وأصبح السيد كليمنت أتلي[5] رئيسا للوزراء والذي سارع لإنهاء مشكلة الهند، وطلب التفاوض مع نهرو[6] من أجل تقسيم الهند إلى دولتين هما الهند والباكستان قفنا للدماء، وتم تحديد يوم 15 أوت 1947 موعداً لاستقلال الهند[7].

2.1 حركة التحرر في بورما:

تقع بورما في جنوب شرق آسيا وتعرف في المصادر التاريخية بإسم برمانيا، حاليا إتحاد ميانمار، وتعتبر إحدى دول الهند الصينية يحدها من الشمال الشرقي الصين ومن الشمال العربي الهند وبنغلادش، وتشترك حدودها الشرقية مع كل من اللاووس وتايلاندا، أما حدودها الجنوبية فسواحلها مطلة على خليج البنغال والحيط الهادي، ويمتد ذراع منها نحو الجنوب الشرقي من شبه جزيرة الملايو، وتنحصر أراضيها فلكيا بين خطي عرض 10 و28 شمالا[8] كانت شركة الهند الشرقية سنة 1612م قد عملت على مد نفوذها إلى بورما ولكن الأهالي تصدوا لهذه الشركة بمقاومة شديدة لأجل منعها من تثبيت أقدامها فوق أراضيهم، ولم تتمكن

---

[1] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 214.

[2] المرجع نفسه، ص 214.

[3] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 214.

[4] ولد ونستون سبنسر تشرشل يوم 30 نوفمبر 1874م في لندن كان رئيس الوزراء في المملكة المتحدة ما بين عامي 1940 حتى 19945، وفي عام 1951م تولى المنصب ذاته حتى عام 1855م، يعد تشرشل أحد أبرز القادة السياسيين، توفي 24 جانفي 1967م

[5] ولد كليمنت آتلي في 03 جانفي 1883م، رئيس الوزراء المملكة المتحدة ما بين 1945 حتى 1951، أعطى الهند حريتها، توفي في 8 أكتوبر 1967م.

[6] جواهر لالال نهرو 1889-1964. يعد أحد زعماء حركة التحرر في الهند، وأول رئيس للوزراء بعد الاستقلال حتى وفاته، وهو أحد مؤسسة حركة عدم الإنحياز.

[7] سقطت الهند تحت وطأة الاستعمار منذ 1857م وبقيت تحت التاج البريطاني إلى غاية 15 أوت 1947م.

[8] مرصد الأزهر، مسلو بورما، 2012، ص ص 6-7.

شركة الهند الشرقية البريطانية من الدخول إلى بورما إلا بعد الحرب البريطانية البورمية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، ولم يشمل نشاط الشركة سائر أنحاء بورما إلا في سنة 1886م على أثر ضم بورما إلى مستعمرة الهند البريطانية، وفي عام 1937م انفصلت بورما عن مستعمرة الهند البريطانية، ومنحت الحكم الذاتي تحت السيادة البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية حينما قامت اليابان باحتلال بورما عام 1941م، فظهرت حركة مقاومة نشطة ضد القوات اليابانية ساعدت الحلفاء على طرد القوات اليابانية من بورما عام 1945 بعد معارك ضارية[1].

بعد استسلام اليابان سنة 1945م دخل البريطانيون بورما مرة أخرى، فقام الجنرال "أونغ سان" بطل الحرية والقائد الوطني لبورما بإجراء المفاوضات لتحرير بورما مع رئيس الوزراء البريطاني "أيت لي" "أونغ سان" بالحصول على رضا جميع القوميات على مصالحهم مع اتحاد بورما ونجح "أونغ سان" بتحقيق الشروط والحصول على رضا جميع القوميات على المصالحة مع اتحاد بورما مقابل استقلال بلادهم من الاستعمار البريطاني، فاستعمال جميع الحيل لإقناع بريطانيا بأن يعامل جميع القوميات بالعدل والمساواة كما قام بخداع البوذيين الماغ من أركان بأن مصالحهم في الوقت قد تتم مع الشعب البورمي في ظل حكومة اتحادية فقط دون مطالبتهم بالاستقلال، وأن رغبتهم بدولة قد تتحقق بعد أن تصعد قوة المسلمين أو يقضي عليهم تماما[2] ورغم أن "أونغ سان" واجه معارضة شديدة من أطراف عدة إلا أنهه نجح في عقد مؤتمر وطني عام 1947م في "بنغ لونغ" لإجراء المفاوضات واتخاذ القرارات بخصوص مستقبل بورما بعد حصولها على الاستقلال، وتحت السياسة المسبقة تم إبعاد مسلمي أركان عمداً عن هذه المفاوضات السياسية في مؤتمر "بنغ لونغ" الوطني الذي تمثل فيه البوذيين وحدهم عن جميع سكان أراكان حيث حصل إجماع عمومي على "اتحاد بورما الحرة" [3]بشرط أن أية إمارة أو ولاية تابعة لإتحاد بورما لها حق الانفصال عن الاتحاد بعد مضي عشر سنوات من نيل الاستقلال[4]، لكن البوذيين (الماغ) التزموا الصمت ولم يقدموا أي اعتراض أو اقتراح على ابقاء أركان إدارة الحكومة المركزية ورضوا على الخضوع تحت

---

[1] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 215.

[2] محمد يونس، أراكان السكان والبلاد والتاريخ، تر: إكرام الله، ط5، بورما اتحاد العالمية للمنشورات، قسم النشر والاعلام لمنظمة تضامن الروهنجا 2009.

[3] سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا واستراليا، دار الاصفهاني، جدة، 1393ه، ص 186.

[4] فكرية أحمد، مأساة حقيقية لشعب مسلم في زاوية منسية من خليج البنغال، جريدة العرب، ع 9512، 29 مارس 2014، لندن، ص 06.

حكومة بورما الاتحادية وبهذا تم عقد الاتفاقية التي أوصلت "أونغ سان" إلى غاية الحصول على الاستقلال، ووقعت الدولة فيما بعد فريسة اضطرابات سياسية عميقة[1].

وقام البوذيون تسجيل أسماء الناخبين لأول انتخابات عامة، ووهي انتخابات المجلس التشريعي الجديد في ميانمار، وحزم مسلم أركان بوجه خاص، وعمدا من حق التصويت بحجة أنهم مواطنون مشبهون[2]، وفي 04 جانفي 1948م حصلت بورما على الاستقلال[3].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أغتيل قائد المقاومة في بورما الجنرال أونغ سان عام 1947م وتولى "يونو" بدلا منه والذي أصبح أول رئيس وزراء في بورما بعد إعلان الاستقلال 04 جانفي 1948[4].

3.1 حركة التحرر في فيتنام:

كانت فرنسا قد استولت على فيتنام منذ القرن التاسع عشر ميلادي بهدف تحويلها إلى سوق للمنتوجات الفرنسية، ومصرا للموارد الأولية للصناعة الفرنسية والاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة[5].

وفي سنة 1920 بدأ الشعب الفيتنامي يستعد للمقاومة فكون جمعية الشبيبة الفيتنامية، ثم أعلن حركة المقاومة المسلحة في سنة 1925م وهي السنة التي أنضم فيها الزعيم هوشي منه [6]الذي تولى قيادة حركة المقاومة سياسيا وعسكريا الأمر الذي أدى إلى تحقيق المزيد من الانتصارات خلال سنتي 1928 و1929م على المستعمر الفرنسي بفضل مشاركة العمال والفلاحين وبقية القطاعات الأخرى في حركة المقامة[7] وإزدادت حركة المقاومة ضراوة بعد

---

[1] علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، ط 2، بيوت، دار المنهل اللبناني، 2006، ص 33.

[2] مجهول، الأقليات المسلمة في العالم ظروفها المعاصرة وآلامها وآمالها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي السادس، لدورة العالمية للشباب الاسلامي، الرياض، 1986.

[3] جاك روس، الاستعمار في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، تر: الفضل شلق، ط1، بيروت، دار الحقيقة، 1991، ص 31.

[4] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 215..

[5] المرجع نفسه، ص 215.

[6] هوشي منه المولود عام 1890م، واسمه الحقيقي نكونين ذات ذان انظم إلى الحزب الشيوعي عام 1920م، وفي عام 1980م اسس الحزب الشيوعي لفيتنام اضطر إلى الذهاب إلى المنفى، بحلول عام 1945م سيطرت قوات الفيت منه التابعة له على معظم فيتنام ونودى به رئيسا لفيتنام المستقلة، بقي في البداية دعما من الولايات المتحدة الأمريكية في نضاله ضد اليابان، وفي دعوته للاستقلال عن فرنسا، لكنها تحولت بسرعة إلى دعم عودة الفرنسيين مع تطور الحرب الباردة، وحينما رفض الجنوب اجراء الانتخابات الموعودة سنة 1945م، أسس دولة شيوعية ذات حزب واحد ولكنه توفي سنة 1969 قبل اعادة توحيد بلدة كان زعيما وطنيا شعبيا للمزيد ينظر: تد ألان، ديكتاتوريات وديموقراطيات سادت أوروبا والعالم بين 1919-1989م، ترجمة مروان أبو جيب، شركة الحوار الثقافي، 2004، ص 419.

[7] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 224.

سنة 1931م بتأسيس الحزب الشيوعي الفيتنامي الذي أخذ على عاتقه قيادة الثورة الذي أخذ على عاتقه قيادة الثورة الديموقراطية ضد الامبريالية[1].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أحتل اليابانيون فيتنام، بينما احتلت ألمانيا فرنسا، وتأسست حركة تحرير الفيتنام 1945م، وهي السنة التي شهدت استسلام اليابان للحلفاء، وقامت حكومة شعبية في هانوي، وفي غيرها من مناطق فيتنام الشمالية التي دخلتها القوات السوفياتية في اطار مطاردة القوات اليابانية، وتمكنت فيتنام الشمالية من الحصول على الاستقلال تحت قيادة هو شي منه وبادرت فرنسا إلى عقد اتفاقية في سنة 1946م مع الفيتنام اعترف لها فيها بالاستقلال، ولكن فرنسا تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدخل في شؤون المنطقة وخاصة بعد ظهور الصين الشعبية في سنة 1949م[2] ومساندة الاتحاد السوفياتي لحركة المقاومة في فيتنام، وقام الفيتناميون بهجوم عنيف تحت قيادة هو شي منه على قلعة "ديان بيان فو" الحصينة في يوم 07 ماي 1954م فيها القضاء على القوات الفرنسية المقدرة بعشرات الالاف من الجنود وفي مؤتمر جنيف تم تقسيم الفيتنام إلى قسمين وفق خط عرض 17 شمالا، وسيطر هو شي منه على شمال البلاد وظل القسم الجنوبي يكافح ضد الوجود الأمريكي وخاض حرب طاحنة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني التي زاد أعضاؤها عن 300 ألف جندي في سنة 1960م، والتي تم على أثرها تشكيل جيش تحرير الفيتنام الجنوبي عام 1961م[3].

4.1 حركة التحرر في أندونيسيا:

كان أول وصول للأوروبيين إلى أندونيسيا عام 1512م عندما وصلت السفن التجارية البرتغالية بقيادة فرانسيسكو سيراو[4]، وحاولوا السيطرة على مقدرات البلاد مثل جوزة الطيب والقرنفل والكبابة وغيرها من الخيرات، ثم دخلت بريطانيا على الخط ونافست هولندا التي أسست شركة الهند الشرقية الهولندية كرد على شركة الهند الشرقية البريطانية، ومنذ ذلك الحين سيطرت الشركة الهولندية على البلاد إلى غاية إفلاسها عام 1800م ثم تحولت السيطرة إلى الحكومة الهولندية تحت اسم مستعمرة جزر الهند الشرقية الهولندية المؤممة[5].

---

[1] نفسه، ص 224.

[2] الثورة الصينية بقيادة ماوشى تونغ 1949م.

[3] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 225.

[4] فرانسيسكو سيروا مستكشف وجندي برتغالي كانت رحلته عام 1512م أول رحلة إبحار اوروبية معروفة رقا بعد ما عبر اندونيسيا الحديثة وجزر الهند الشرقية، وأول أوروبي يصل إلى الطرف الغربي للمحيط الهادي توفي 1521م.

[5] شركة الهند الشرقية الهولندية 20 مارس 1602 أسسها جوهان فان أولد نبارفالت مقرها أمستردام ثم حلها 31 ديسمبر 1799م.

وكانت السيطرة الهولندية خلال معظم الفترة الاستعمارية مقتصرة على المناطق الساحلية في المقابل كان النفوذ ضعيفا داخل الجزر، ثم توسع بداية القرن العشرين ليشمل حدود أندونيسيا حاليا[1].

بدأت الحركة الوطنية في ماي 1908م ونمت القومية الأندونيسية والحركات الداعمة للاستقلال من الاستعمار الهولندي مثل بودي أوتومو والحزب الوطني الأندونيسي، وساريكات اسلام، والحزب الشيوعي الاندونيسي وظهر العديد من القادة أبرزهم محمد حاتا وأحمد سوكارنو[2].

أثناء الحرب العالمية الثانية اجتاح اليابان الجزر الاندونيسية، وكانت هولندا عاجزة عن حماية مستعمراتها، واشتروا في جزيرة جاوا وسومطرة ورفعوا شعار آسيا للآسيويين، هذا الشعار كان له أثر ايجابي في زيادة الوعي القومي وتبلور فكرة الاستقلال، ومع وشوك نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظل خسارة اليابان جزء من قوتها أعلن كوينزو استقلال أندونيسيا دون تحديد موعداً وهو ما اعتبره أنصار سوكارنو تعاونا مع اليابانيين، وبهزيمة اليابان أعلن سوكارنو في 17 أوت 1945، استقلال أندونيسيا وانتخبت اللجنة الوطنية المركزية سوكارنو رئيسا وحاتا نائبا له[3].

لكن جيوش الحلفاء باشرت بالنزول على شواطئ الجزر الأندونيسية لإعادة السلطة الهولندية على البلاد، وجدت محادثات عديدة بين الزعماء الإندونيسيين وهولندا ما بين عامي 1945–1947م، لكنها انتهت بالفشل بسبب تمسك هولندا بفكرة الحكم الذاتي بينما طالب الوطنيون بالاستقلال التام، وفي مارس 1947 وقع الطرفان على اتفاقية "ليفاجاتي" التي نصت على:

- استقلال أندونيسيا بشرط إطلاق سراح الهولنديين المعتقلين في ايدي القوات الوطنية.
- إقرار دستور جديد للدولة الاتحادية.

---

[1] أقتبس اسم اندونيسيا من الكلمة اللاتينية (أندوس) وتعني الهند والكلمة الافريقية (نسيوس) وتعني جزيرة.

[2] أحمد سوكارنو (1901-1970م) سياسي قومي وزعيم أندونيسي بارز، اسمه كوسنو سوسرو سوكارنو، أطلق عليه والده اسم شخص من أهل جاوة معروف بشجاعته يدعى أحمد، في المدة ما بين (1920-1925م) أكمل دراسته الجامعية وحصل على شهادة الهندسة، وفي عام 1927م أسس سوكارنو الجمعية العظيمة الأندونيسية، أصبح رئيسا لاندونيسيا ما بين (1945-1967)، يعد سوكارنو من أبرز القادة الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية، وحكم في البداية بما يملك من صلاحيات واسعة من خلال التوازن بين الجيش والقوميين والقوى الاسلامية والشيوعية، ولكن في عام 1957م، تبنى الديموقراطية الموجهة التي أدت في النهاية إلى سقوطه عام 1966م، للمزيد ينظر: محمود الشرقاوي، اندونيسيا المعاصرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ص ص 1-5.

[3] محمد حاتا (1902-1980م) ولد في غرب سومطرة، كان والده تاجر وعالم اسلامي، درس بمعهد الاقتصاد بهولندا، في أوت 1945م تم انتخابه أول نائب رئيس لأندونيسيا.

- انضمام أندونيسيا المستقلة في وحدة فدرالية مع هولندا.
- السعي لقبول أندونيسا المتحدة عضوا في الأمم المتحدة.

وبعد تنفيذ الشرط الأول من الاتفاقية، تنصلت هولندا عن منح أندونسيا استقلالها فقامت الحرب بين الطرفين من جديد وأصدر مجلس الأمن قراره في 1 أوت 1947 بإنهاء الحرب والعودة إلى المفاوضات السلمية، وعلى الرغم من ذلك استمرت هولندا في حربها ضد أندونيسيا وفرضت عليها حصاراً بحريا عليها خلال عام 1948م، وألقت القبض على أحمد سوكارنو وعدد من أعوانه وزجت بهم في السجون، وباستمرار الضغط من الأمم المتحدة عادت هولندا إلى المفاوضات، وتم عقد مؤتمر المائدة المستديرة في "لاهاي" بحضور ممثلين عن هولندا وأندونيسيا وانتهى المؤتمر باعتراف هولندا باستقلال أندونسيا وانتهى المؤتمر باعتراف هولندا باستقلال اندونيسيا مرتبطة مع هولندا بوحدة فيدرالية وعلى أساس المساواة بين الدولتين في 27 ديسمبر 1947م[1].

خاض الفيتناميون معارك عنيفة ضد القوات الأمريكية والقوات العملية المتحالفة معها حتى سنة 1975م، عندما اعتلت قوات جيش التحرير مدينة سايغون ليصبح أسمها "هو شي منه" ثم بعدها توحيد البلاد في دولة واحدة خلال شهر ماي 1976م[2].

وهكذا خاص الشعب الفيتنامي حروب بطولية ضد الاستعمار الفرنسي، وضد الإحتلال الياباني وضد الولايات المتحدة الأمريكية التي تدخلت في إطار سياسة ملء الفراغ [3].

2. حركات التحرر في بلاد الشام:

1.2 الحركة التحررية في سوريا:

انتهزت فرنسا عقد مؤتمر "سان ريمو" بإيطاليا والذي تقرر فيه فرض الانتداب على سوريا ولبنان في 25 أفريل 1920م، وقامت بتقديم انذار شفوي إلى الملك فيصل[4] مطابعة منه قبول الانتداب الفرنسي وإلغاء التجنيد الاجباري والقبول بالأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري ووضع سكة حديد رياق حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي إلى جانب بعض

---

[1] صلاح خلف مشاي الإبراهيمي، عودة الاحتلال الهولندي وظهور الحركة الوطنية الاندونيسية، المعاصرة 10، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 14-03-2017. انتشر خبر الاستقلال إلى كافة جزر اندونيسيا مع منتصف شهر سبتمبر واعتبر الاندونيسيين أنفسهم مواليين للجمهوريين واجتاحت التوجهات جميع أنحاء البلاد.

[2] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 225.

[3] سياسة ملء الفراغ هي سياسة استعمارية تبنتها الولايات المتحدة الامريكية ووظفتها بعد انسحاب القوى الاستعمارية التقليدية، ظهرت هذه السياسة أثناء الحرب الباردة تهدف إلى بسط السيطرة الامريكية على المناطق التي زال منها الاستعمار الاوروبي في افريقيا وآسيا، بهدف حماية المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية أمام الزحف الشيوعي.

[4] الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي الهاشمي (1883-1933م) ثالث أبناء شريف مكة الحسين الأول ملوك العراقية (1912-1933م)، وملك سوريا بين مارس 190 وجويلية 1920م.

الشروط الأخرى التي قوبلت بمعارضة شعبية عامة من مختلف الطبقات وعمت المظاهرات أرجاء الوطن، والتقى الجيش الفرنسي برجال الحركة المقاومة تحت قيادة وزير الدفاع يوسف العظمة[1] في معركة "ميسلون" قرب دمشق يوم 24 جوان 1920م، والتي أبدي فيها أبناء سوريا بطولة رائعة، ورغم التضحيات الكبيرة التي قدمها المجاهدون السوريون إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من دخول دمشق[2].

بعد معركة "ميسلون" سيطرت فرنسا على سوريا وفرضت اللغة الفرنسية وألغت صلاحيات الحكومة السورية، وسيطرت على الجيش، وحكم المفوض الفرنسي البلاد بفرض الأحكام العرفية[3]، والتي ظلت سارية إلى غاية عام 1925م، والتي كانت محل معارضة من أبناء سوريا الذين قاموا بمعارضة التدابير الفرنسية من خلال تنظيم بعض الحركات المسلحة مثل حركة الشيخ صالح العلي[4] في جبال اللاذقية 1919م، وحركة ابراهيم هنانو في حلب[5] 1920م، وحركات الفرات وحماة، ومعرة النعمان[6] وحركة سلطان الأطرش 1925م[7]، وخاص أثناء سوريا الكثير من المعارك مثل معركة المزرعة في حوران، ومعارك جبال العرب، والغوطة، ودمشق التي قصفت مرتين بالطائرات الفرنسية وشهدت قطاعة كبيرة أجبرت فرنسا على أثرها على إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية في جوان 1928م لوضع دستور لكن فرنسا حلت الجمعية عام 1930م.[8]

وكفيرهم من شعوب المستعمرات استغل الشعب السوري الحرب العالمية الثانية وطالبوا بالاستقلال مستغلين هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية وإعلان الجنرال "كاسترو"[9] نيابة

---

[1] يوسف بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن اسماعيل باشا آل العظمة (1884-1920م) قائد عسكري استشهد في مواجهة الجيش الفرنسي.

[2] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 132.

[3] الاحكام الفرنسية هي أحكام عسكرية تفرضها السلطات في بلد أو منطقة معينة في حالة الطوارئ، عندما تعتبر السلطات المدنية عاجزة في تسيير الأعمال أو فرض القوانين، وذلك بالأخص يكون للاستجابة لحالة طارئة مؤقتة مثل غزو خارجي أو كارثة طبيعية أو احتلال عسكري.

[4] صالح العلي (1883-1950م) وهو زعيم سوري قاد الثورة الدستورية ضد الانتداب الفرنسي في منطقة جبال اللاذقية.

[5] ابراهيم بن سليمان آغا بن محمد هنانو (1869-1935م) زعيم سوري قاوم الغزو الفرنسي كان أحد قادة الثورة السورية ضد الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان.

[6] معرة النعمان مدينة سورية تقع جنوب محافظة أدلب وهي ثاني أكبر مدينة فيها بعد مدينة أدلب، تبعد عن مدينة حلب 84 كلم وعن مدينة حماة 60 كلم، وتعلو عن سطح البحر 496م.

[7] سلطان باشا الأطرش (1891-1982م) قائد وطني ومجاهد ثوري سوري ينتمي إلى طائفة الموحدين الدروز ويعد القائد العام للثورة السورية الكبرى التي اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي عام 1925م.

[8] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 132.

[9] كاترو ولد عام 1817 في مدينة سعيدة بالغرب الجزائر ي تقلد العديد من المناصب كحاكم عام في الجزائر واشتغل بسوريا والمغرب مما أكسبه خبرة بأحوال العرب والمسلمين، توفي عام 1969م. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، ص ص 213-214.

عن الجنرال ديغول رئيس القوات الفرنسية الحرة الغير موالية لحكومة فيشي استقلال سوريا في 08 نوفمبر 1941م، وأيدت بريطانيا ذلك، وتألفت حكومة الشيخ الحسني[1]، ولكن فرنسا ندمت عن وعدها مما دفع الشعب السوري إلى الثورة على فرنسا التي تراجعت عن قرارها، وأعلنت من جديد احترامها للاستقلال سوريا في 17 أوت 1943م، وأخيرا الزعيم شكري القوتلي[2] رئيسا للجمهورية، ولكن فرنسا رفضت عام 1945م تسليم قيادة السلطة العسكرية للحكومة الوطنية مما أدى إلى حدوث حركة مقاومة ضد الوجود الفرنسي فخرجت القوات الفرنسية من ثكناتها، وقصفت بالمدفعية والطائرات الأهالي، وأحرقت الأحياء السكنية والمتاجر، واضطرت فرنسا بعد الأحداث الدامية إلى الانسحاب التام لأفراد قواتها من سوريا في 17 أفريل 1946م[3].

2.2 الحركة التحررية في لبنان:

في 31 أوت 1920م أعلن الجنرال "غورو"[4] تأسيس دولة لبنان الكبير وفقا للقرار 318 الذي أحتوى على مواد، وتم تشكيل دولة لبنان التي تضم جبل لبنان، أقضية بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا، وتشمل أيضا أراضي ولاية بيروت وهي سنجقي، صيدا، طرابلس، عكاز[5] أما الادارة الفرنسية في لبنان فكان يحكمها مجلس إدارة المتصرفية يسمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاكمة في جبل لبنان لكن سرعان ما تغير فتولت فرنسا مجلس الادارة بقيادة "جورج بيكو"[6] يساعده "روبير كلوند"، وعين الفرنسيون "أميل اده" مستشارا "لجورج بيكو" وسيطرت

---

[1] تاج الدين الحسني (1885-1943م) زعيم سياسي سوري عينته فرنسا ثالث رئيس لسوريا 15 فيفري 1928م ورئيس وزراء سوريا بعد إعلان النظام الجمهوري بين (16 مارس 1934م- 22 فيفري 1936م)، ورئيس الجمهورية بالتعيين بين (16 سبتمبر 1941- 17 جانفي 1943م)، وسابع حاكم لسوريا بعد زوال الدولة العثمانية، كما أنه رجل الدين الوحيد الذي شغل مناصب شيعة في الدولة السورية، حيث كان والده مفتيا وعالما مرموقا في دمشق في اواخر القرن التاسع عشر ميلادي، وكان الحسني نفسه قاضيا شرعيا في دمشق، عرف بقربه من فرنسا وبصداقته مع مفوضيها في سوريا.

[2] ولد شكري القوتلي في دمشق عام 1892، تعلم في مدارس استنبول، ثم التحق بالمكتب الملكي ودرس العلوم السياسية والادارية، التقى بالملك فيصل في دمشق عام 1915م، وتوطدن بينهما أواصر الصداقة، في عام 1919م انضم إلى حزب الاستقلال السوري ووقف ضد الاحتلال الفرنسي وشارك في الثورة السورية الكبرى 1925م، وفي عام 1926م انتخب نائبا عن دمشق للمرة الأولى، وظل مناهضا للفرنسيين فصدر عليه حكم بالأعدام، فالتجأ إلى مصر وبقي فيها حتى عام 1931م، حيث صدر العفو عنه عاد إلى دمشق، وبعد وفاة الرئيس تاج الدين الحسني جرت انتخابات عامه انتخب على أثرها رئيسا للجمهورية في 27 أوت 1943م وفي عهدته حصلت سوريا على استقلالها في 27 أفريل 1946م.

[3] يعتبر يوم 27 أفريل 1946م يوم الجلاء أي جلاء الانتداب الفرنسي أما يوم الاستقلال فهو 08 مارس 1920م.

[4] هندي غورو(1807-1946م) اشتهر الجنرال غورو بكونه المندوب السامي للانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، ويكونه من تولى اعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 بعد فصله عن سوريا بموجب معاهدة سايكس- بيكو بين فرنسا والمملكة المتحدة.

[5] مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان العاصر، تقديم محمد حسن الأمين وعصام خليفة، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، 2004م، ج16، ص 126.

[6] فرانسو جورج بيكو دبلوماسي فرنسي اشتهر بكونه الطرف الفرنسي في اتفاقية كان قنصلا لفرنسا في بيروت وقام بمهمات دبلوماسية مختلفة خلال الحرب العالمية الأولى منها انتدابه لمباحثات الإتفاقية مع بريطانيا وروسيا، كذلك إجراء مفاوضات مع الملك حسين في الحجاز، ولما انتهت الحرب أصبح أول مفوض سام لفرنسا في ليبيا من عام 1917م حتى

فرنسا خلالها على المنطقة الغربية التي تضم متصرفية جبل لبنان، بيروت، طرابلس، اللاذقية، قضائي، أنطاكية، اسكندرونة، وقسم خلالها غورو لبنان إلى أربعة متصرفات وهي متصرفية جبل لبنان الشمالي، متصرفية جبل لبنان، متصرفية لبنان الجنوبي، متصرفية البقاع، وبلدتين مستقلتين في بيروت وطرابلس[1].

رفض اللبنانيون الانتداب وظهرت مقاومة وطنية واسعة اتخذت عدة أساليب في عهد "غورو" ما بين 1919 و1923م، وكذلك في عهد "ساراي" الذي خلف "غورو" عام 1924م خاصة في السويداء، ثم ظهرت العمل السياسي عن طريق الحزب القومي السوري اللبناني عام 1932م الذي بدأ في شكل جمعية سرية تطور قبيل الحرب العالمية الثانية وارتكزت قواه على الطلبة والمعلمين[2].

بعد تعيين "ديجو فينيل"[3] مفوضا ساميا أعطى دستورا للبنان في 23 ماي 1926م تم بموجبه انتخاب رئيس لجمهورية لبنان في 26 ماي 1926م ليشكل مرحلة جديدة في تاريخ لبنان، ولكن المفوض السامي الفرنسي دستور لبنان وحل المجلس النيابي والوزارة، وعين رئيس الجمهورية السابق "شارل دباس" رئيسا للدولة غير أن فرنسا في عام 1933م قامت بتعيين رئيس الجمهورية اللبنانية، وكان الحكم الفعلي في يد المفوض الفرنسي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وسيطرت حكومة فيشي الموالية لألمانيا على الحكم في سوريا ولبنان، ثم طردها على يد أنصار الجنرال ديغول والقوات البريطانية، وأعلنت حكومة بشارة الخوري في 1943م الاستقلال التام[4].

إن هذا الاستقلال المعلن لم يكن تاما لكون الجيوش الفرنسية لم تخرج منه، بل حاولت فرنسا توقيع معاهدة 1936م ينتهي على الطريقة التي فرضتها أحداث نوفمبر1943م[5]، وفي جويلية 1944م استلمت لبنان بشكل نهائي جميع الصلاحيات التي كانت تقوم بها فرنسا نيابة عنها لتشريع لبنان في اقامة علاقات دبلوماسية حيث اعترفت باستقلالها عدة دول

1920 ثم خلف بعد ذلك الجنرال غورو للمزيد ينظر: نجدة صفوة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية نجدو .الحجاز)1914-1915م(، دار السافي، بيروت، 1996، ج1، ص 71

[1] مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 130.

[2]مسعود الخوند، المؤسسة التاريخية والجغرافية، سورية، تصحيح شربل الخوند وآخرون، ج10، مؤسسة هايناد، .ص76

[3] هنري دي جوفنيل (1876-1935م) رابع مفوض سامي على سوريا ولبنان، واول مدني يتولى هذا المنصب تولى المسؤولية في 23 ديسمبر 1925م واستمر حتى 23 جوان 1926م وهو صحافي ورجل سياسي فرنسي.

[4] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 137.

[5].لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر، لبنان، ط4، دار المشرق العربي، لبنان، ص 250

كالاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، الصين وعدد من الدول العربية المستقلة لتشارك في المفاوضات التي أدت إلى جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها في مارس 1945م[1] كما دعى لبنان للاشتراك بمؤتمر سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة ميثاق الأمم المتحدة وتوقيعه في جوان 1945م، ووقعت 50 دولة منها لبنان مكاسب معنوية وحقوق سياسية[2].

إلا أن فرنسا قامت بإرسال قوة عسكرية أدت إلى اشتباكات دامية في دمشق ولبنان وحصلت إضطرابات ومظاهرات تدخلت خلالها بريطانيا لوقف الاشتباكات، لتوجه إنذار لديغول الذي أصدر وعدا بتسليم الجيش الخاص للبنان، فقامت لبنان بتقديم شكوى لمجلس الأمن[3]، وأجريت مفاوضات أدت إلى اتفاق بأن ينسحب الفرنسيون والبريطانيون في وقت واحد انسحابا كاملا[4].

لكن بعد فشل مجلس الأمن في التوصل لقرار بشأن الجلاء من لبنان بدأت في لندن ثم باريس مفاوضات الوفد اللبناني والمسؤولين البريطانيين والفرنسيين انتهت بعد شهرين إلى الاتفاق على تحديد تاريخ 31 ديسمبر 1946م موعداً أقصى لجلاء القوات الفرنسية والبريطانية في لبنان، ليبدأ الانسحاب على دفعات منذ شهر أفريل[5] حتى خرجت القوات الفرنسية نهائيا من لبنان في 1946م، وبذلك صارت لبنان دولة مستقلة[6] وسلم الفرنسيون المصالح اللبنانية[7].

3.2 حركة التحرر في الأردن:

أقر مؤتمر سان ريمو 1920م وضع الاردن تحت الانتداب البريطاني، وكانت الأردن قد خضعت لحكومة الملك فيصل في سوريا، ولكن فرنسا وضعت يدها في عام 1920م على سوريا، فانظم الأردن إلى حركة المقاومة العربية لمناوأة فرنسا في الوقت الذي وصل فيه

---

[1] نمير طه حسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2007م، ص 193.
[2] مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 186.
[3] علي الصبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995م، ط2، دار المنهل، بيروت، 2009م، ص 12.
[4] ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، لقريب أسعد صقر، دار طلاس، دمشق، 1997م، ص 427.
[5] جوزيف صقر، موسوعة قصة وتاريخ الحضارة، لبنان، من عصور ما قبل التاريخ إلى عهد المتصرفية، 1999م، ج 4/3/2، ص 68.
[6] رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية 1419، 1994 دار الثقافة، القاهرة، 1992، ص 110.
[7] مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر، دار أسامة، الأردن، 2004م، ص 72.

الأمير عبد الله بن حسين شريف مكة من الحجاز إلى معان، وأذاع منشور طالب فيه للتحرير المنطقة من الاستعمار الفرنسي الذي فرض هيمنته على سوريا[1].

وفي 27 مارس 1921م عقد اجتماع بين الأمير عبد الله ووزير المستعمرات البريطانية "ونستون تشرشل" في مدينة القدس اعترفت فيه بريطانيا بإمارة الأسرة الهاشمية على الأردن والمتمثلة في الامير عبد الله ليكون على رأس حكومة وطنية، وتكون مستقلة اداريا وترجع إلى المندوب البريطاني بفلسطين لأخذ المشورة مقابل أن تبذل بريطانيا وساطتها في تحسين العلاقات بين السلطة الفرنسية في سوريا والأمير عبد الله[2].

تشكلت حركة وطنية نطالب بالاستقلال التام رغم رفض حكومة الانتداب البريطاني لحجة أن الاردن غير مؤهلة للاستقلال مما أثار سخط السكان وحماسهم ودفع أرواحهم ثمنا لذلك، فسارعت بريطانيا إلى تهدئة الحالة بوعد الأردن بالاستقلال 25 ماي 1923م، واضطر الأمير عبد الله إلى تحقيق رغبات الشعب بوضع قانون للانتخاب وأقرته الحكومة الأردنية في 1923م غير أن بريطانيا ألفت القانون، وكان هذا الإجراء البريطاني قد أدى إلى الدفع بأفراد الشعب إلى المعارضة لما قامت به بريطانيا، وبعث أحرار الشعب مذكرة إلى عصبة الأمم طالبوا فيها إيفاء لجنة حيادية نزيهة للنظر في تحقيق المطالب الوطنية بالأردن[3].

في 20 فيفري 1928م عقدت معاهدة بريطانية أردنية ضمنت بها بريطانيا الإشراف على الشون الخارجية والاقتصادية والقضائية مع الاحتفاظ بقوات عسكرية في الأردن العسكرية والمالية مما أدى إلى اندلاع العديد من الحركات الثورية[4].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت بريطانيا نفسها أمام تصاعد حركة المقاومة في الأردن وغضب الجماهير على اتفاقية 1934م، لذلك قررت إنهاء الانتداب والاعتراف بالاستقلال الاردن، ولكن مع استمرار سيطرتها على الشؤون المالية والأمن والجيش بمعاهدة صداقة وتحالف وقعت بين الطرفين ما بين 22 مارس و25 أفريل 1946م، والتي أقر

---

[1] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 138.

[2] الأمير عبد الله (1892-1951م) مؤسس المملكة الهاشمية الأردنية وأول ملوكها يعرف بلقب "الملك المؤسس" اغتيل عند مدخل المسجد الأقصى بالقدس.

[3] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 139.

[4] أدت هذه المعاهدة إلى قيام عدة مظاهرات عمت المدن الأردنية، وأرسلت العديد من البرقيات الإحتجاجية، وعقد مؤتمر عمان الوطني جويلية 1928م. للمزيد ينظر: على المحافظة، تاريخ الاردن المعاصر "عهد الامارة" 1921- 1946م، ط1، الجامعة الاردنية، عمان، 1973م، ص 75.

المجلس التشريعي الأردني القبول به، وأعلن استقلال الاردن مع بريطانيا وبويع الأمير عبد الله ملكا على البلاد[1].

4.2 حركة التحرر في العراق:

كانت العراق ولاية عثمانية منذ 1534م إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وبانتهائها عام 1918م وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني، واشتد التنافس بين إيران وتركيا وفرنسا وروسيا للظفر بالنفوذ فيها، وعملت بريطانيا على تفتيت العراق وضرب وحدته من خلال إقامة حكم ذاتي في كل من كربلاء والنجف على أساس طائفي، بالإضافة إلى تأسيس وجود هندي كبير جنوب العراق بتجهيز ثلاثة ملايين هندي، وأقامت حكماً مباشرا عن طريق الاستعانة باطكو لونيل "أرنولد ويلسون"[2]، ورغم الاختلاف والنزاع العشائري إلا أن الشعب العراقي رفض الاحتلال واندلعت الثورة عام 1920م متأثرة بالعوامل التالية:

- صدى ثورة 1919م بمصر رغم محاولة بريطانيا منع تسرب أبناء هذه الثورة إلى العراق.
- عقد مؤتمر سان ريمو في ايطاليا 1920م والذي تجاهل حرية المناطق التي كانت تخضع لحكم الدولة العثمانية وألمانيا.
- نمو الفكر القومي بسبب التدخل الفرنسي في سوريا والذي مثلته الدولة العربية تحت قيادة الملك فيصل[3].
- التغلب على الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق، حيث لعبت هذه الزعامات الدينية دوراً بارزاً في تصعيد الثورة وخاصة في العتبات المقدسة الشيعية.
- البنية الاجتماعية المتعددة في العراق، والتي جعلت العشائر العراقية كأنها وحدة قتالية قائمة بذاتها أثناء الثورة.

هذه العوامل ساعدت حركة المقاومة على الاندلاع سنة 1920م، إلا أنها لم تعمر طويلا بسبب التفوق العسكري البريطاني، وافتقار الثورة إلى التسليح والتنسيق، وعدم اندلاع حركة المقاومة بمختلف أجزاء العراق، وإن كانت قد هددت الوجود البريطاني وجعلته يغير

---

[1] الملك عبد الله بن الحسين (1882-1951م) مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وأول ملوكها يعرف بلقب "الملك المؤسس"، أصبح عبد الله أميراً على شرق الاردن بعد الثورة العربية الكبرى التي قادها والده الشريف حسين بن علي ضد الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى.

[2] أرنولد تالبوت ويلسون (1884-1940م) الحاكم المدني للعراق في بغداد (1918-1920م)، خلف لسلفه بيرسي كوكس، واجه خلال حكمه الثورة العراقية عام 1920م، وأقيل على أثر الثورة ليستبدل ببرسي كوكس وقتل في الحرب العالمية الثانية أثناء خدمته كطيار عن عمر 55 سنة.

[3] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 140.

سياسة في العراق من الاستخدام المفرط للقوة إلى سياسة التقرب والتودد إلى الأشخاص البارزين من خلال استبدال "أرنولد ويلسون" بالمندوب السامي "برسي كوكس"[1] واختار الندوب السامي البريطاني من الأسماء البارزة في المجتمع العراقي، وتشكل مجلس الوزراء برئاسة الشيخ عبد الرحمن نقيب بغداد والذي اجتمع لأول مرة في الثامن من نوفمبر 1920م بحضور السيد "برسي كوكس" وكان يمثل خطوة جديدة في تاريخ العراق السياسي الذي احتفظ فيه "برسي كوكس" بالشؤون الخارجية والعسكرية وعين موجهين للوزراء من كبار الموظفين الانجليز[2] وتم اختيار الأمير فيصل ليكون ملكا على العراق من طرف بريطانيا بعد أن تم طرده من سوريا وصار يرى أن المقاومة العسكرية للقوى الكبرى غير مجدية، اضافة إلى عوامل أخرى توفرت فيه دون غيره منها أنه كان مواليا لبريطانيا في الحرب ضد الدولة العثمانية، واتصالاته مع زعماء اليهود وخاصة الزعيم الصهيوني "وايزمان"[3].

واستطاع "برسي كوكس" أن يفرض نفوذه على الملك فيل وعلى رئيس مجلس الوزراء حيث صار الجميع يسيرون وفق توجيهات المندوب البريطاني الأمر الذي أغضب الشعب العراقي، والذي قام بمظاهرات عنيفة وكان ردّ بريطانيا عليها بالقصف الجوي للعشائر التي حركها زعمائها واجبار الملك فيصل ورئيس الوزراء على التوقيع الفوري على المعاهدة المقدمة من طرف بريطانيا في 10اكتوبر 1922م، والتي تقيد الملك والحكومة العراقية بأخذ المشورة والمساعدة البريطانية، ودخلت العراق في عصبة الأمم عام 1931م، وهي أول دولة عربية تدخل إلى هذه المنظمة بعد أن كانت تحت الانتداب، ثم عقدت معاهدة اخرى مع بريطانيا عام 1930م، والتي كانت تمثل محور العلاقات بين البلدين والتي كان لها الأثر المباشر في تصعيد حركة الرفض للوجود البريطاني والملك فيل وساعدت جملة من العوامل على استمرار حركة المقاومة في العراق بعد توقيع على معاهدة 1930م تمثلت في:

- قيام حركة 1933م بالعراق والتي مثلها المسيحيين الأشوريين.[4]

---

[1] بيرسي كوكس (1864-1937م) سياسي بريطاني ساهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث شارك قوات الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين في محاربة قوات الدولة العثمانية شغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وكان على علاقة مع شيوخ دول الخليج العربي وتربطه ببعض القبائل علاقات ودية للمزيد ينظر: صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915-1923م)، الدار العربية ناشرون، ط1، 2016، لبنان، ص 08.

[2] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 141.

[3] حاييم وايزمان (1874-1952م) أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل لعب دور كبير في استصدار وعد بلفور1917م.

[4] الأشوريين السريان الكلدان هي مجموعة عرقية مسيحية تسكن في شمال ما بين النهرين في العراق وسوريا وتركيا وإيران.

- وفاة الملك فيصل 8 سبتمبر 19333م وخلف ابنه غازي[1].
- انقلاب بكر صدقي 1936م[2].
- حركة علي رشيد الكيلاني 1941م[3].
- تطور الأوضاع التعليمية والعسكرية والسياسية والاقتصادية في العراق.

وفي هذه الظروف الجديدة التي أخذت تمر بالعراق ظهرت بعض الحركات التحررية وان كان البعض منها في شكل حركات عشائرية مثل عشائر الفرات، وقبيلة زريق، والعشائر الواقعة قرب سوق الشيوخ وبني ركاب، وقبيلة الظوالم، وقبيلة الأقرع ، كما ثار الشيخ" أحمد بارزان" أحد زعماء الأكراد إلى جانب ثورة اليزيديين من العشائر الكردية الذين استخدمت الحكومة البريطانية منهم أفراد الجيش العراقي الأمر الذي دفع بالجيش العراقي إلى القيام بإسقاط الوزارة عن طريق انقلاب عسكري حدث في 29 اكتوبر 1939م حينما قام بكر صدقي قائد الفرقة الثانية بأول انقلاب عسكري في تاريخ العراق، ولكن بكر صدقي قتل في أوت 1937م بفعل مؤامرة بريطانية لمنعه من تقوية الجيش العراقي والتعاون مع ايطاليا، كما قامت بريطانيا بقتل الملك غازي في حادث سيارة متعمدة في 04 أفريل 1939م بعد أن كان قد ركز جهوده في دعوة شيخ الكويت على الانضمام إلى العراق وتشجيع حركة المقاومة في فلسطين وسوريا ضد الانتداب، وأسد البرلمان العراقي الوصاية على العرش إلى خال فيصل الثاني الذي كان صغير في السن في أعقاب وفاة والده، حيث كان خاله من أقوى الشخصيات السياسية، وعلى تفاهم كبير مع السفارة البريطانية في بغداد وهو الأمير عبد الإله[4]، وأثناء الحرب العالمية الثانية استفادت بريطانيا من الحقوق التي تحصلت عليها من معاهدة 1936م باستعمال بعض القواعد العسكرية، في الوقت الذي كان فيه أبناء العراق يقيظين لما كانت تبيته بريطانيا ضدهم، مستفيدة من بعض رجال الحكم في الداخل الأمر الذي أدى إلى تفجير حركة المقاومة تحت قيادة رشيد علي الكيلاني 1941م الذي نجح في الوصول إلى حكم العراق وألف مع ضباط الجيش حكومة الدفاع الوطني معارضة للوجود البريطاني رغم استمرار الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه الحكومة الثورية تأييد ألمانيا

[1] الملك غازي بن فيصل بن الحسين الهاشمي (1912-1939م) ثاني ملوك العراق.
[2] بكر صدقي (1890-1937م) عسكري قام بالانقلاب 1936م الذي أزاح حكومة ياسين الهاشمي.
[3] رشيد علي الكيلاني (1892-1965م) من الرموز الوطنية العراقية شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات أثناء العهد الملكي في العراق أعوام 1933م، 1940م، 1941م.
[4] الأمير عبد الإله بن الملك علي بن الشريف حسين الهاشمي (1913-1958م) في عام 1939م اختير وصيا على عرش العراق لغاية 1953م.

وحلفائها في الوقت الذي نظرت فيه بريطانيا إلى الحكومة الجديدة نظرة العداء وأمرت قواتها بضرب تجمعات القوات العراقية الثائرة، ومنها المتواجدة بالقرب الحبانية[1] في 06 ماي 1941م، وأجبر رشيد الكيلاني على مغادرة العراق مع بعض مساعديه باتجاه إيران ثم ألمانيا، وبرزت حركة المقاومة مرة أخرى في شكل رفض السيطرة البريطانية والتي ازدادت في اعقاب تعديل اتفاقية 1930م وعرفت خلال سنة 1948م وعرفت بمعاهدة "بورتسموث" أو "جبرابيفن"، وهي كانت مثل سابقتها تحتفظ فيها بريطانيا بقواعدها الجوية في العراق، وعمت المظاهرات الصاخبة مناطق العراق بعد أن شارك فيها طلاب الكليات كالطب التي أنضم عميدها وأساتذتها في هذه الثورة الطلابية، وقاموا بتقديم استقالاتهم من مناصبهم، وفي عام 1953م بلغ فيصل الثاني السن القانونية فنصب ملكا على العراق ولكن تحت نفوذ بريطانيا التي تمكنت من ربط العراق بحلف بغداد 1955م، والذي انضمت إليه كل من إيران والعراق ثم باكستان وتركيا وبريطانيا، ولم تستمر عزلة الشعب العراقي عن مجرى التيار العربي التحرري بانضمامه إلى حلف بغداد على إثر اندلاع ثورة مسلحة في 14 جويلية 1958م قضت على الحكم الملكي في العراق وإعلان النظام الجمهوري[2].

[1] الحبانية مدينة تقع غرب العراق بين مدينتي الفلوجة والرمادي.
[2] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، 144.

المحور الثالث: الحركة التحررية في أفريقيا

تمهيد:

في عام 1951م نالت ليبيا استقلالها بفضل المناورات الاستعمارية من أجل الوصاية على أرث الاستعمار الايطالي، فقد حاولت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا أن تتولى الوصاية على ولاياتها برقة وفزان وطرابلس على الترتيب، لكن اعتراض الاتحاد السوفياتي على عودة ايطاليا ومحاولته أن يحل محلها كان وحده كافيا لأن يدفع بالاستعمار إلى أن يقرر الاستقلال، لا حبا في ليبيا ولكن كرها في الاتحاد السوفياتي وهلعا من أن تسلل إلى الشرق الأوسط[1].

وفي 1953م وتحررت مصر نهائيا بعد حرب عصابات ومقاومات في منطقة القناة، سبقتها سلسلة من التوترات والتحريات الشعبية من قبل، إلى أن توجت في النهاية بحرب حقيقية كاملة وحاسمة عام 1956م، وهذه الحرب ستكون نقطة تحول عظمة في التحرير لا في العالم الغربي ولكن في أفريقيا وخارجها كذلك، وكانت سنة 1956م حاسمة فعلا فقد استقلت فيه ثلاث وحدات هي تونس والمغرب والسودان، إذا انتقلنا من المنطقة العربية إلى الأفريقية وهي الموجة الأخيرة بعد الآسيوية والعربية أواخر الخمسينات تضم غانا في سنة 1957م، وغينيا 1958م، حيث كانتا أول الدول الأفريقية المدارية استقلالا[2].

وكانت سنة 1960م علامة كبرى في تاريخ القارة حيث حصلت 17 دولة أفريقية على استقلالها. وسوف نتعرض للحركة التحررية في هذه الدول الأفريقية.

1. حركات التحرر في المنطقة العربية:

1.1 حركة التحرر في ليبيا:

خضعت ليبيا للاستعمار الايطالي سنة 1911م، حيث كانت ايطاليا قد مهدت لهذا الاحتلال بالعديد من الاجراءات الإدارية والثقافية فقد أنشأت العديد من المدارس الإيطالية التبشيرية في طرابلس وبنغازي الدراسة فيها مجانية، كما شجعت الكثير من المواطنين الايطاليين بالهجرة إلى ليبيا بنية إجراء دراسات وجمع معلومات عن ليبيا، وقد شجعت الحكومة الايطالية قنصلها في طرابلس بالعودة إلى السلطات في ليبيا، وفي نفس الوقت

[1] جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر، مرجع سابق، ص 223.
[2] المرجع نفسه، ص ص 228-229.

سعت لدى الدوار التركية بالعمل على إبعاد ابراهيم باشا الحاكم العثماني في طرابلس لتشدده ضد السياسة الأوروبية عموما، والنشاط الايطالي خاصة، فتم إبعاده من منصبه[1].

وقد سعت ايطاليا أيضا إلى إقامة مصرف في طرابلس للمساعدة في تمويل عمليات التجارة والاستثمار، ولكنه في حقيقة الأمر كان يساعد الرعايا الإيطاليين الذين قد أقاموا في طرابلس منذ مدة طويلة على شراء الأراضي الزراعية من الليبيين، وكذلك المحلات التجارية، فلم يقتصر عمله على الأهداف التي أنشأ من أجلها، كما كان في ذلك الوقت مركزا متقدما لجمع المعلومات عن الطبقات الحاكمة والثرية والتي تتحكم في اتخاذ القرار، ولما أتت الظروف الموضوعية للتدخل الإيطالي نزلت القوات الإيطالية بحجة حماية مصالحها سبب حالة الإضطراب والفوضى وعدم استتباب الأمن عام 1911م، فكان الإحتلال الإيطالي العسكري في سبتمبر سنة 1911م، وقد أيدته الدول الأوروبية الأخرى بموجب توافقات سابقة، ففرنسا كانت قد عقدت مع إيطاليا اتفاقا سنة 1902م، والذي تعهدت فيه ايطاليا بعدم منافستها في المغرب، واحترام سياستها في مقابل عدم منافسة فرنسا لإيطاليا إذا ما أقدمت على عمل في ليبيا[2].

أما النمسا فهي مرتبطة باتفاق الحلف الثلاثي، لذلك وافقت على احتلال ايطاليا لليبيا، أما ألمانيا فقد كانت في موقف حرج إذ أنها عضو في الحلف الثلاثي، وفي نفس الوقت تربطها علاقات جيدة مع تركيا، ورغم أنها حاولت أن تثنى ايطاليا بأن أوغرت إلى سلطان تركيا بأن يعرض على ايطاليا تسهيلات إنسانية وتجارية في ليبيا، إلا أن ذلك كان بعد فوات الأوان لإن ايطاليا كانت قد أنزلت قواتها على الشواطئ الليبية في 9 سبتمبر 1911م[3].

ولم يكن الوضع الدولي والقانون الدولي يساعدان على إيقاف الغزو الإيطالي لليبيا فقد وقفت كل الدول الأوروبية على الحياد رغم الخرق الفاضح للقانون الدولي، وبإمكانيات وقدرات عسكرية عالية جرى احتلال المدن الليبية الواحدة تلوى الأخرى بعد أن عجزت تركيا عن الصمود وسحبت معظم قواتها للتصدي إلى ثورات البلقان ما بين 1912م-1913م، وقد كان احتلال المدن الرئيسية في بادئ الأمر هو الهدف فتم احتلال طرابلس وبنغازي

---

[1] فيصل محمد موسى، موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، تر: ميلاد المقرحي منشورات الجامعة المقترحة، 1997، ص ص 278-279.

[2] عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيو استراتيجية المغرب خلال القرن 19 وأوائل القرن 20م، تق عبد الهادي التازي، الرباط، 1999، ص 91.

[3] فيصل محمد موسى، موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، تر: ميلاد المقرحي منشورات الجامعة المقترحة، 1997م، ص ص 279-280.

وطبرق ودرنة، والحمس وسرت، ثم عم الاحتلال بقية المدن والأرياف، ورغم ما أبداء المواطنون الليبيون من بسالة في مواجهة الغزو الايطالي إلا أن الفارق في العدة والقيادة لم يمكنهم من الصمود فانسحبوا إلى الداخل حيث دارت أضرس المعارك أستشهد معركة القرضابية[1] 1915/04/29م، وظل الليبيون يقاومون الاحتلال جماعات وأفراد، وقد ظهرت العديد من الشخصيات الوطنية الليبية التي اعتبرت أن مقاومة الاحتلال الايطالي جهاد إسلامي مقدس منهم أحمد الشريف السنوسي، ومحمد بن عبد الله البوسيفي، وسليمان الباروني[2].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى حمدت روح المقاومة قليلا، وفي عام 1918م لجأ الايطاليون إلى عقد اتفاقيات ثنائية بهدف إضعاف وحدة الليبيين فاجتمعوا مع بعض المجاهدين في مسلاته وقرروا إعلان الجمهورية الطرابلسية، فاختلف الناس بين مؤيد ومعارض، وجدت تطور جديد في عام 1922م في الموقف الإيطالي إذ استولى الفاشيون الاستعماريون على السلطة في إيطاليا، ولكي يصرفوا أذهان الرأي العام العالمي ويكسبوا شهرة قاموا بشن هجوم مباغت على مدن وشواطئ ليبيا وتوغلوا في الداخل، إزاء ذلك اندلعت معارك الجهاد مرة أخرى بقيادة عمر المختار فيما بين 1923–1931م، وقد شمل جهاده عدة مناطق في ليبيا، وشهدت هذه الفترة السياسة إيطاليا التعسفية ازاء الوجود العربي الإسلامي في ليبيا فقامت بتحرير العرب من السلاح والثورة، وهدمت معظم النوايا التي كان ينطلق منها المجاهدون ورجال الطرق الصوفية كما صفيت العناصر العربية الليبية تصفية جماعية ونصبت المشانق في معظم الأماكن، كما نفي الكثير إلى الجزر الايطالية حيث عانوا ظروف الأسر والبرد والجوع[3].

---

[1] معركة القرضابية 29 أفريل 1915م تعرض فيها الاحتلال الايطالي الأكبر هزيمة له منذ احتلاله لليبيا، وقعت جنوب سدن قرب قصر برهادي عرفت هذه المعركة بمعركة الوحدة واللحمة الوطنية لمشاركة الليبيين فيها باختلاف توجهاتهم السياسية. للمزيد ينظر: صلاح الدين عوض السويحلي، رمضان السويحلي أحد رموز الجهاد ومحقق النصر في القرضابية، (ب،د، ن)، (ب، م، ن)، ط1، 2014، ص ص 91-128.

[2] ولد الشيخ سليمان بن عبد الله بن يحي الباروني الطرابلسي في مدينة جادو من جبل نفوسة عام 1873م، درس في جامع الزيتونة عام 1887م، ثم سافر عام 1892م إلى القاهرة ودرس في الجامع الأزهر لمدة 3 سنوات، وتستمر رحلة الشيخ الباروني العلمية إذ يسافر إلى مدينة بني يزقن من وادي ميزاب جنوب الجزائر ليدرس على يد علمائها حتى 1897م ليعود بعدها لطرابلس، بعد احتلال إيطاليا لليبيا أعلن جهاده مباشرة إلى غاية أفريل 1919م. للمزيد ينظر: أحمد حسين عبد الجبوري، "سليمان الباروني دوره في ميدان الجهاد وتأسيس الجمهورية الطرابلسية 1873-1940م" مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، ص ص 3-4.

[3] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 281.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت ليبيا من ضمن المحاور التي اهتم بها الحلفاء نظر لموقعها الاستراتيجي وفي 1946/09/10م عقدت معاهدة الصلح مرة أخرى مع إيطاليا، وكان موضوع الممتلكات الإيطالية في أفريقيا بما فيها ليبيا. من المواضيع التي حسمت لمصلحة الحلفاء فاتفقت على أولوية الإشراف لإدارة هذه المستعمرات إلى الحلفاء ريثما تتخذ الأمم المتحدة قرارا نهائيا بشأنها وزاد الخلاف واستمر مدة طويلة بشأن هذه الممتلكات واتفق شأن ليبيا بعد عدة مفاوضات أن تشرف بريطانيا على غرب وشرق ليبيا وفرنسا على جنوب البلاد وأقيمت ثلاث إدارات عسكرية في هذه المناطق، وفي الفترة ما بين 1947–1951م نشطت الحركة الوطنية الليبية في مقاومة الاستعمار الجديد والمطالبة باستقلال ليبيا، وقد انقسمت المعارضة إلى نوعين، معارضة خارجية متخذة من مصر وتونس مقرا لها واعتمدت على الكتابة والصحف والإعلام والاتصالات بالزعماء العرب والجامعة العربية وشرح قضية ليبيا[1].

وأما المعارضة الداخلية فقامت بها تنظيمات من العناصر الوطنية الشعبية ممثلة في الجمعيات والاتحادات والأحزاب، ومن أهم هذه التنظيمات:

- الجبهة الوطنية المتحدة التي تأسست سنة 1946م بتأييد من ادريس السنوسي[2] ومباركة البريطانيين برئاسة سالم المنتصر ومحمد أبو الأسعاد.
- الكتلة الوطنية الحرة وتكونت عام 1946م برئاسة الفقيه حسن، وكانت تضم العناصر الوطنية المثقفة الشابة ذات الاتجاه القومي، وكانت تدعو للاستقلال ووحدة ليبيا وانضمامها إلى الجامعة العربية وتعارض الاعتراف بإدريس السنوسي رئيسا لليبيا.
- حزب الإتحاد المصري الطرابلسي الذي تأسس عام 1940م، وقام بتأسيسه على رجب ويوسف المشيرقي، ويدعو إلى وحدة ليبيا مع مصر.
- حزب الأحرار تكون برئاسة صادق بن زراع وسكرتاريا علي دريبكة.
- الرابطة الليبية ونشأت في مطرته يرأسها مصطفى محمود بادي.
- حزب الاستقلال تأسس أواخر عام 1948م إضافة إلى العديد من الأحزاب الأخرى[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 281-282.

[2] ادريس السنوسي (12 مارس 1890- 25 ماي 1983م)، أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال عن ايطاليا في 24 ديسمبر 1951م حتى 1969م، وهو من العائلة السنوسية سلالة محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية.

[3] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص ص 283-284.

أدت المعارضة الداخلية والخارجية دوراً هاماً في تكوين رأي عام ليبي يطالب باستقلال ليبيا والحفاظ على وحدتها، وساهمت الجامعة العربية ومصرفي مساندة القضية الليبية في أروقة الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة حتى صدر قرار الامم المتحدة سنة 1951م، بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز 1952 وفق ما يلي:

- تقوم الدولتان بأعمال الادارة في ليبيا وهما بريطانيا وفرنسا مع مندوب الأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل سلطة الحكم إلى حكومة دستورية ليبية مستقلة مع المحافظة على وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الادارات الحكومية فيها، على أن تقبل كدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من ميثاقها، واختير المستر أدريان بلت[1] كمندوب للأمم المتحدة لتحقيق هذا القرار على الواقع، وفي 25 نوفمبر تم تكوين الجمعية التأسيسية الليبية بعدد متساوي بين المناطق الثلاث، وتم إجازة الدستور الذي هو دستورا اتحاديا تحت رعاية ادريس السنوسي الذي أصبح ملكا سنة 1951م، وأعلنت أول حكومة ليبية ووجدت الاعتراف من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي[2].

2.1 حركة التحرر في تونس:

كانت تونس جامعة للحماية الفرنسية منذ عام 1881م، ورغم وجود البايات وبقائهم في الحكم، إلا أن السلطة الفعلية كانت فرنسية تماما، وحرم الشعب التونسي من كل حقوقه وقد ظهرت في تونس عدة أحزاب طالبت بالحرية والاستقلال هي:

- حزب تونس الفتاة تأسس سنة 1908م متأثرا بحركة تركيا الفتاة وكانت زعامته خليط من الأشخاص الذين تلقوا تعليما دينيا في جامعة الزيتونة والذين التحقوا بالمدارس الفرنسية.
- حزب الدستور وهو أهم الأحزاب، أسسه عبد العزيز الثعالبي[3] سنة 1919م وذلك لعرض قضية تونس أمام مؤتمر السلام في باريس وهو حزب تقليدي وطني ذو ميول اسلامية عربية قاد العمل السياسي في تونس ما بين 1919–1930م، وزار رئيسه الثعالبي مصر والدول العربية بعرض قضية تونس في الجامعة العربية، والصحافة المصرية كما زار فرنسا، واتصل بالأحزاب الفرنسية، ثم أصدر الثعالبي كتابه تونس الشهيدة الذي استعرض فيه ظروف تونس تحت الحكم الفرنسي والحماية والأضرار التي لحقت بها في كافة المجالات، كما تعرض

[1] أدريان بلت من جنسية هولندية عين مندوب سامي أمين في ليبيا لتطبيق القرار 293.
[2] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 284.
[3] المنصف باي (1881-1948م) وهو ابن محمد الناصر باي، سمي وليا للعهدة 30 أفريل 1942م.

للمعاناة التي يعانيها الشعب التونسي في ظل الأحكام العرفية الفرنسية، وقد أحدث هذا الكتاب بإحدى إعلامي واسع حتى أنه ترجم إلى اللغة الفرنسية.

كما عرفت الساحة السياسية في تونس عدة أحداث أبرزها:

- تنازل الباي محمد المنصف[1] عن العرش، وذلك بعد إرغامه على التنازل نظرا لوقوفه مع التيار الوطني وتأييده لاستقلال تونس الكامل، وقد قامت عدة مظاهرات تأييدا له، واعتقل ونفي إلى فرنسا ولم يلبث أن توفي في ظروف غامضة، وعين محمد الحبيب في مكانه وقد كان مؤيداً للحركة الوطنية، ولكن بعد توليه شايع الفرنسيين، ونكل الفرنسيون بزعماء الحركة الوطنية وأعضاء الحزب الدستوري[2].
- نمو الحركة الوطنية النقابية في تونس بإيعاز من زعماء حزب الدستور لكسب تعاطف وتأييد الطبقات الفقيرة وذوي الميول اليسارية من الاشتراكيين والشيوعيين، ونتيجة لهذه المتغيرات في سياسة الحزب انضمت إليه دماء جديدة ونخبة من المثقفين أمثال الطاهر صفر ومحمد الماطري والحبيب بورقيبة وغيرهم، وقد لعبت هذه الوجوه دورًا هاماً في دفع الحركة الوطنية وتصديها للفرنسيين، وشهدت الفترة ما بين 1924– 1925م وقوع اضطرابات ومصادمات ضد السلطات الفرنسية، اهتم النقابيون بتحريض الجماهير إليها، فاعتقلوا وسجنوا، ومن المسائل التي ألهبت حماس الجماهير إلى جانب الغلاء سياسة التجنيس التي مست بهوية تونس، وجوهر هذه السياسة يرمي إلى إزالة الآثار العربية ومحو الشخصية العربية الاسلامية في تونس، إذ أن الفرنسيين قسموا سكان تونس والجزائر إلى قسمين، عرب مسلمين وأوروبيين، وخصوا القسم الثاني بالرعاية، وقد قامت عدة مظاهرات رافضة لمسألة التجنيس بالجنسية الفرنسية وأهمها قادها أتباع الاتجاه التقليدي في حزب الدستور الذين صرحوا أن قبول الجنسية الفرنسية يعني الكفر والخروج عن الاسلام وأن من يحملها لا يدفن في مقابر المسلمين[3].

ولقد لعب الحبيب بورقيبة دورا هاما في تحريك حزب الدستور، وقام بعدة جولات لتوسيع قاعدته بالأقاليم خاصة في وسط النقابات العمالية، وفي نهاية 1933م أصدرت السلطات الفرنسية قرار بحظر التنظيم والصحافة والتعبير وأثار ذلك الأحزاب كلها، وانعقد مؤتمر عام لحزب الدستور في قصر هلال 1934م ورغم بروز انشقاق في الحزب إلى تيارين الأول

[1] اعتلى العرش الحسيني يوم 19 جوان 1942 خلفا لابن عمه أحمد باي.
[2] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 286.
[3] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 286.

تقليدي والثاني تجديدي إلا أنه خلص في النهاية إلى تنظيم الحزب وفق موجهات جديدة ووضع ميثاق له جديد والاعلان صراحة بالمطالبة باستقلال تونس، ثم عقد مؤتمر أخر سنة 1935م كان امتداد لمؤتمر قصر هلال وأيد القرارات السابقة[1].

كانت تونس مسرحا لأحداث الحرب العالمية الثانية، أطلق سراح الحبيب بورقيبة ورفاقه وكون الباي محمد المنصف حكومة ضمت وزراء من حزب الدستور، وهذا كله في ظل السيطرة الالمانية، ولكن في عام 1943م وعلى أثر عودة الفرنسيين لجأوا إلى التشدد في سياستهم رغم ما قرره ميثاق الأطلسي ومؤتمر الدار البيضاء الذي حضره روزفلت والذي أوصى بمنح دول المغرب استقلالها أو حق تقرير المصير، ولذلك رحل بورقيبة إلى مصر وبدأ بتنظيم مقاومة عسكرية ما بين 1945–1952م على شكل حرب عصابات مع العمل على كسب التأييد العربي والدولي بتأييد مع مصر والجامعة العربية، وافق الفرنسيون على منح تونس الحكم الذاتي وحق تقرير المصير واجريت انتخابات أصبح بموجبها الحبيب بورقيبة رئيسا للحكومة التونسية المستقلة.

3.1 حركة التحرر في مصر:

لقد قامت في مصر الثورة العربية سنة 1882م، وهي ثورة عسكرية رافضة للوجود البريطاني في عهد الخديوي توفيق، ورغم أن الخديوي حاول أن يستميل العدو بأن يبين إلى جانبه عندما عين أحمد عرابي[2] وزير للحربية في وزارة البارودي إلا أن بريطانيا وهي تطمع في فرض هيمنتها على مصر لم ترضى بتولي عرابي وزير الحربية فعملت على اقصائه خاصة بعد استقالة البارودي، وبسبب الأزمة السياسية التي نشبت بعد استقالة البارودي ونتيجة التحرك الشعبي قامت بريطانيا بالتدخل العسكري في مصر بحجة المحافظة على الأمن والنظام أثر مذبحة الاسكندرية 1882م، بعد أن أخذ موافقة الدول العظمى بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، روسيا، ايطاليا، وترتب على الاحتلال البريطاني عدة اجراءات بالنسبة لمصر وهي تعطيل الدستور وتأكيد سلطة الاحتلال البريطاني وسيطرته على تقاليد الأمور في مصر كما تم تصفية العورابيين في مصر واستبعادهم بالنفي خارج مصر إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص 287.

[2] أحمد عرابي ولد في شهر مارس 1841 في قرية رزنة بالشرقية بالقرب من مدينة الزقازيق، توفي والده وهو في الثامنة من عمره، التحق بالجيش المصري وعمره 14 سنة، ثم رقي إلى رتبة ملازم ثان ثم ملازم أول تدرج حتى وصل لمنصب ناضر الجهادية (وزير الحربية)، تزعم الثورة العربية في عهد الخديوي توفيق لكنها انتهت بالفشل واحتلال الانجليز لمصر 1882م، حكم عليه بالإعدام ثم النفي إلى سيلان ورجع إلى مصر بعد 19 سنة، توفي 21 سبتمبر 1911م بالقاهرة. للمزيد ينظر: محمود الخفيف، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، مؤسسه هنداوي، المملكة المتحدة، 1948، ص ص 13-15-19-20.

سيلان، كما تم تصفية الجيش وتقليصه إلى عشرة ألاف جندي فقط وسميت بريطانيا سياسة اقتصادية تحكمت بها في تسيير الاقتصاد المصري وتحقيق مصالحه من خلاله[1].

ومن الملاحظ أن الفترة ما بين الثورة العرابية سنة 1882م، وثورة سنة 1919م تعتبر فترة صراع دولي ومحلي على مصر فبالنسبة للقوى الخارجية التي كان لها دور في تاريخ مصر هي فرنسا، وقد اختفى دورها كمنافس لبريطانيا في مصر بعد سنة 1904م نتيجة للاتفاق الودي حيث دعم الاحتلال البريطاني في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية صاحبة النفوذ في مصر تستدعي، وظلت المسألة المصرية ذات صفة دولية لسببين:

السبب الأول أن احتلال بريطانيا لم يتخذ قبل اعلان الحماية على مصر سنة 1914م صفة شرعية أو دولية، فضلت مصر تابعة ن الناحية الدولية أو الشرعية إلى الدولة العثمانية كما لم يتغير نظام الحكم في مصر بعد الاحتلال، فظل الخديوي ومجلس النظام هما السلطة السياسية الرسمية الحاكمة في ظل الاحتلال، كما ظل ممثل انجلترا كبقية ممثلي الدول الأجنبية يحمل لقب قنصل مضافا إليه لقب المعتمد البريطاني، وكان هذا الوضع يتيح للدول العثمانية من حين لآخر وعلى قدر ما تستطيع معاكسة بريطانيا بصفتها الدولة صاحبة الحق الشرعي في السيادة على مصر[2].

2. السبب الثاني ان الامتيازات الأجنبية والديوان الخارجية أخفت صفة دولية على وضع مصر حيث كانت الدول الأجنبية ن حين الآخر تطالب بحقوقها ولم تكن بريطانيا المسيطرة الفعلية التامة حتى تستطيع الاجابة لمطالبها، وهناك عدة عوامل أدت إلى بروز طبقة ثورية في المجتمع من المثقفين المصريين بعد تصفية العرابيين وأهمها:

- أنها طبقة جديدة على المجتمع المصري ليست لها جذور تاريخية أو تراث قديم فقد نتجت هذه الطبقة بسبب الاحتكام العسكري والحضاري بين المجتمع الاقطاعي المتخلف وبين المجتمع الرأسمالي المتحضر، ذو النزعة الغربية ونتيجة لحركة النقل والترجمة للفكر العربي في صورها المختلفة فلم يكن لهذه الطبقة تراث فكري يعوقها إذ لم تكن جزء من نظام الطوائف أو النظام القبلي ونمت مستقلة وقد أهلها ذلك لاستقلال إلى تمثيل فكر الامة المصرية عن غيرها من الطبقات، وأدى ظهورها إلى خلق ما يسمى بالثنائية الفكرية ممثلة في مدرسة الأزهرين القديمة والمدرسة الجديدة ذات الفكر الغربي، وقد لقيت المدرسة الجديدة

[1] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 266.
[2] المرجع نفسه، ص 266.

منذ الهجوم على رحلة رفاعة الطهطاوي إلى باريس حرب شعراء، إلا أن المدرسة الجديدة استطاعت انتزاع من المدرسة الفكرية القديمة التي كان لرجال الدين فيها دور كبير وساهمت في قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي في أواخر القرن 19م وأوائل القرن العشرين[1].

• التنافس بين هذه الطبقة الجديدة من المصريين وبين بقايا الأتراك الشراكسة من أسرة محمد علي[2]، فقد كانت وظائف الدولة حكراً للأتراك ولذلك نشأت منافسة شديدة بينهما وخاصة في وظائف الجيش المصري وقد زاد هذا التنافس شدة سياسة الخديوي اسماعيل الرامية بالاستعانة بالأجانب والعرب الشاميين المسيحيين من لبنان وسوريا حيث نشبت معركة بين الطرفين إذ كانت جريدة المؤيد تتولى من جانبها مهاجمة الجاليات الشامية في مصر بينما تتولى جريدة وادي النيل الرد عليها وحاول رياض باشا استصدار قرار ينص بأن يكون حق العمل ف وظائف الدولة المصرية للمصريين أولا، ولكن تدخل كرومر[3] حال دون استصدار هذا القرار وكان من نتيجة هذه المنافسة ظهور أثرين أحدهما سلبي وآخر ايجابي السلبي فيتمثل نزوع الحركة الوطنية المصرية بعيداً عن المجال العربي، الايجابي هو وقوف هذه الطبقة الثورية المثقفة وكشفها لسياسات الاحتلال البريطاني.

وفي المراحل الأخيرة من الاحتلال ثم طوال فترة الحماية نزل الانجليز كقوة ثالثة لمنافسة المصريين في احتلال وظائف وأجهزة الدولة وذلك تمهيد لإعلان الحماية الاولى وتجمع فيها المصادر التاريخية وكان رئيس قلم المخابرات نعوم شقير سودي مسيحي أوكل اليه مهمة تصنيف هذه المعلومات وقد كان لهذا الاجراء أثر سلبي إذ أنه أشعر المصريين بالغبى فظهرت دعوات مصر للمصريين[4].

وأما سياسة الاحتلال الرامسة لمحاربة التعليم العالي قد أثارت ردود فعل عنيفة لدى المثقفين وكانت سياسة الاحتلال في التعليم مسألة شغلت معظم تفكير رواد الحركة الوطنية، وذلك لأن التعليم العالي زاد من نفوذ وتصاعد الخلاف الفكري بين الفكرة الاسلامية وفكرة القومية " الليبرالية" المصرية، وظل الوضع في مصر هكذا حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث أن بريطانيا وهي تدخل هذه الحرب كان لابد من تدعيم سلطتها ف مصر بشكل فعال

---

[1] المرجع نفسه، ص 267.

[2] الأسرة العلوية هي سلالة مصرية ذات أصول ألبانية بعيدة أسسها محمد علي باشا من الباشولت والخديويات من نواب السلطان حكمت في مصر تحت السلطة الأسمية للعثمانيين ما بين 1805-1914م، ثم تحت الحماية البريطانية ما بين 1914-1922م، وبعد الاستقلال مصر حتى 1952م أطيح بها أثر ثورة الضباط الأحرار عام 1952م.

[3] اللورد كرومر (1841-1917م) رجل دولة دبلوماسي وإداري مستعمرات بريطاني عين حاكما عاما لمصر (1878-1879م)، وقنصلا عاما لمصر (1883-1907م).

[4] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 268.

فاتخذت أيضا بعض التدابير، وأهمها عزل الخديوي عباس[1] الذي كان يبغض البريطانيين ويميل إلى مساندة التيار الوطني في مصر، وتعيين الأمير حسين كامل سلطانا [2]لمصر وفي 1914/12/18م أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر متذرعة بحجة تأمين موقعها العسكري في منطقة الشرق الأوسط وخاصة تركيا، كما وضع للسلطان حسين برنامجا اداريا وسياسيا لاتباعه بينما احتفظت بريطانيا لنفسها بالسياسة الخارجية لمصر والدفاع عنها وتم تغيير اسم المعتمد البريطاني لمصر باسم المندوب السامي البريطاني لمصر، وقد كان إعلان الحماية البريطانية على مصر ضربة قاسية للحركة الوطنية التي بدأت تتحرك ضد الاحتلال، ولم يستطع المصريون أن يعبروا عن رأيهم في الحرب أو القيام بأي عمل ايجابي ضدها وذلك لإنعدام القنوات الإدارية والسياسية والاعلامية التي تساعدهم على ابداء رأيهم، حيث أن العناصر التركية البريطانية كانت تسيطر عليها، وحتى العمل الشعبي تم احتوائه إذ أن المظاهرات والاحتجاجات والنقابات قد خطرت في إطار حالة الطوارئ التي تستوجبها الحرب[3].

وقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ودعوات ولسن في مؤتمر الصلح سنة 1918م، إلى حق تقرير المصير، أن تفجرت في مصر ثورة 1919م التي قادها سعد زغلول[4] ورفاقه من المثقفين المصريين الذين تقدموا بمذكرة للسلطات البريطانية مطالبين تمثيلهم للمطالبة بحقوق الأمة بوفد ليعكس رأي المصريين، وبسبب عرقلة السلطات البريطانية لمساعي الوفد نشأت الثورة ثم تكونت التيارات السياسية والأحزاب للمطالبة برفع الحماية وحق تقرير المصير للشعب المصري وأهم هذه التيارات حزب الوفد برئاسة سعد زغلول، حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي، وحزب الأمة برئاسة أحمد لطفي السيد، ورغم أن المصريين بزعامة سعد زغلول وضغطه سعوا إلى الحصول على تصريح فيفري سنة 1922م والذي ينص على وضع دستور جديد سنة 1923م لمصر إلا أن المفاوضات

---

[1] الخديوي عباس (1874-1944م) عباس حلمي الثاني بن محمد توفيق با اسماعيل خديوي مصر من 8 جانفي 1892م إلى غاية 19 ديسمبر 1914م.

[2] السلطان حسين كامل (1853- 1917م) سلطان مصر من 19 ديسمبر 1914 حتى اكتوبر 1917م.

[3] فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص 269.

[4] سعد زغلول ولد في الفاتح جوان 1860م في قرية إبيانة، كان والده الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية، ورث من عائلته بنية الفلاح وصلابة الخلق وصدق العزيمة، فقد والده وهو في سن السادسة من عمره فكلفه أخوه الأكبر، دخل كتاب القرية حتى وصل سن حادية عشر، ثم دخل الأزهر الشريف، ثم عمل محرراً في جريدة الوقائع المصرية ، ثم اشترك في الثورة العرابية وبعد فشلها خسر وظيفته، فاشتغل بالمحاماة ثم القضاء مدة 14 عاما ثم عين وزيراً للحقانية، ثم تولى رئاسة مجلس النواب حتى توفي 22 أوت 1927م. للمزيد ينظر: عباس محمود العقاد، سعد زغلول زعيم الثورة، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص ص 9-10.

المصرية البريطانية كانت سمة الفترة ما بين 1919–1936م وكانت مواضيع رفع الحماية، وإعلان الاستقلال، ووضع السودان، والامتيازات من المسائل التي كانت تفشل بسببها المفاوضات بسبب تشدد الجانب المصري، وتعتبر المفاوضات البريطانية المصرية هي الاساس الذي على ضوئه يمكن فهم الحركة الوطنية المصرية فقد كانت الحكومات تكون وتقال أو تستقيل بسببها، كما أن الأحزاب كانت تغير موقفها بسببها[1].

وفي سنة 1936م وافقت الدولتان مصر وبريطانيا، على اجراءات تجديد اتفاقية 1899م بشأن السودان والدفاع عن مصر وقد أعادت هذه الاتفاقية وضع السودان إلى ما كان عليه سنة 1899م وأرسلت قوات مصرية إلى السودان وكذلك بعض الاداريين وذلك بغرض تدعيم الوجود المصري في السودان بعد أن تأكد للإدارة المصرية أن الانجليز قد تمكنوا من وضع سياسة تعليمية مسيحية في السودان وادارية تهنو ف المدى البعيد إلى فصل السودان عن مصر، وتبع هذه الاجراءات زيارة علي ماهر[2] إلى السودان سنة 1940م، والتي وافق فيها وفد من الزراعيين والاقتصاديين للنظر فيما يمكن عمله في السودان بهدف تطويره، وبعد عودة علي ماهر إلى مصر صرح بمستوى الوعي الوطني والثقافي لدى السودانيين وفهمهم إلى طبيعة العلاقة مع مصر[3].

وعرفت الفترة ما بين 1940م و1948م تطوراً كبيراً في الوعي السياسي المصري حيث خشى المصريون من تكرار مسرحية الحرب العالمية الأولى لذلك كان الصراع على أشده بين الأحزاب المؤيدة للقصر والمعارضة له من جهة وبين القصر والادارة البريطانية من جهة أخرى، وقد نجم عن هذا الصراع اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر، وكانت حرب 1948م اختبارا حقيقيا للقصر حيث أن وضع بريطانيا قد تهدد بشكل مباشر، فلم يكن له حيلة إلا أن تشارك مصر في هذه الحرب المقدسة بفلسطين وكان ما كان من أمر الاسلحة الفاسدة التي لعبت دوراً في بروز شخصية جمال عبد الناصر[4]، وانتهى الصراع بين القصر والاحزاب إلى

---

[1] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 270.

[2] علي ماهر (1881-1960م) من أعيان الشراكسة في مصر، شغل منصب رئيس وزراء مصر أربع مرات أولها في 30 جانفي 1936م وآخرها عند قيام ثورة جويلية 1952م.

[3] فيصل محمد موسى، مرجع سابق ص 270.

[4] جمال عبد الناصر ولد يوم 15 جانفي 1918م بالإسكندرية، نشأ وتعلم في الاسكندرية والتحق بالكلية الحربية عام 1937م، وشهدت سنوات دراسته المبكرة علاقة تنافر ومواجهة مع مدرسية البريطانيين، تخرج عبد الناصر ضابطا عام 1938م وعين في سلاح المشاة في أسيوط والاسكندرية، وعمل في السودان قبل تعيينه مدرسا في كلية الأركان، آمن عبد الناصر بالقومية العربي وعمل علي ترويج مبادئ الوحدة العربية، شارك في حرب فلسطين 1948م، بدأ الضباط الأحرار بالتخطيط للثورة في مصر، وكانت مقررة عام 1956م، لكن الظروف السياسية المصرية والدولية دفعتهم إلى تقديم الموعد، فقام 89 ضابطا مصريا من مختلف التيارات بانقلاب أبيض على الملكية عام 1952م، وأعلنت جمهورية مصر

تفجير ثورة 1952م والتي وصفت حد النظام الملكي وإعلان الجمهورية في مصر جويلية 1952م على ضوء المبادئ الاشتراكية[1].

4.1 حركة التحرر في السودان:

منذ 1805م خضعت السودان إلى مملكة الفونج الإسلامية[2] إلى غاية 1820م وعاصمتها مدينة سنار على النيل، وفي الوقت الذي قامت فيه مملكة "تقلي" بمنطقة جبال النوبة منذ القرن السادس عشر ميلادي وحتى القرن التاسع عشر ميلادي، وسلطنة "دارفور" في غرب السودان 1638-1875م.

- **حملة محمد علي باشا على السودان 1821م:**

بعد سيطرة محمد علي باشا على الحكم في مصر سنة 1805م إلتجأ العديد من خصومه المماليك إلى جنوب مصر والسودان، فقرر ملاحقتهم والقضاء عليهم ومن العوامل أدت إلى هذه الحملة نذكر:

- ملاحقة المماليك الفارين أمام قوات والي مصر على أثره مذبحة القلعة في القاهرة والذين تصاعد نشاطهم في السودان بدعم من الأوروبيين الذين كانوا يشجعون في اقامة دولة داخل السودان تكون معادية للوالي محمد علي باشا، ومحققة لمطامعهم الاستعمارية.
- خشية محمد علي باشا من تعاون المماليك والحبشة في تأسيس دولة مملوكية سيطرة على حوض نهر النيل الأوسط، وساحل البحر الأحمر.
- اتصال المماليك بالرحالة ورجال السياسة البريطانية مثل هنري سولت[3].
- نشوب الحرب القبلية الداخلية في السودان دفع ببعض الزعماء إلى طلب النجدة من الحكومة المصرية لتنقذهم مما حلّ بهم من تطاحن قبلي مدمر.

العربية برئاسة محمد نجيب ثم عزل ووضع قيد الاقامة الجبرية وعين جمال عبد الناصر زعيما للبلاد، توفي 28 سبتمبر 1970م.

[1] فيصل محمد موسى، مرجع سابق، ص 271.

[2] مملكة الفونج أو الفنج أو مملكة نسار تأسست عام 1504م نتيجة تحالف بين قبائل الفونج شرق النيل الازرق بقيادة عمارة دنقس وقبائل العبدلات بقيادة عبد الله جماع، كان يطلق ورعاياها لقب السنانير، وتعتبر مملكة ستار أول دولة عربية اسلامية قامت في بلاد السودان بعد انتشار الاسلام واللغة العربية فيها نتيجة لتزايد الوجود العربي والتصاهر بين العرب والنوبة في الشمال للمزيد: طيب بو جمعة نعيمة، قراءة في تاريخ مملكة الفونج الاسلامية (1504-1821م) مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 7، العدد2، جامعة تلمسان، 020/7/3، ص ص 73-81.

[3] هنري سولت (1780-1827م) فنان ورحالة ودبلوماسي وعالم مصريات انجليزي عمل كقنصل عام لبريطانيا في مصر ما بين 1815و 1827م.

- البحث عن المعادن الثمينة من ذهب وغيره في السودان، وكان المماليك قد حاولوا بالفعل التنقيب عن الذهب الذي اشتهر به السودان منذ القدم، ولكنهم لم يستغلوا المورد.
- رغبة محمد علي باشا في الحصول على العبيد من المناطق التي يقطنها الوثنيون على ضفاف النيل الأبيض، وفي جبال النوبا التي كانت تصدر إلى مصر سنويا نحو 10 آلاف عبد[1].

تؤكد بعض الروايات التاريخية حرص حملة محمد علي باشا على السودان في الحصول على العبيد، وهذا ما ورد في رسالته إلى أحد قادته في السودان بقوله "إنك لتدرك أن القصد من كل جهودنا، ومن هذه النفقات هو الحصول على العبيد رجائي أن تظهر الحمية في تنفيذ رغباتنا في هذا الأمر الرئيسي"[2]، في حين تنفي فرضية البحث عن الذهب والمعادن الثمينة.

وأسند محمد علي باشا قيادة الحملة على السودان إلى اسماعيل أصغر أبنائه صحبة وفد من علماء الدين، ثم لحقت بالحملة فرقة عسكرية اخرى قابلها أهالي السودان بالترحيب الكبير تحت قيادة خسرو بك[3].

وتمكنت حملة اسماعيل بك من السيطرة على أجزاء "السلطنة السنارية" والتغلب على المماليك وخضوع السلطان" بادي" آخر ملوك سنار إلى الحكم محمد علي باشا بمصر سنة 1821م مع جميع المناطق التي تخضع له والتي كانت مرتبطة مع سنار في حلف، ورغم أن اسماعيل بك حقق مكاسب هامة لوالده في شمال ووسط السودان وتمكن من ضم معظم المناطق هناك سنة 1821م، إلا أنه لقى مصرعه على أيدي ملك شندي الذي كان قد استسلم وأعلن الطاعة من قبل على أثر حدوث سوء تفاهم بين ملك شندي واسماعيل بك عمل الاوروبيون على استغلاله في بث روح الشقاق بين القطرين.

وتغلب محمد علي باشا على سائر المصاعب التي تمنع فرض التنظيمات الإدارية والضرائبية والعسكرية والصناعية والتعليمية في السودان، حيث قام بتأسيس جيش حديث خلال سنة 1821م على غرار ما كان معمولا به في مصر، وأدخل أبناء السودان في الوظائف الحكومية، ولكن تدخل الأجانب في الحياة التجارية والادارية والسياسية في السودان، بحجة منع التجارة الدقيق أدى إلى إيجاد حالة من النفوذ للإدارة المصرية في

[1] مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دار النهار للنشر بيروت، لبنان، 1971م، ص 22.
[2] مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 22.
[3] خسرو محمد باشا (1769-1855م) تقلد عدة وظائف في الدولة العثمانية وأصبح واليا على مصر.

السودان، والتي كان المرسوم السلطاني الصادر في شهر فيفري 1841م، قد اعترف بولاية محمد علي باشا على مقاطعات النوبا، دارفور، كردخان، نسار وجميع توابعها خارج حدود مصر من دون انتقال هذا الحق بالإرث[1].

ثم تمكنت الحكومة المصرية من فرض سيطرتها المباشرة على دار فور بواسطة حملة عسكرية تولى قيادتها الزبير باشا[2] الذي تمدد فيما بعد على نائب السلطان في السودان ونجح في هزيمة ممثلة في بحر الغزال[3].

وقد تمكن اسماعيل في سنة 1876م في استجلاب الزبير باشا إلى القاهرة لأجل تسوية الخلافات، ثم القبض عليه ومنعه من العودة إلى السودان الأمر الذي بابنه سليمان إلى قيادة حركة مقاومة في دارفور، ولكن قوات الخديوي اسماعيل تحت قيادة أد المرتزقة الايطاليين ويدعى "رومولو غيسي" الذي سبق له القتال تحت قيادة "غاريبالدي"[4] أحد قادة الوحدة الايطالية الت عمل على تحقيقها في سنة 1861م قد تمكن من الانتصار على سليمان بن الزبير باشا، كما استخدم الخديوي اسماعيل مرتزقة آخرين مثل الانجليزي صمويل بيكر[5] وزميله البريطاني الجنرال "شارل غوردن" من أجل تنفيذ سياسته الهادفة إلى الوقف في وجه تجارة العبيد في جنوب وادي النيل من جهة وضمان التحكم سياسيا في المنطقة من جهة أخرى، وهكذا تمكن المصريون من إحكام السيطرة على المنطقة حتى البحيرات الكبرى جنوب حوض النيل بوسط افريقيا، وتمكنوا كذلك من ضم شاطئ الصومال إلى مصر سنة 1877م وأريتريا عام 1866م.

إن تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان خلال النصف الثاني من القرن 19م قد أدى إلى ظهور حركة هادفة إلى الانقلاب عن هذه الحالة المتردية نذكر منها حركة محمد أحمد عبد الله الملقب بالمهدي والذي دعّا أبناء السودان إلى طرد الأتراك العثمانيين من السودان.

---

[1] زاهية قدورة، تاريخ الوطن العربي، بيروت، لبنان، 1969، ص ص 396-397.

[2] الزبير باشا ود رحمة (1831-1913م) كان فريقا في الجيش المصري وتاجر أو إداريا، خضعت له بحر الغزال 1865م.

[3] بحر الغزال، نهر جنوب السودان.

[4] جوزيبي غاريبالدي (1807-1882م) من أبرز قادة الوحدة القومية الايطالية.

[5] صمويل بيكرا (1821-1893م)، اكتشف روافد النيل في الحبشة عام 1861م، عين حاكما المنطقة حوض النيل الاستوائية، ومنح الباشوية وكان يحمل رتبة لواد في الجيش العثماني، وقد حار تجارة الرقيق، للمزيد ينظر: نجيب العقيقي المستشرقون، دار المعارف، ط3، ج2، ص 488.

- **الثورة المهدية في السودان 1881:**

تميزت دعوة الشيخ محمد أحمد عبد الله الملقب بالمهدي[1] بإصلاح الدين والعودة بالتشريع إلى عهوده المشرقة، وألحت على أن الطريق إلى الله جلي في كتابه الكريم، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحرمت التطلع للأولياء وزيارة القبور، والامتناع عن التدخين، كما دعا الشيخ ضرورة تبسيط حملات الزواج، وحرّم على أتباعه ذكر الفاحش من القول، وشرب الخمر والادمان على الحشيش، وحرّم الرقص والسماع إلى الموسيقى، وأن من كفر بالمهدية يهدر دمه حسب وصية المهدي[2].

وكان للجانب السياسي حيزّ كبير في الحركة المهدية من خلال الربط بين الدين والسياسة، كما كان عليه الحال في العصور الاسلامية الاولى حينما كان على رأس الدولة أمير المؤمنين وإمامهم[3].

دعت الحركة إلى الإطاحة بالحكم المصري بحجة اعتماد على عناصر أجنبية مسيحية بريطانية في التوسع العسكري والحكم داخل السودان، وكان المهدي يهدف إلى إقامة الإمامة الإسلامية السياسية تحت زعامته بعد أن أظهر الاوروبيون تقدمهم على المسلمين، وأن ردّ ظلمهم لا يتم إلا بالقضاء عليهم، وكان يقصد بذلك طرد البريطانيين من السودان[4].

اندلعت الثورة المهدية ضد الحكومة المصرية والنفوذ البريطاني في السودان بتشكيل فرق الانصار للمقاومة التي دخلت في أول معركة لها مع القوات المصرية في موقعه "آبا" 12 أوت 1881م، وكان قوام جيش الأنصار من 4000 مقاتل ضد 200 جندي حكومي انتهت بإبادة معظم أفراد القوات المصرية مما ساعد على زيادة عدد المؤيدين للمهدي من أجل تخليص السودان من الحكومة المصرية لتحل بدلا منها حكومة مهدية مؤيدة من الله حسب قولهم، وأصبح اسم محمد أحمد عبد الله بعد معركة جزيرة آبا محمد المهدي بدلا من الشيخ محمد أحمد بكر[5].

---

[1] محمد أحمد بن عبد الله بن فحل ولد في 8 أوت 1843م، زعيم سوداني وشخصية دينية قاد الثورة المهدية ضد الحكم التركي المصري في السودان، ونجح بتحرير الخرطوم عاصمة البلاد، قتل الجنرال البريطاني تشارلز غوردون حاكم عام السودان عام 1885م، ثم قام بتحويل العاصمة إلى أم درمان، توفي في 21 جوان 1885م ومازال ضريحه بمدينة أم درمان. للمزيد ينظر: محمد اسماعيل المقدم، من آبا إلى تسلهاي، المطبعة العسكرية، أم درمان 1987.

[2] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 31.

[3] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص ص 213-214.

[4] المرجع نفسه، ص ص 214-215.

[5] رأفت عنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص ص 221-222.

ولما كانت الحكومة المصرية منشغلة بحركة أحمد عرابي، فإن محمد المهدي انتهز العرضة عقب معركة آبا وقام بتحصين مركزه في السودان بالانتقال إلى جبال النوبة في جنوب كردفان، ليكون بعيداً عن هجمات الحكومة، وليزيد من نفوذه بين السكان الذين اعتبروا هجرته تشبه هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، وأعطى من طرفه لقب الانصار إلى اعوانه الذين رحبوا بقدومه اليهم، وسمي من كان برفقته من الأشخاص بالمهاجرين الذين تصدوا مع الانصار لقوات الحكومة المصرية، ثم توالت الانتصارات الثورة المهدية في معركة أخرى يوم 9 ديسمبر 1881م حيث أنزلوا بالقوات المصرية أفدح الخسائر البشرية 120 جنديا و06 ضباط كان يتولى قيادتهم راشد بك قائد منطقة ناشودة الذي خالف جنوده الأوامر المتعلقة بإطلاق النار على أنصار محمد المهدي[1].

أقدمت الحكومة المصرية على عزل "محمد رؤوف باشا حكمدار السودان[2] نتيجة الهزائم المتلاحقة، وعينت بدلا منه "عبد القادر باشا حلمي"[3] في 11 ماي 1882م علما أن النمساوي "جيلجر"[4] سير مرحلة الفراغ في السودان بين الحاكمين، وجه عبد القادر باشا حلمي حملة عسكرية مصرية تحت قيادة يوسف باشا، وغنم محمد المهدي أسلحة وذخيرة الجيش المصري مما زاد من قوته، وانتشرت سيطرته في كردفان وغيرها، فتضعفت مكانة الحكومة، ومال السكان إلى تأييد الدعوة المهدية بعد أن أظهرت الإدارة وقوات الجيش عدم الكفاءة، وقلة الاخلاص أمام قوة شخصية المهدي الجذابة والمعروفة بالصلاح والحزم[5].

وأمام الهزائم المتتالية لقوات الحكومة المصرية والتي كان آخرها معركة "شيكات" 05 نوفمبر 1883م بقيادة الجنرال البريطاني "هيكس"، وأصبحت حامية الخرطوم العسكرية متقطعة المواصلات مع حامية بحر الغزال التي كان يتولى قيادتها "سلاتين بك" النمساوي، قررت الحكومة تعيين الجنرال "غوردن باشا" البريطاني على رأس حملة عسكرية جديدة إلى الخرطوم لإجلاء المصريين من السودان، ولكن قوات محمد المهدي تمكنت من مهاجمة "غوردن" الذي لقى حتفه، وتفرقت قواته في 26 جانفي 1885 مما ساعد محمد المهدي على الدخول إلى الخرطوم منتصرا، وجعل منها عاصمة لحكومته حتى وفاته في شهر جوان

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص 222.

[2] محمد رؤوف باشا حكمدار والحاكم العام في السودان من ديسمبر 1879م إلى غاية فيفري 1882م

[3] عبد القادر باشا حلمي حكمدار والحاكم العام في السودان من ماي 1882إلى مارس 183م.

[4] غيلجر حكم السودان من فيفري حتى ماي 1882م.

[5] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص ص 223-224.

1885م، وتولى عبد الله التعايشي زعامة الحركة المهدية الذي عمل على مهاجمة مصر دون الاكتفاء بالمسودات، ولم يتم التغلب على الدولة المهدية حتى سنة 1896م، عندما وصلت قوات مشتركة مصرية بريطانية إلى السودان، وظلت تقاتل تحت قيادة "كتشينر" وتوجت المعارك بمصنع عبد الله التعايشي زعيم الحركة المهدية، ودخول القوات البريطانية المصرية إلى الخرطوم، وفرض الحكم الثنائي الانجليزي المصري سنة 1899م.

- **الحكم الثنائي البريطاني المصري في السودان 1899-1953م:**

بموجب اتفاقية 1899 تحول السودان إلى الحكم الثنائي المصري البريطاني الأمر الذي أدّى إلى نشوب خلاف قانوني حول من يحكم السودان بريطانيا أم مصر، حيث كانت الأولى هي المسيطرة سياسيا واداريا وعسكريا على السودان، واقتصر الوجود المصري على فرقة عسكرية طردت سنة 1924م بعد مقتل القائد العام للقوات وحاكم السودان "لي ستاك"[1] ولم ترجع إلا بعد توقيع معاهدة 1936م بين مصر وبريطانيا[2].

كانت السلطات التنفيذية والتشريعية في يّد الحاكم البريطاني الذي كان يتولى منصب القائد العام للقوات البريطانية والمصرية والكتائب السودانية المحدودة والتي كانت تحت إمرة ضباط مصريين، ورفضت السلطات البريطانية دخول أبناء الشعب السوداني للكليات العسكرية، والمناصب الادارية إلا بعد سنة 1902م، عندما أنشئت كلية "غوردن باشا" والكلية العسكرية في الخرطوم سنة 1905م، والسماح للطلبة السودانيين بالذهاب إلى الخارج من أجل الدراسة في جامع الأزهر الشريف[3].

في ظل هذا الحكم الثنائي نهبت مقدرات الشعب السوداني على غرار الصمغ، الجلود، العاج، السمسم، ثم تواصل الاستغلال من خلال نهب الأراضي الزراعية والتي من مظاهرها قيام الشركة الزراعية السودانية، والتي أدت في النهاية إلى فقدان الكثير من الملاك لأحسن الأراضي بناء على عقود التأجير الاجبارية التي كان يسري مفعولها لمدة لا تقل عن 40 سنة وبمبلغ زهيد لا يزيد عن عشرة قروش للفدان الواحد[4].

ولم تكتفي السلطات الاستعمارية باحتكار الأراضي بل تعدت إلى الاستحواذ على مصادر المياه، وثم ربط الاقتصاد السوداني بالاقتصاد البريطاني حيث كانت بريطانيا تقوم

---

[1] لي ستاك (1868- 1924م) حاكم السودان ابان الاحتلال البريطاني المصري للسودان أو ما يعرف بالحكم الثنائي.
[2] زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 306.
[3] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 34.
[4] المرجع نفسه، ص ص 4-35.

باستيراد المواد الخام من السودان، وتصدير البضائع البريطانية إليه بأسعار رخيصة مما سبب في القضاء على العديد من الصناعات الحرفية بعجزها عن منافسة المنتوجات المستوردة من بريطانيا[1].

نتيجة هذه السياسة تولد شعور بكراهية الانجليز والرغبة في الانتقام منهم خاصة من أنصار الثورة المهدية بعدما الحق بهم الانجليز الهزيمة الكبرى في معركة "توشكي" سنة 1889م[2]، وما تبعتها من أعمال انتقامية حالت دون استمرار انتشار الدعوة المهدية، وتهديم ضريح محمد المهدي بالقنابل البريطانية، وكانت انتفاضة سنة 1908م، تحت قيادة عبد القادر ودحبوب في الجزيرة[3]، وما أعقب ذلك دليل على استمرار حركة المقاومة في السودان، التي تلقى المساندة من سائر فئات المجتمع السوداني الذي كانت تنتشر فيه الطريقة المهدية، وحتى كتائب القوات المسلحة السودانية في الجيش المصري كانت تشعر بالامتعاض من الوجود البريطاني كما حدث سنة 1900م، حينما أظهر الجنود والضباط المصريون روح التمرد دون أن يمضي عن الحكم الثنائي سنة واحدة، خاصة بعد قيام الحاكم البريطاني "كتشنر" بارتكاب أعمال إجرامية في حق المصريين من جنود ومدنيين مع وضع إدارة السودان في يد الانجليز وفرض الاحتلال تحت قوة السلاح، وهو ما دفع بالحاكم العام "كتشنر" إلى عرض اقتراحه على حكومته بتشكيل الكتائب المصرية الموجودة في السودان، وقد تم تطبيق هذا الاقتراح في سنة 1925م عندما انسحبت الوحدات المصرية من السودان[4].

- **انتفاضة عام 1924م:**

تأسس نادي الخريجين في أم درمان سنة 1918م، وكان يهدف للمطالبة بزيادة فرض التعليم ونشر الثقافة في البداية، ثم تطور نشاط النادي إلى العمل السياسي من خلال تأسيس خلايا سرية مكونة من خمسة أشخاص ترفض السيطرة الاستعمارية على مصر والسودان، وهو ما أعلنه علي عبد اللطيف[5] سنة 1919م، كما طالب علي عبد اللطيف الذي كان ضابطا ببناء المزيد من المدارس، وإلغاء احتكار السكر في السودان[1].

---

[1] المرجع نفسه، ص 35.

[2] معركة توشكي 3 أوت 1889م.

[3] عبد القادر ود حبوب وأسمه عبد القادر محمد إمام ادريس قاد انتفاضة 27 أفريل 1908م.

[4] مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 83.

[5] علي عبد اللطيف (1896-1948م)، أبرز الشخصيات في الحركة الوطنية السودانية، قاد ثورة 1924م ضد الاستعمار الانجليزي في السودان، قدم للمحاكمة مرتين الأولى عام 1924م بتهمة التحريض على المظاهرات انتهت بالحكم عليه

ثم توترت الأجواء عقب إلقاء القبض على علي عبد اللطيف والحكم عليه بالسجن لمدة سنة، وزادت المعارضة للوجود البريطاني وأصبح علي عبد اللطيف بطلا شعبيا حيث تمكن من تأسيس منظمة سياسية تحت اسم "عصبة العلم الابيض" سنة 1923م، وضاعف أعضاء هذه المنظمة من جهودهم في الدعوة للتقارب مع مصر حيث توجه محمد المهدي بن عد الله التعايشي على رأس وفد سوداني إلى مصر للإجتماع مع حزب الوفد المصري، لكن أعضاء الوفد السوداني اعتقلوا في وادي حلفاء وأعيدوا إلى الخرطوم، واعتقل علي عبد اللطيف من جديد وحكم عليه بثلاث سنوات سجن، مما أدى إلى انفجار مظاهرات كبيرة معادية للإنجليز، وأمر الحاكم العام البريطاني بالتصدي للمتظاهرين الذين زادت أعدادهم عن 20 ألف شخص في شوارع الخرطوم[2]، وبادرت القوات البريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين، واعتقال زعمائهم، وقد أدت سياسة العنف إلى تجدد المظاهرات في سائر أنحاء السودان مثل عطبرة، وشندي، وملكال، وواو، وبورسودان خلال شهر أوت وسبتمبر سنة 1924م، كما أدت سياسة العنف إلى اعتقال العديد من الموظفين، ومقتل الحاكم العام "لي ستاك" في 19 نوفمبر 1924م، عندما كان يزور القاهرة[3].

وعقب مقتل حاكم السودان لي ستاك زادت القوات الانجليزية من اعمالها الانتقامية ضد الشعب السوداني، والذي تزامن مع المطالبة بإعفاء الحكم الثنائي للسودان، وفصل مصر عن السودان، وانسحاب القوات المصرية المتواجدة في السودان، مما زاد في حدة المظاهرات المساندة لاستمرار بقاء افراد القوات المصرية في السودان، وكانت الكتائب السودانية قد شاركت بكل فعالية لمنع اجبار المصريين على مغادرة السودان، ومن النماذج الدالة على استمرار حركة الرفض للوجود البريطاني ما حدث في السجن المركزي بالخرطوم حينما سيطر ستون معتقلا من طلبة الكلية الحربية والشرطة على مبنى السجن، وفشلت القوات الانجليزية في السيطرة على الموقف إلا بعد أن تكبدت العديد من الخسائر في الأرواح والمعدات[4]، ويمكن حصر نتائج انتفاضة سنة 1924 فيما يلي:

لمدة ثلاث سنوات، والثانية عام 1925م وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات ونفيه إلى مدينة واد بجنوب السودان ثم نل إلى مصر حيث توفي هناك.

[1] مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 94.

[2] تعززت المظاهرات بانضمام طلبة الكلية العسكرية السودانية، والتجار والمزارعين ورأت هذه الشرائح أن علي عبد اللطيف الزعيم المناسب لقيادة الكفاح ضد الاستعمار الانجليزي.

[3] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 36.

[4] المرجع نفسه، ص 37.

• فداحة الخسائر البشرية والمادية الانجليزية مثل مقتل لي ستاك 19 نوفمبر 1924 بإطلاق الرصاص عليه داخل مدينة القاهرة، وكان يقوم بوظيفة قائد الجيش المصري إلى جانب وظيفة الحاكم العام للسودان فهو صديق شخصي اللورد اللنبي القنصل البريطاني في مصر[1].

• إجبار عناصر القوات المسلحة المصرية على الإنسحاب من السودان بالرغم من رفض الحكومة المصرية.

• حدوث الاشتباكات الدموية في شوارع المدن والقرى السودانية كما حدث في يوم 27 نوفمبر 1924 حينما اشتبك الجنود السودانيين مع القوات البريطانية التي أرادت منعهم من عبور أحد الجسور عندما كانت الكتائب السودانية تظهر تضامنها مع القوات المصرية ضد الأمر الصادر إليها بالإنسحاب فورا من السودان، ومن هذه الاشتباكات الواو، تالودي الخرطوم العسكري حتى دمر معظم المستشفى.

• قيام السلطات البريطانية بإلقاء القبض على قادة المظاهرات وغيرهم من المتظاهرين الذين قدموا إلى المحاكمة الصورية فأصدرت حكم الإعدام على أربعة أشخاص رميا بالرصاص، حيث نفذ في ثلاثة منهم، وحكم على العديد من المواطنين السودانيين بالسجن لمدة طويلة.

• فصل مصر عن السودان، والاستعانة بالإرساليات المسيحية ضد أبناء السودان.

• بروز الشعور القومي بين سكان شمال وادي النيل وجنوبه على إثر ما قام به الاستعمار الانجليزي من تعسف ضد حركة المقاومة خاصة عقب إزاحة المدرسين والموظفين والتجار المصريين من السودان، وتعيين مدرسين وموظفين بريطانيين بدلا منهم.

• إبعاد الموظفين السودانيين والمدرسين الذين شاركوا في المظاهرة، وقاموا بمقاومة قوات الاحتلال، كما منعت بريطانيا السودانيين من طلب العلم في الخارج، وتم إغلاق الكلية العسكرية السودانية.

• تشكيل قوة دفاع السودان من الوحدات العسكرية التي لم تشارك في انتفاضة سنة 1924م واسندت قيادة هذه القوة الجديدة إلى ضباط انجليز.

• جعل الاقليم الجنوبي من السودان منطقة مغلقة بعد سنة 1924م شملت أعالي النيل، والمنطقة الاستوائية ودارفور، وغرب وجنوب كردفان، بهدف تعميق الفوارق العرقية والدينية

[1] أدموند هندي هينمان اللبني (1861-1936م) ضابط إداري بريطاني عرف بدوره في الحرب العالمية الأولى، والاستيلاء على فلسطين وسوريا 1917-1918م.

واللغوية بين جنوب السودان وشماله حيث عملت السلطات البريطانية على ازالة اللغة العربية والاسماء والاشارات العربية في جنوب السودان.

وعرفت المناطق السودانية عقب سنة 1924م حالة من الكساد الاقتصادي الكبير الامر الذي أدى إلى زيادة تردي الحالة الاجتماعية كما حدث في 24 اكتوبر 1931م عندما قام طلبة كلية "غوردون" بإضراب عن الدراسة بسبب خفض رواتب الخريجين (من 8 إلى 5.5 جنيه مصري)، في حين بقيت رواتب المدرسين والموظفين الانجليز دون أن تمس بضرر وكانت نسبة التخفيض بمقدار 31%[1].

كما قامت السلطات الانجليزية بتخفيض أعداد المتخرجين من كلية "غوردون" ابتداءا من سنة 1932م بحجة أن مكاتب الحكومة لم تكن بحاجة إلى موظفين، وصارت الدراسة مقتصرة على دروس محددة في التجارة والمراسلات التجارية مع وقف إرسال المدرسين المختارين إلى بيروت التي كانت المصدر لإعداد المعلمين[2].

وبعد توقيع معاهدة 1936م بين مصر وبريطانيا تم إعادة الحكم الثنائي على السودان من جديد فوصلت قوة عسكرية مصرية إلى الخرطوم، وصحب ذلك حصول السودانيين على الكثير من المنافع تمثلت في مظاهر الترحيب والمشاركة في المناسبات الوطنية، واسست مصر مراكز علمية مثل معهد فاروق، وكلية النحاس، وميتم طوسون أسوة بما كانت قد أسسته بريطانيا مثل كلية "غوردون" و"كلية كتشنر الطبية" و"مختبرات ستاك" حيث تحولت إحدى المدارس الثانوية إلى كلية "غوردون" بناءا على توصية لجنة "داي دار" للتعليم في السودان، وتقرير علي بك جارم بضرورة تعليم اللغة العربية، وتدريب معلمي العربية في السودان في مجموعة من الكليات مثل الحقوق والآداب[3].

- **مؤتمر الخريجين 1938م:**

في فيفري 1938م تم تأسيس مؤتمر الخريجين العام الذي يمثل جميع خريجي المدارس السودانية، وكانوا في معظمهم من الموظفين السودانيين، وبدأ يمارس دوره السياسي والمهني كأحد اتحادات الموظفين في السودان، ومن الشروط الواجب توفرها في طالب الالتحاق

[1] مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 105.
[2] مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 105.
[3] المرجع نفسه، ص ص 109-110

بالمؤتمر أن يكون طالبا في المدارس السودانية سابقا، وفوق مستوى التعليم الابتدائي وللمؤتمر أن يقبل في عضويته السودانيين الدارسين في الخارج[1].

واعترفت السلطات الانجليزية بأن مؤتمر الخريجين يعتبر منظمة شبه رسمية دون أن تسعى للاعتراف به كهيئة سياسية، وهو ما أدى إلى بروز الخلاف بين المؤتمر والحكومة حول دوره الصحيح في السودان خاصة ما تقدم به من مطالب تتعلق بحق تنظيم الإجازات السنوية لموظفي الحكومة التي اعتبرت ذلك تدخلا غير جائر من أعضاء المؤتمر، ونظرا لإندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939م فإن مؤتمر الخريجين رفض الدعوة إلى التجنيد في صفوف الجيش البريطاني، ولكن المؤتمر قبل المساهمة في إدارة محطة الإذاعة التي أسست في أم درمان سنة 1931م على أن يذيع أعضاء المؤتمر نشرات معينة من الأخبار باسم المؤتمر، وحتى يبرز مؤتمر الخريجين دوره السياسي أثناء الحرب العالمية الثانية فإنه تقدم إلى الحكومة الانجليزية بالمطالب الآتية:

- منح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الثانية سواء من مصر أو بريطانيا.
- تشكيل هيئة من السودانيين تشرف على إصدار القوانين وغيرها.
- تشكيل مجلس يتولى شؤون التعليم في السودان.
- فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية في السودان.
- رفع القوانين المفروضة على المناطق المعلقة.
- إصدار القانون الخاص بالجنسية السودانية.
- وقف الهجرة الغير منظمة إلى السودان.
- إلغاء العقد المتعلق بشركة الزراعة في السودان عند إنتهاء مدته.
- تطبيق مبدأ الخدمة الاجتماعية للسودانيين.
- السماح للسودانيين باستغلال موارد بلادهم الاقتصادية.
- إجبار الشركات العاملة في السودان بتعيين أبناء السودان بداخلها.
- توحيد المناهج الدراسية في سائر المناطق السودانية.

في المقابل رفضت الحكومة البريطانية المطالب رغم عدالتها بحجة أن مؤتمر الخريجين لا يمثل كل الشعب السوداني[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 111-112.

[2] مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 112-114.

- **المجلس الاستشاري 1942م:**

دعت السلطات الانجليزية إلى تأسيس المجلس الاستشاري سنة 1943م، واسندت رئاسته إلى الحاكم العام للسودان، وضم المجلس ثمانية وعشرين عضوا دون مشاركة جنوب السودان مما يهدد الوحدة الوطنية بمزيد من الانقسامات والخلافات في الراي مثل ما أقدم عليه عبد الرحمان المهدي والانصار بتأسيس حرب سنة 1945م، في حين كون البقية "حزب الأشقاء" المعارض للوجود البريطاني، والراغب في التعاون مع مصر[1].

وانقسم الوطنيون في السودان إلى قسمين معارض ومؤيد للوجود الانجليزي فأنصار الختمية بزعامة علي المرغني كانوا يرفضون التعاون مع بريطانيا، ويفضلون التحالف مع مصر، بينما كان الانصار يرغبون في التعاون المحدود مع الإدارة المصرية، واتفقت الحركة الوطنية على إرسال وفد إلى القاهرة 22 مارس 1946م بهدف بحث موضوع الوحدة، ولكن مصر اتفقت مع وزير خارجية بريطانيا في شهر اكتوبر سنة 1946م على إتباع سياسة ربط السودان بالتاج المصري، وإعداد أهالي السودان للحكم الذاتي، وإعطائهم حق تقرير المصير، وهو ما دفع بحزب الأمة وسائر الأحزاب إلى معارضة الإتفاق المصري البريطاني، ورفض دعوة بريطانيا المتعلقة بتمسكها في فرض سيادتها على السودان بناءا على اتفاقية سنة 1899م[2].

واندلعت المظاهرات في الخرطوم يوم 15 ديسمبر 1948م أثناء افتتاح الجمعية التشريعية ووقع صدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة جرح خلاله مئات المواطنين، واستشهد 10 عشرة اشخاص، وقد قاد هذه المظاهرات الطلاب والعمال الذين نادوا بالثورة والتضحية من أجل الاستقلال[3].

وفي سنة 1950م تم تعديل قانون الجمعية التشريعية من طرف بريطانيا لامتصاص غضب المعارضة السودانية، وشرع حزب الأمة في الدعوة لنيل الحكم الذاتي، ولكن بريطانيا حالت دون ذلك لانقسام الحركة الوطنية على نفسها، ولكنها تنبهت من جديد إلى ما يحيط بها من خطر، وبادرت إلى المشاركة في لجنة تعديل الدستور المشكلة في مارس سنة 1951م[4].

---

[1] محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1929م، ترجمة هندي رياض الخرطوم، 1987، ص 182.

[2] المرجع نفسه، ص ص 189-190.

[3] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص ص 39-40.

[4] محمد عمر البشير، مرجع سابق، ص 195.

وفي هذه الآونة اعلنت مصر إلغاء إتفاقية سنة 1899م، ومعاهدة سنة 1936م، وهو ما قوبل بالترحيب من الأحزاب في السودان، وفي شهر ماي 1952م، شرع حزب الأمة في إجراء مفاوضات مع مصر هو لوضع دستور للسودان ينص على وحدة مصر والسودان، وقد نالت مسألة السيادة على السودان معارضة حزب الأمة الذي عاد أعضاؤه إلى الخرطوم بعد أن أجروا مفاوضات في القاهرة[1].

- **استقلال السودان**

بعد قيام ثورة 23 جويلية 1952م أعلنت مصر إستعدادها للنظر في مسألة السودان، واستأنفت قيادة الثورة في القاهرة إجراء المفاوضات مع حزب الأمة، ثم مع ممثلي الأحزاب الاتحادية في 10 فيفري 1953م، حيث تم الإتفاق على حق تقرير المصير للسودانيين، وفي 12 فيفري 1953م أعلنت بريطانيا ومصر على ما يلي:

- تصفية الإدارة الثنائية في السودان.
- تشكيل لجنة مكونة من ممثلين من باكستان ومصر وبريطانيا والسودان لأجل مساعدة الحاكم العام في ممارسة واجباته.
- تشكيل لجنة أخرى تسند إليها مهمة الإنتخابات مكونة من ثلاثة سودانيين ومصري واحد، وبريطاني واحد، وعضو من الولايات المتحدة الامريكية، وعضو هندي.
- إعداد لجنة لتسليم الإدارة إلى السودانيين، ثم تشكلت أول وزارة في السودان من أعضاء الحزب الوطني الإتحادي الذي فاز بالأغلبية، وحصل على 51 مقعد في البرلمان من أصل 97 مقعد، وهو ما أدى إلى قيام المظاهرات في أول مارس 1954م أثناء افتتاح البرلمان بتحريض من حزب الأمة المدفوع بمرارة الهزيمة في الإنتخابات.

وفي 31 ديسمبر 1955م وافق البرلمان بمجلسيه على إصدار دستور للسودان المستقل وأصبح السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة منذ مطلع 1956م[2].

[1] المرجع نفسه، ص ص 197.

[2] محمد عمر البشير، مرجع سابق، ص ص 201-202.

2- حركات التحرر الافريقية:

2-1- حركة التحرر في تشاد:

بدأت الاكتشافات الجغرافية الأوروبية في تشاد خلال القرن الخامس عشر ميلادي وكانت البرتغال اول الدول التي توجهت نحو افريقيا ،وكان الدافع الاول لها هو حصار المسلمين لإمكان القضاء عليهم، واخراجهم من المغرب بعد أن أخرجوهم من الأندلس، والوصول إلى المشرق لمساعدة الأحباش في حروبهم مع المسلمين حيث كانت في تلك الفترة على أشدها، وكانت التجارة تشجعهم، لذلك لم تدخل البرتغال إلى قلب القارة الإفريقية وخاصة أن سكان المناطق الشمالية من المسلمين، وإنما اقتصرت على تأسيس مراكز لها على الساحل، كما أن المناخ السيء والغابات الكثيفة حالت كلها دون الولوج إلى الداخل، وخاصة بالنسبة إلى أولئك الأوروبيين الذين ألفوا المناخ البارد أو المعتدل، وهذا ما منعهم أن يدخلوا بعد إذ جاءتهم الموارد متكدسة إلى الساحل، وعندما حاول "فاسكو دي غاما"[1] عام 1482م التوغل في داخل القارة شعر بالمرض فأسرع بالعودة، وعلى هذا بقي قلب إفريقيا بعيدا عن السيطرة الإستعمارية، وبعد تشاد عن الساحل أخر وصول المستعمر إليها، فعاشت في مأمن بعيدة عن بلاء الإستعمار فترة من الزمن[2].

وبعد تأسيس المراكز التجارية لم يطمئن الأوروبيون لسكان الساحل الذين يخالفونهم في العقيدة، فعرفوا أنهم محررون أمامهم في النهاية، طال الأمد أم قصر، ولذلك فكروا في إقامة جمعيات تبشيرية لكسب جماعات من الأفارقة إلى دينهم، يمكنهم الإطمئنان إليهم، وعلى هذا قامت جمعيات تبشيرية واستعمارية في كل من فرنسا وبريطانيا، كان غايتها الوصول إلى قلب إفريقيا، حيث بدأت دول هذه الجمعيات تتطلب موادا أولية لمعاملها وأسواقا جديدة لبضائعها، وفي عام 1823م وصل "كلابوتون" إلى بحيرة تشاد قادما من الشمال من طرابلس الغرب، ثم وصل "بارت" الألماني من الجنوب عام 1850م، ثم جاءت بعثات فرنسية قادمة من الغرب لتقف أمام الدول الأخرى، ولتسد عليهم الطريق، وبدأت المنافسة بين هذه الدول الاستعمارية الثلاث، وفي عام 1880م أرسلت فرنسا "دي برازا"[3] الذي أسس

---

[1] فاسكو دي غاما (1469-1524م) من أشهر المستكشفين البرتغاليين، وهو أول من سافر من أوروبا إلى الهند بحراً للمزيد ينظر:

Diffie, Balley w،and George D, winius; foundation of the portuguese Gmpire, 1415-1580, p 176.

[2] محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا - تشاد -، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 1، 1972، ص ص 66-67.

[3] بيير سافورنيا دو برازا ولد في 26 جانفي 1852م بروما، وهو مستكشف فرنسي من أصول إيطالية، استكشف بعض المناطق في إفريقيا ما بين 1875-1878م لصالح الحكومة الفرنسية، توفي 14 سبتمبر 1905م بدكار السينغالية.

مدينة برازافيل ليتقدم من الغابون، فتوغل داخل المنطقة، وطلب من الحاكم الفرنسي في السينغال أن يساعده، فأرسل إليه حملة لكنها انهزمت أمام قوة تشاد التي كان يتزعمها الأمير رابح[1]، وكان وصوله حديثا إلى تلك المنطقة، ثم أرسلت حملة أخرى بقيادة "بول كوامبيل" عام 1890م وهو يعرف المنطقة حيث زارها عام 1888م، فنزل في الغابون وعقد معاهدات مع سلاطين الغابون والكونغو، والأوبانغي ظاهرها التجارة وحقيقتها الإستعمار، وبعد أن إستولت الحملة على هذه المناطق إصطدمت بقوات تشاد، فاندحرت وقتل قائدها كوامبيل، ولما رأى الفرنسيون والإنجليز والألمان ما أصابهم أنهوا خلافهم، ووجدوا أن النصر كان من خلف إختصاص كل منطقة يدافع عنها بكل قوته، فاتفقوا فيما بينهم واقتسموا المنطقة عام 1893م، وكانت بحيرة تشاد نقطة التقاء الحدود التي صنعها المستعمرون والتي فصلت بين نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر، وبين مناطق نفوذ هذه الدول الاستعمارية الثلاث.

وجاءت حملة من باريس بقيادة "أميل جوني"[2]، وبقت المعارك مدة سبع سنوات متواصلة أظهر خلالها سكان تشاد من الشجاعة النادرة في جهادهم ضد الفرنسيين، ودفاعهم عن دينهم ضد أعدائهم ما يحولهم أن يكونوا قادة الأبطال، ولما فشل الفرنسيون في حربهم هذه، قدمت حملات ثلاث بقيادة "لامي"، وكانت المعارك سجالا بين الطرفين، وفي إحدى المعارك على أبواب مدينة قصيدي قتل القائد الفرنسي، وجرح الأمير رابح[3] جروحاً بليغة، مات بعد فترة متأثرا بجراحه وذلك عام 1900م، واستطاعت القوات الفرنسية أن تحتل عاصمته ديكوا، وقام من بعد الأمير رابح أبنه فضل الله بحمل راية الجهاد، واستطاع دخول ديكوا، ولكن النصر عاد في النهاية إلى جانب الفرنسيين فاحتلوا العاصمة وقتلوا الأمير فضل الله، وسيطروا على المنطقة عام 1909م، وانتصر الفرنسيون على المقاومة بعد معركة عين جالا عام 1911م، ثم ضمت فرنسا منطقة بوركو إلى هذا الإقليم وأطلق على المنطقة إسم تشاد، وضمت إلى إفريقيا الإستوائية الفرنسية التي شملت إضافة إلى تشاد الغابون الكاميرون و الكونغو وافريقيا الوسطى، واتصلت المستعمرات الفرنسية مع بعضها، حيث كانت تهدف الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا والبرتغال إلى وصل مستعمراتها

---

[1] الأمير رابح بن الزبير بن فضل الله كان زعيما سودانيا ولد في حلفاية الملوك بالخرطوم 1842م، أقام مملكة إسلامية في منطقة تشاد، وكانت عاصمتها مدينة دكوا، ومات بعد قيام الفرنسيين بغزو مملكته والدخول إلى عاصمته وقتله في المعركة سنة 1900م.

[2] لويس أميل جونتي ولد بالجزائر العاصمة 15 جويلية 1868م وتوفي 12 جوان 1925م.

[3] محمد شاكر، مرجع سابق، ص 68.

مع بعضها، ورسمت الحدود بين تشاد وليبيا عام 1919م، بإتفاق بين فرنسا وإيطاليا الدولتين المستعمرتين للبلدين[1].

أراد الفرنسيون أن يستقروا في البلاد فلم يجدوا عدواً لهم إلا الإسلام، رأوا أن السيف وحده هو الذي يلين الرقاب ويخضع النفوس، ورأوا الأمة تجمع حول علمائها، وتلتف حول أئمتها، فجمع الفرنسيون العلماء من مختلف الجهات، وكان الجميع على أساس الاستشارة والبحث في الإمارة، وكانت وراءها الخديعة التي يجثم الغدر خلفها، وجاء أصحاب الرأي يمثلون البلاد، التقوا في "أبشية" مركز إقليم وادي أي عام 1917م، وجاء أربع مئة عالم، ودفنوا عدداً لا يحصى من القطع مزقهم الساطور أداة التنكيل في القرن العشرين، وأطلق على هذه المذبحة كبكب[2].

منعت السلطات الإستعمارية الفرنسية التشاديين من تأليف أحزاب سياسة وطنية خشية من سيطرتها وزيادة نفوذها في المستقبل، فكانت تريد أن توجه هذه الأحزاب من باريس، لذلك عمدت على أن تكون الأحزاب القائمة في تشاد فروع للأحزاب السياسية الموجودة في فرنسا وكانت أهمها:

- الحزب الراديكالي ويتولى رئاسته في تشاد فرنسوا تمبالباي R.D.G.A.
- الحزب الاشتراكي وهو الذي يرأسه في فرنسا غي موليه، ولكن فقد هذا الحزب أهميته حيث لم يعد له أحد من الموالين وخاصة بعد 1958م، إلا الأجانب المؤيدين فرنسا.
- حزب أوديت ويرأسه في تشاد السيد رتبليس.
- الحزب الوطني التشادي ويرأسه السيد أحمد أبا.

وبقيت أوضاع تشاد تسير بشكل عادي حتى الحرب العالمية الثانية، لا يختلف حكام تشاد الفرنسيون عن فراعنة مصر في شيء في ظلمهم.

بدأت الحرب العالمية الثانية ويحكم تشاد "غواد الوب"، ولم تلبث حكومة فرنسا أن سقطت أمام ألمانيا، وتشكلت في فرنسا الجنوبية حكومة مركزها مدينة فيشي ويرأسها الجنرال بيتان وتوالى ألمانيا، ولم يعترف بعض الفرنسيين بهذه الحكومة ففروا إلى انجلترا، وقد أعلن حكام تشاد تأييدهم للجنرال ديغول بعكس الوضع في مراكش والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والهند الصينية، وبقية المستعمرات الفرنسية أعلنت كلها ولاءها لحكومة فيشي، وهكذا توقف

[1] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 70.
[2] المرجع نفسه، ص 70.

التقدم الألماني نحو قلب أفريقيا، وقد عقد ديغول عام 1944م مؤتمرا في برازافيل وأعترف فيه بحق الأفريقيين بأن ينالوا حياة أفضل، كما زار تشاد وألقى خطابا في مكان لا يزال يحمل أسمه حتى اليوم[1].

وقد أشترك سكان تشاد في الحرب العالمية الثانية بعدما مناهم ديغول بالأماني المعسولة، وكانت تشاد مركزاً لتموين الجيوش الحليفة التي حاربت في الصحراء، ومنها انطلقت القوات التي دخلت ولاية فزان في ليبيا وطرابلس وتونس، وقد طبق تشاد عام 1944م نظام بلاد جمهورية فرنسا لما وراء البحار، وانتخب أول مجلس نيابي فيها عام 1947م، وأقامت أو حكومة برئاسة رجل من الهند وأسمه "غبرييل ليزبت" جاء إلى البلاد موظفا إداريا، ثم عمل بالسياسة، وألف حزب التشاديين التقدميين.

وعرض ديغول دستوره عام 1958م، وطلب من المستعمرات التصويت عليه فالمستعمرات التي توافق عليه تصبح ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتحصل على الإستقلال الذاتي مباشرة، ويتساوى سكانها مع الفرنسيين في المجالس والقوانين، وتصبح المستعمرات التي ترفضه منفصلة عن فرنسا، وعندما تضطر فرنسا إلى أن تقطع عن تلك المستعمرة جميع المساعدات المالية والاقتصادية والفنية، وأجري الإستفتاء على الدستور في 28 سبتمبر 1958م وكانت النتيجة لصالح فرنسا، وأصبحت تشاد حسب الدستور الديغولي دولة ذات استقلال ذاتي عام 1959م، وحلت إفريقيا الإستوائية الفرنسية.

أجريت انتخابات في 15 أفريل 1959م، ففاز الحزب الرديكالي، وحزب أوديت، وبعدها اتلفت الحزبان وشكلا ما سمي الحزب التقدمي التشادي، ونال هذا الاتلاف جميع مقاعد الجمعية التأسيسية وعددها 58 مقعداً، وشكل السيد "فرنسوا تمبالبي" الوزارة وهو رئيس الحزب الراديكالي سابقا، بينما أصبح "غبرييل ليزبيث" نائبا لرئيس الوزارة وهو رئيس حزب أوديت سابقا، وفي شهر أوت أصبحت تشاد جمهورية مستقلة ووضع دستور للبلاد، ثم قبلت جمهورية تشاد في هيئة الأمم المتحدة وذلك في 20 سبتمبر 1960م[2].

2-2- حركة التحرر في الصومال:

خضعت الصومال لحكم محمد علي باشا حتى سنة 1884م، ثم تدخلت بريطانيا وأجبرت مصر على الإنسحاب من السودان وملحقاته، في حين قامت كل من فرنسا وإيطاليا

[1] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 74.
[2] المرجع نفسه، ص 75.

والحبشة باحتلال أرض الصومال الذي أصبح خاضعا للاستعمار من طرف أربع دول هي الحبشة التي استولت على "هرر" و"أوجادين" بداية من عام 1887م، وبريطانيا التي سيطرت على منطقة "بربرة" ثم أعلنت حمايتها على المنطقة الممتدة من رأس جيبوتي إلى "بندرزياد" سنة 1887م، أما فرنسا فقد سيطرت على جزء من الصومال المعروف باسم "جيبوتي" بداية من سنة 1862م عندما قامت بشراء ميناء "أوبح" من أحد رؤساء القبائل ثم فرضت احتلالها المباشر على المنطقة، وفي الوقت الذي دخلت فيه ايطاليا التنافس الإستعماري على أرض الصومال سنة 1889م، وعلى ميناء مقديشيو من سلطان زنجبار مقابل أجرة سنوية[1].

- **المقاومة الشعبية في الصومال:**

خاض الشعب الصومالي الكثير من المعارك الطاحنة في شكل حركات مقاومة متتالية نذكر منها مقاومة الشيخ محمد بن عبد الله حسن والتي أطلق عليها "حركة الدراويش" في بربرة، ثم إنتقل منها إلى "نفال" سنة 1897م لتعبئة أبناء الشعب هناك الذي حرك فيهم حب الجهاد، وألهب حماسهم ومشاعرهم بواسطة الخطب الدينية التي كان يلقيها عليهم، حيث كان يحذر من انتهاك قوى الإستعمار لحرمة الدين الإسلامي وتمزيق الوطن ونهب خيراته، وهو ما جذب إليها مشاعر أبناء الشعب الذين بادروا إلى تأسيس قوة الدراويش العسكرية، وقسمت إلى وحدات تقوم بدورها تحت أسماء جديدة، وساعدت في تدريب المتطوعين وتنظيم الكتيبة الصومالية التي كانت مجندة مع القوات البريطانية ثم استسلمت لقوات الدراويش[2].

وقام الشيخ محمد بن عبد الله حسن بتشييد القلاع والحصون، ومركزا الدفاع الأخرى وإقامة مراكز إستراتيجية لإقامة أفراد قواته، وجعل من منطقة "حرن"[3] قاعدة عسكرية رئيسية، وساعد هذا التخطيط العسكري على خوض الكثير من المعارك ضد القوات الاستعمارية بأنحاء الصومال حققوا في البعض منها الإنتصارات الحاسمة، وكبدوا قوات العدو أفدح الخسائر في الأرواح مثل معركة أفيكيه سنة 1901م، وبل حر 1901م، وعان حركة 1901م، وكربداء 1901م، وفرطدن1901م، أيركوية 1907م، وبرطكة 1907م، لاس قرى 1905م، وبربرة 1910م، شميرس 1914م، لاس قرى الثانية 1916م، أنطو1916م، أوك1919م، ينقرح1919م، بروين 1919م، وغيرها من المعارك، لكن مع بداية سنة

[1] محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 166.
[2] المرجع نفسه، ص 168.
[3] المرجع نفسه، ص 168.

1912م تمكنت القوات الاستعمارية من القضاء على معظم المجاهدين من قوات فرقة الدراويش في الوقت الذي دب فيه الخلاف بين قوات الدراويش ضد بعضهم البعض[1].

- **الكفاح السياسي في الصومال:**

بعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الله حسن سنة 1920م إنتقلت المقاومة في الصومال ضد الاستعمار إلى الكفاح السياسي لمواجهة المؤامرات الإستعمارية بعدما حدث تقارب بين بريطانيا والحبشة، وظهر التحرك السياسي للصوماليين أثناء الحرب العالمية حيث كانت إيطاليا تسيطر على جنوب الصومال، وبريطانيا على وسط الصومال، وفرنسا على المنطقة المحيطة بباب المندب، إلى جانب ما كانت الحبشة تحتله من أراضي صومالية، وانتهزت إيطاليا فرصة إعلان الحرب العالمية الثانية وقامت باحتلال الصومال الأوسط الخاضع للإستعمار البريطاني سنة 1940م، وضمها إلى الأراضي الصومالية الخاضعة لها في جنوب الصومال والحبشة التي كانت هي أيضا قد خضعت للإستعمار الإيطالي سنة 1935م، غير أن بريطانيا قد استطاعت سنة 1941م إستعادة إستعمارها للصومال إلى جانب ما كان يعرف بالصومال الإيطالي والحبشة وأريتريا.

في سنة 1943م تأسس حزب وحدة الشباب الصومالي الذي تعهد بالعمل على تحرير الصومال باعتباره جزءا من الوطن العربي والعالم الاسلامي، وفتح فروعا له بأنحاء مناطق الصومال بما في ذلك "هرر" أوجادين" ونادي الشباب إلى نبذ النزاعات القبلية، ورفض عودة النفوذ الإيطالي والمطالبة بإستقلال الصومال في ظل الوحدة الوطنية، ورفض المشروع البريطاني المتعلق بتوحيد الأقطار تحت وصاية دولية على أن تكون بريطانيا الدولة الوطنية على الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات خوفا من الغدر والخيانة الموجودة بسجل تاريخ بريطانيا، وقامت بريطانيا بعملية انتقام من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي بصفة خاصة حيث زجت بهم في السجون وقامت بنفيهم إلى المناطق النائية[2].

كما تواصلت السياسة الاستعمارية البريطانية الإستفزازية للشعب الصومالي حيث قامت بمنح منطقة الصومال الغربي للحبشة سنة 1948م، كما قامت بريطانيا بسحب قواتها من منطقة "هود" على أن تتولى الحبشة إدارتها الأمر الذي أغضب الشعب الصومالي الذين

---

[1] المرجع نفسه، ص 169.

[2] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 170.

قاموا بتقديم المزيد من التضحيات وأصبح نضالهم أكثر عنف وشراسة كما حدث في 11 جانفي 1948م عندما وقعت مذبحة دامية أثناء زيارة اللجنة الرباعية التابعة للأمم المتحدة لمدينة "مقديشيو"، وكان من بين ضحايا المذبحة 53 إيطاليا كانوا مقيمين في الصومال، وعملوا على إثارة الفتن بين أبناء الصومال بالدعوة إلى عودة إيطاليا للصومال، كما شهد شهر مارس 1948م وقوع حادثة "جككجكه" لمنع إحتلال الحبشة لمدينة جككجكة، وأدى الحادث إلى مقتل بعض الصوماليين وجرح الكثير من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي[1].

وفي 5 اكتوبر 1949م وقعة معركة "دجحتور" التي استخدم فيها الشعب الصومالي ضد القوات البريطانية الحجارة بسبب صدور مشروع "بيفن–سيفوزرا" وكانت القوات البريطانية قد استخدمت القوة في تفريق المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد خمسة أشخاص بالإضافة إلى إصابة الكثير بجروح بليغة[2]، وكانت حادثة "بيدوه" خلال شهر أفريل 1950م قد أدت إلى قتل خمسة أشخاص وجرح الكثير من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي مع سلب وحرق الممتلكات بترخيص من الإدارة الإيطالية التي تعرضت في الثاني من شهر أوت 1952م إلى مظاهرة كبيرة في مدينة "كيسمايو" احتجاجا على سوء معاملة الحاكم الإيطالي للمواطنين وعدم السماح لهم بممارسة نشاطهم السياسي بكل حرية، واسفرت أحدث هذه المظاهر التي استخدمت فيها العصي والحجارة عن مقتل ضابطين ومفتش شرطة، فاتخذت إيطاليا الحادثة مناسبة لإعتقال المزيد من أبناء الصومال رجالا ونساءاً وأطفالا وشيوخا، حيث تعرضوا للضرب والتعذيب الوحشي[3].

- **استقلال الصومال 1960م:**

زاد نمو الوعي الوطني لدى الشعب الصومال كما تزايد عدد الأحزاب السياسية مثل حزب الرابطة الوطنية الصومالية أواخر سنة 1951م، وحزب وحدة صوماليا 25 جوان 1958م الذي طالب بتقديم موعد الإستقلال، كما مهد حزب الرابطة الوطنية الصومالية بشن النضال العنيف على الإستعمار البريطاني لأجل الحصول على الإستقلال التام دون قيد أو شرط، وتوحيد أجزاء الصومال الخمسة تحت راية واحدة، ورفع مستوى معيشة الصوماليين، وتنمية الاقتصاد الوطني، ومحو الأمية ومحاربة القبلية، وأمام تصاعد النضال الوطني، اضطرت

[1] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 170.
[2] المرجع نفسه، ص 170.
[3] المرجع نفسه، ص 170.

بريطانيا للموافقة على إجراء إنتخابات عامة لإختيار مجلس تشريعي في 18 فيفري 1960 فاز فيها حزب الرابطة الوطنية وحزب الإتحاد الصومالي بعدد 32 مقعد من أصل 33 مقعد يتكون منها أعضاء الجمعية، مما أدى إلى تشكيل أول حكومة صومالية مستقلة في التاريخ الحديث من الحزبين[1].

وفي 6 أفريل 1960م قرر المجلس التشريعي المنتخب إعلان الإستقلال الكامل والوحدة مع الإقليم الجنوبي في أول جويلية 1960م، وأصبحت مقديشيو عاصمة الإقليم الجنوبي هي العاصمة الجديدة لحكومة الصومال[2].

2-3- حركة التحرر في زيمبابوي:

عرفت زيمبابوي باسم روديسيا الجنوبية وخضعت للاستعمار الإنجليزي منذ سنة 1880م، وفي سنة 1888م استطاع "سيسل رودس[3]" أن يعقد المعاهدة الأولى مع الملك "لوبنغيلا" الذي تولى الحكم في زيمبابوي حيث تنازل عن حقوق بلاده لبريطانيا وتعهد بعدم إبرام أية معاهدة مع الدول الأخرى، واعترفت له بريطانيا بزعامته لقبائل "الماتا بلاند" و"المشانولاند".

فتحت الحكومة الإنجليزية الباب أمام "سيسل رودس" لإستغلال جميع المعادن الموجودة في زيمبابوي، وبتأسيس الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا، وهي شركة كبيرة سارعت منذ تأسيسها إلى إرسال مجموعة من المغامرين الذين قاموا بالسيطرة على أرجاء البلاد للحيلولة دون دخول البرتغاليين إليها وخاصة بعد الإنذار الذي وجهته إليهم بريطانيا في إطار التسابق الإستعماري.

وفي المقابل قام سكان زيمبابوي وخاصة سكان "الماتا" بمهاجمة الإنجليز في منطقة فكتوريا سنة 1893م، حيث دارت معارك طاحنة بين الأهالي وقوات الشركة الإنجليزية، والتي إنتهت بسيطرة قوات الشركة بسبب ما تملكه من أسلحة حديثة، وهرب الملك "لوبنغيلا" من البلاد، وأصبحت السلطة كاملة في يد الشركة الإنجليزية التي أطلقت إسم "روديسيا" على هذه المنطقة نسبة "رودس" الأب الروحي للإستعمار الإنجليزي في شرق إفريقيا[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 171.

[2] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 171.

[3] سيسيل رودس (1853-1902م) رئيس مستعمرة الكاب شهد عصره توسعا ضخما في الامبراطورية البريطانية، عرف الملك الألماس، حيث أنشا شركة دي بيرز، أضخم شركة ألماس في العالم.

[4] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 188.

أقدمت الشركة الإنجليزية على سلب ممتلكات السكان الأصليين وإجبارهم على الإقامة بالأراضي البعيدة عن المواصلات وذات المردود المحدود، في ظل سيطرة الرجل الأبيض على الأيدي العاملة الإفريقية التي أجبرته على الخضوع للإستغلال تحت ضغط الفقر، والحاجة وحتى الأكواخ تم فرض الضريبة عليها في سنة 1894م، كما أمعن الإنجليز في استغلال السكان الأصليين الذين تم استخدامهم كعمال رقيق للأرض بعد أن حرموا منها مع قطعان ماشيتهم في ظل سيطرة الرجل الأبيض الجائرة عليهم، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه أرجاء البلاد إلى أسراب من الجراد والأمراض الفتاكة والكوارث الطبيعية الأخرى التي قضت على ما بقي بأيدي هؤلاء السكان من ماشية مما زاد في نكبتهم، وعجل بقيام حركة المقاومة كما حدث في سنة 1896م عندما ترغم رجال الدين من "النديبلي" قيادة الثورة في شهر مارس بالرغم من ضعف أسلحتهم، وعدم وجود القيادة الموحدة حيث ألحقت هذه الثورة أكبر الخسائر بالإنجليز، وانتشرت الثورة في مناطق "الشوانا" وأجبر سيسل رودس على قبول السلام مع "النديبلي" في معاهدة عام 1896م، والتي نصت بنودها على تنظيم الإدارة في المنطقة وعدم محاكمة قادة الثورة، وإرسال كميات كبيرة من التموين والماشية إلى المناطق التي كانت ثائرة مع تخصيص رواتب لبعض الرؤساء والرجال الذين قاموا بالإنضمام إلى الثوار من أهالي "الشوانا" مثل "لعاكواتي" الذي بقي يقاتل مع الشوانا لمدة طويلة من الزمن، وأحدثت ثورة 1896م إنعكاسات هامة على أطور العلاقة بين الشركة والمعمرين والحكومة البريطانية التي قامت بإرسال مقيم عام للمراقبة والإعلام، وإدارة جهاز الأمن الذي سحبته من الشركة كإجراء مستعجل، وأعطت الحكومة البريطانية للمفوض المقيم سلطات سياسة وأمرت بتأسيس مجلسين هما المجلس التنفيذي المكون من المفوض العام وأربعة أعضاء يتم تعيينهم من طرف الشركة، والمجلس التشريعي يتكون من خمسة أعضاء معينين وأربعة أعضاء ينتخبهم المعمرون[1].

وكان الهدف من هذه الإجراءات الحد من ثورة الأهالي، وتجريد الشركة الإنجليزية من نفوذها المباشر على المعمرين الذين كانوا يتطلعون إلى المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية في زيمبابوي، وكان ذلك تمهيد لسيطرة المعمرين على البلاد في ظل حكومة مستقلة لهم وهو ما اتموا تحقيقه في سنة 1922م عندما نظم الإستفتاء لأول مرة، وطلب فيه أغلب الناخبين بالإستقلال الذاتي بدلا من الإنضمام إلى إتحاد جنوب إفريقيا بناءا على رغبة

[1] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 188.

بريطانيا، وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية تتمتع بالحكم الذاتي بداية من سبتمبر 1923م، ومعه بدأت عملية بناء مجتمع قائم على التمييز العنصري بدلا من الصراع الطبقي بإعطاء الأولوية للبيض المعمرين في القطاع الزراعي والصناعي وفي التجارة والتعليم وبقية جوانب الحياة الأخرى، وفي وسط هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها المواطن في زيمبابوي وافقت بريطانيا في سنة 1953م على تكوين اتحاد بين مستعمراتها الثلاث، وهي روديسيا الشمالية (زامبيا) وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) ونياسالاند (مالاوي) بناءا على رغبة السكان البيض دون مراعات لرغبة الأفارقة، وعرف هذا النظام السياسي الجديد باسم إتحاد وسط إفريقيا الذي احتفظ فيه كل إقليم بنظامه السياسي الخاص داخل المجلس التشريعي، وتتكون السلطة التشريعية من 14 نائبا عن روديسيا الجنوبية و8 أعضاء يمثلون روديسيا الشمالية و4 أعضاء يمثلون نياسالاند و6 أعضاء فقط يمثلون الأفارقة داخل الأقاليم الثلاثة المذكورة.

وكانت بريطانيا تهدف من وراء هذا الإتحاد خلق إندماج اقتصادي فعال، ولكن إتحاد وسط إفريقيا عاد بالفائدة على العنصريين الأوروبيين الموجودين بالمستعمرات الثلاث، وكذلك حصولهم على الإستقلال دون تدخل بريطانيا في تنظيم العلاقات بين السود والبيض فيما يسمى بوضعية الدومنيون[1].

ولم يستطع الأفارقة التحرك أو إتخاذ موقف فعال داخل الدول الثلاث حتى سنة 1958م التي شهدت تحولا مهما داخل روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند في أعقاب عقد مؤتمر أكرا للدولة المستقلة، وشكل هذا المؤتمر علامة بارزة في بلورة الوعي الإفريقي وأدى في الأخير إلى إعلان حالة الطوارئ في روديسيا الجنوبية 26 فيفري 1959م، وأعقب ذلك عمليات إعتقال بالإضافة إلى وضع الكثير من الأشخاص رهن الإقامة الإجبارية، وتنفيذ أقصى العقوبات على الأشخاص المقبوض عليهم، وأدى اشتداد حركة المقاومة في الأقطار الثلاث إلى حل إتحاد وسط إفريقيا في 31 ديسمبر 1963م، ثم إعلان إستقلال نياسالاند 06 جويلية 1964م تحت إسم المالاوي، واستقلت روديسيا الشمالية 27 اكتوبر 1964م تحت إسم زامبيا.

وفي نوفمبر 1965م أعلن "ايان سميث" رئيس العنصريين البيض في روديسيا الجنوبية الإنفصال عن بريطانيا التي تواطأت معه بعدم استخدام القوة لإظهار الحزم لمنع "ايان

[1] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 189.

سميث" من إعلان الإستقلال الغير الشرعي بحجة أن التدخل العسكري البريطاني سوف يؤثر على الأوضاع السائدة في تلك المنطقة من العالم مثل إتحاد جنوب إفريقيا التي كانت تحكمها أقلية بيضاء وتضم داخلها استثمارات بريطانية وغربية كبيرة، وأن هذه الدولة قادرة على التدخل لإيقاف تدخل بريطانيا في روديسيا الجنوبية وهي دعوة واهية من طرف بريطانيا مما شجع حكومة "ايان سميث" العنصرية على إعلان إستقلالها 11 نوفمبر 1965م من طرف واحد[1].

- **تجدد حركة المقاومة في روديسيا الجنوبية:**

في أواخر شهر أفريل 1966م برزت حركة المقاومة من جديد في روديسيا الجنوبية حينما قامت مجموعات صغيرة من حزب "زانو" بعمليات عسكرية داخل البلاد، في المقابل نددت بريطانيا بهذه العمليات التي ندد بها كذلك "جوشوا نكومو" زعيم حزب "زانو" الذي انظم في أوت 1967م إلى المجلس الوطني من أجل القيام بالعمليات العسكرية في روديسيا الجنوبية، والتي أعطت دفعا مهما لقضية تحرير روديسيا الجنوبية والتعريف بها للراي العام العالمي، وتولى الحزبان زابو، وزانو دور شرح قضية بلادهم بالخارج وقيادة الكفاح المسلح من أجل الإستقلال التام.

وفي سنة 1971م تأسست الجبهة الموحدة لتوحيد زيمبابوي "FROLIZI"، ثم تأسيس مجلس موحد للحزبين "زانو" و "زابو" عام 1973م داخل نطاق جبهة التحرير الزيمبابوي، وفي مؤتمر منظمة دول "الكومنولث" المنعقد في لوزاكا في شهر في شهر أوت 1979م هددت الدول الإفريقية بالإنسحاب من المنظمة، مما أجبر بريطانيا إلى الدعوة لعقد مؤتمر في لندن بتاريخ 10 سبتمبر 1979م لمناقشة وضع دستور إستقلال روديسيا الجنوبية.

وفي هذا المؤتمر تقرر وقف إطلاق النار في 15 ديسمبر 1979م، وأن يكون للبلاد رئيس ينتخب لمدة ست سنوات بطريقة غير مباشرة وفق الدستور، وأن تكون هناك فترة إنتقالية سابقة لفترة الإستقلال يتولى فيها حاكم عام بريطانيا إدارة شؤون روديسيا الجنوبية لمدة شهرين على أن يكون وقف إطلاق النار بداية من 26 ديسمبر 1979م.

وفي 27-29 فيفري 1980م أجريت إنتخابات فاز فيها حزب الإتحاد الوطني الإفريقي "زانو" تحت قيادة "روبرت موغابي" بالأغلبية، وأجبرت بريطانيا على الإعتراف بنتيجة

[1] المرجع نفسه، ص 190.

الإنتخابات فاستدعى الحاكم البريطاني إليه "موغابي" ليتولى رئاسة الوزارة وإعلان الإستقلال في 4 مارس 1980م[1].

2-4- حركة التحرر في ناميبيا:

وصل البرتغاليون إلى ناميبيا عام 1485م عن طريق المستكشف البرتغالي "ديغو كاو[2]" ثم وصل الألمان إلى المنطقة سنة 1884م عن طريق الرحالة "ناختيجال[3]"، وتم احتلال ألمانيا لنامبيا في فترة التنافس الإستعماري لكن التواجد الألماني في ناميبيا إنتهى بهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقرر الحلفاء ضم ناميبيا إلى إتحاد جنوب إفريقيا، وخضعت للإنتداب الإنجليزي طبقا لقرار الإنتداب الصادر عن عصبة الأمم سنة 1920م[4].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قامت حكومة جنوب إفريقيا بضم نامبيا مباشرة، وعين لها حاكم عام يتبع بريتوريا العاصمة مباشرة، وحينها طبقت فيها أبشع السياسات الإستعمارية وأفظعها خاصة سياسة التمييز العنصري، الأمر الذي أدى إلى انفجار المقاومة بداية من سنة 1958م باسم شعب "اوفاصوالاند" تحت قيادة "تويقو جاتويفو"[5].

وقد توالى ظهور حركات المقاومة في ناميبيا على غرار "سوانو" "سوابو" "سوادو" "مسلوني"، وكلها لها قاسم مشترك واحد وهو محاربة نظام حكم الأقلية البيضاء خاصة حركة "سوابو" التي تأسست نهاية الخمسينات من قبل "سام نكوما" "جاكوب كوهانكو".

هذا وقد طالبت حركة "سوابو" عام 1966م من إتحاد جنوب إفريقيا أن تقوم بإلغاء الإنتداب على ناميبيا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وإجراء الإنتخابات تحت إشراف دولي تمهيدا لإستقلال البلاد في ظل حكومة شعبية ديمقراطية.

واشتدت المقاومة النامبيبية بقيادة حركة "سوابو" وخاضت العديد من المعارك في المقابل كان الرد عنيف من حكومة إتحاد جنوب إفريقيا من خلال إستخدام الطائرات العمودية والكلاب البوليسية للبحث عن عناصر المقاومة في الجبال والمناطق الوعرة، حيث تمكنت من إلقاء القبض على قائد الجناح العسكري "هيرمان جانونا" ونفيه إلى إحدى الجزر التابعة

---

[1] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 190.

[2] دييغو كاو (1440- 1486م) هو مستكشف برتغالي وأحد رواد عصر الاستكشاف، وهو أول أوروبي سجل أنه رأى اقليم الكونغو ودخله.

[3] غوستاف ناختيجال (1834- 1885م) دخل افريقيا في رحلته الشهيرة ما بين 1869-1875م حسب كتابة الصحراء وبلاد السودان.

[4] أقر مؤتمر الصلح تحويل المستعمرات الألمانية في افريقيا إلى فرنسا وبريطانيا عن طريق عصبة الأمم تحت اسم الإنتداب.

[5] أزهار محمد عيلان الغرباوي، تاريخ الأحزاب السياسية في ناميبيا حتى الاستقلال، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 24، العدد 1، العراق، مارس 2013، ص ص 30-44.

لإتحاد جنوب افريقيا، فاستلم من بعده "سام نكوما" القيادة العسكرية في الحركة وجمع بين القيادة السياسية والعسكرية في حركة المقاومة[1].

خلال السبعينات عرفت ناميبيا قيام العديد من الإضرابات التي قام العمال بالمناجم مطالبين برفع أجورهم، ورفض كل مظاهر التمييز العنصري، في حين نجحت حركة المقاومة "سوابو" من القيام بعملية عسكرية نوعية ضد حكومة إتحاد جنوب إفريقيا كبدتهم فيها حوالي 20 بين جريح وقتيل عام 1978م، ومهاجمة طائرة عمودية كانت تنقل حكام المنطقة بمدينة "كليتمافوليلون" كما يمكن التنويه بما قامت به حركو "سوانو" من خلال الشكاوي إلى هيئة الامم المتحدة مبرزة الإضطهاد والتمييز العنصري لحكومة إتحاد جنوب إفريقيا علما أن حركة سوانو كان يتولى قيادتها "كوزيكين" واعتمدت على عشائر الهيريرو[2].

ورغم الخلافات بين حركات المقاومة في ناميبيا "سوانو" و"سوابو" فإن الراي العام الإفريقي ظل يساند قضية ناميبيا من أجل استقلالها، وعقدت بالخصوص عدة مؤتمرات ساندت فيها المنظمات الناميبية نذكر منها مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب عام 1961م والذي تقرر فيه فرض الخطر الاقتصادي على حكومة إتحاد جنوب افريقيا، كما قرر ملوك ورؤساء الدول الإفريقية بالقاهرة سنة 1984م مطالبة جميع الدول مقاطعة حكومة جنوب إفريقيا إقتصاديا، وعدم تزويدها بالنفط ومشتقاته حتى تقوم بالإفراج عن السياسيين المعارضين لسياسة التمييز العنصري وإلغاء الإنتداب[3].

وأمام إشتداد حركة المقاومة من قبل الشعب الناميبي ومساندة هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بفتح حدودها أمام رجال حركة المقاومة مثل أنجولا والموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي، وهي دول مواجهة مع إتحاد جنوب افريقيا، حيث كان لمساندة هذه الدول أكبر الأثر في إجبار حكومة بريتوريا على الإعتراف بإستقلال شعب ناميبيا يوم 21 مارس 1990م.

---

[1] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص ص 195-146.

[2] قبيلة كبيرة تعرضت لإبادة جماعية من طرف الألمان عام 1904م، يقدر عدد ضحايا الابادة حوالي 100 ألف.

[3] محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 196.

المحور الرابع: دور الثورة الجزائرية في تصاعد التحرر الأفريقي

تمهيد:

ساهمت الثورة الجزائرية في تغيير السياسة الفرنسية من جهة وفي تنوير الشعوب الأفريقية من جهة أخرى، لذلك كانت عاملا حاسما في إستقلال البلدان الأفريقية التي تركتها فرنسا لتركز جهودها بالجزائر عام 1960م، كما أن ثورة الجزائر المباركة ضد السياسة الاستيطانية كانت نموذجا اقتدى به الأفارقة في حركاتهم التحررية ضد الاستعمار الاستيطاني على غرار زامبيا وجنوب إفريقيا وكينيا وناميبيا وغيرها من الدول التي عانت من الإستيطان والعنصرية فتقول أن الثورة الجزائرية كسرت قيود الاستعمار الاستيطاني وهو أخطر أنواع الإستعمار.

إن المتمعن في مبادئ أول نوفمبر 1954م الإنسانية وأبعادها الإقليمية والقارية يلاحظ بوضوح أنها أسهمت بشكل فعال في تحفيز الأفارقة، حيث كان شعار الثورة الجزائرية هو تخليص الشعب من وطأة الاحتلال، وتحقيق الحرية والعدالة الإجتماعية وإنهاء الظلم، وهي قيم ومبادئ إنسانية تريد أن تجعل إفريقيا للأفريقيين، وقد عرفت الثورة الجزائرية كيف توظف إستراتيجية موقع الجزائر في سبيل حزمة التضامن والوحدة الأفريقية:

1- البعد الأفريقي في الثورة الجزائرية:

يمكن القول أنه إبتداءا من عام 1958م برزت مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في مختلف المؤتمرات الأفريقية، وكان ممثلها في هذه المؤتمرات أحمد يزيد[1] إلى جانب كل من فارنز فانون، وأحمد بومنجل[2]، وكانت المشاركة البارزة في مؤتمر أكرا 15 إلى 22 أفريل 1958م وبدعوة من الرئيس الغاني كوامي نكروما حيث حضرت المؤتمر ثمانية دول إفريقية مستقلة

[1] أمحمد يزيد (1923-2003م)، بدأ مسيرته النضالية في حزب الشعب، كما تولى أثناء الثورة عضوية وفد الأمم المتحدة الممثل لجبهة التحرير الوطني، وعضو المجلس الوطني للثورة، أدخلته السلطات الفرنسية السجن بعد حادثة القرصنة الجوية إلى غاية 19 مارس 1962م.

[2] أحمد بو منجل ولد سنة 1920م بمنطقة القبائل الكبرى، عمل معلما ثم واصل دراسته وتحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، ثم امتهن المحاماة، عمل إلى جانب فرحات عباس أثناء الحرب العالمية الثانية في أحباب البيان والحرية، ثم في الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، عضو في المجلس الوطني للثورة من 1957 حتى 1962م، شارك في مفاوضات إيفيان الأولى.

هي غانا ومصر وأثيوبيا وليبيريا والمغرب والسودان وتونس، حيث تبنى المؤتمر لائحة مهمة تضمنت دعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع سيادته، كما نصت اللائحة على ضرورة بذل المشاركة أقصى الجهود لمساعدة الشعب الجزائري ليتمكن من استرجاع حقوقه المغتصبة، وإرسال وفد لزيارة مختلف العواصم العالمية لعرض القضية الجزائرية والدفاع عن جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، كما تقرر تشكيل مجموعة إفريقية في إطار المجموعة الأفرو–أسيوية بهيئة الأمم المتحدة للتنسيق حول مسألة دعم القضية الجزائرية[1].

وعلى هذا الأساس أوصى المؤتمر أيضا بأن توجه حكومات الدول الإفريقية المستقلة تعليمات لسفرائها في هيئة الأمم المتحدة بحثهم فيها بضرورة إعطاء صورة واضحة للدول الأعضاء من الوضع في الجزائر، إضافة إلى كسب تأييدهم للحصول على إيجاد تسوية تخدم مصلحة الشعب الجزائري[2].

أما المؤتمر الثاني الذي أنعقد بمنروفيا ما بين 4 و8 أوت 1959م، فقد ضم إضافة إلى الثماني دول السابقة دولة غينيا التي إسترجعت سيادتها يوم 2 اكتوبر 1958م، وقد شارك وفد الحكومة المؤقتة بصفته عضوا دائما، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية قد حققت نجاحا دبلوماسيا باهرا خصوصا إذا ما علمنا أن العلم الجزائري رفرف عاليا بمقر المؤتمر، كما أخذ المؤتمر حيزا كبيرا من أشغاله للتباحث في القضية الجزائرية، وفي هذا السياق تدخل السيد محمد يزيد وزير الثقافة ورئيس الحكومة المؤقتة في المؤتمر بطرح انشغالات الوفد، وما يتوجب فعله فيما يخص القضية الجزائرية، وكان رد فعل المؤتمر تبني لائحة سياسية تضمنت توصيات كان أهمها:

- تحضير مناقشة جادة حول القضية الجزائرية خلال دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.
- مواصلة الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية.

[1] منصف كباي، دور الجزائر في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص 23.
[2] المرجع نفسه، ص 24.

- الدعم المادي للقضية الجزائرية، وترك للحكومات مهمة تحديد حجم وطبيعة ذلك الدعم.
- الإعلان عن جعل 1نوفمبر "يوم الجزائر"[1].

وكنتيجة لإنعقاد هذا المؤتمر اعترفت جمهورية غينيا بالحكومة المؤقتة وتبعا لهذا الاعتراف، زار وفد عن الحكومة المؤقتة مدينة كوناكري برئاسة أحمد يزيد يوم 09 أوت وأجرى محادثات مع السلطات الغينية.

أما المؤتمر الثالث فقد انعقد بأديس أبابا العاصمة الأثيوبية من 14 إلى 24 جوان 1960م، حضرته 13 دولة هي أثيوبيا والكونغو وغانا وغينيا وليبيريا والمغرب ومصر والسودان وليبيا وتونس والطوغو، وممثل عن تنجانيقا والوفد الجزائري، إضافة إلى مندوبين بصفتهم ملاحظون عن كل من أنغولا وكينيا وأوغندا وروديسيا الشمالية وروندا وبورندي وجنوب غرب أفريقيا وزيمبابوي لاحقا وجنوب افريقيا[2].

أما فيما يخص الوفد الجزائري فقد تقرر أن يكون عضوا مشاركا وممثلا من قبل السادة أمحمد يزيد رئيسا وفرانز فانون وعمدا أو صديق وأحمد بومنجل، وقد تناول المؤتمر القضية الجزائرية بالموازاة مع تبني الجنرال ديغول لمبادرة سياسية تجلت في طلبه من القيادة الثورية التفاوض لحل القضية الجزائرية يوم 14 جوان 1960م، وفي هذا السياق رحب المؤتمرون بفكرة التفاوض لحل القضية الجزائرية وتبنوا لائحة تضمنت النقاط التالية:

- إنشاء صندوق ممول بموارد مالية تسجل على عاتق ميزانيات مختلف الدول الافريقية المستقلة.
- دعم الجانب الاعلامي عن طريق الصحافة والراديو لكشف الجرائم التي اقترفتها فرنسا بالجزائر.

ولعل أهم اقتراح تبناه المؤتمر هو ذلك المتعلق بضرورة إنسحاب القوات الإفريقية التي اقحمتها فرنسا في حربها ضد الجزائر ثم انعقد مؤتمر ليوبولدفيل بدعوة من باتريس لومومبا[3]

---

[1] منصف كباي، مرجع سابق، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] باتريس لومومبا (1925-1961م) مناضل كونغولي، ذو ميول اشتراكية، أصبح أول رئيس وزراء منتخب في بلاده ما بين آخر أيام الاحتلال البلجيكي وأول أيام الاستقلال، أغتيل في 17 جانفي 1961م.

من 25 الى 31 أوت 1960م، وهيمنت على أشغاله القضية الكونغولية بينما نالت القضية الجزائرية دراسة نقطة واحدة تمثلت في التنديد بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وبالرغم من أن جبهة التحرير الوطني لم تحقق الكثير في هذا المؤتمر إلا أنها سجلت نتائج مرضية تمثلت في إعتراف دول أفريقية جديدة بالحكومة المؤقتة، ومشاركة المندوبين الجزائريين كعضوين دائمين[1].

أما بالنسبة لمؤتمرات الشعوب الأفريقية التي كانت تضم الأحزاب الوطنية الأفريقية، فيكفي الإشارة إلى المشاركة الفعالة لوفد الحكومة المؤقتة في مؤتمري أكرا وتونس، مؤتمر أكرا كان أول مؤتمر انعقد من 5 إلى 13 سبتمبر 1958م مثل الوفد الجزائري بومنجل، فانون ومصطفلي، فثمن المؤتمر الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري، وعليه ثمن الرئيس الغاني بطولات الشعب الجزائري عندما صرح في خطابه بما يلي: "ما زال الإستعمار متشبثا بسيطرته المباشرة في بعض المناطق في إفريقيا، وأن أحسن مثال لهذا التشبث يتجلى في القضية الجزائرية حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحا بطوليا ضد أقوى جيش إستعماري عرفه التاريخ ...، وإن حركات التحرر الأفريقية لم تأخذ شكلها العملي إلا بالمشاركة الإيجابية في ثورة الجزائر، وبالعمل على إشعال نار الثورة ضد الإستعمار البرتغالي في أنغولا والموزمبيق، وضد الحكم العسكري في جنوب أفريقيا"[2]، كما نالت القضية الجزائرية حيزا كبيرا من أشغال هذا المؤتمر الذي انبثقت عنه لائحة تندد بالإستعمار الفرنسي، وأكدت على أحقية الشعب الجزائري في إسترجاع الإستقلال.

كما تطرق مؤتمر أكرا أيضا إلى مسألة الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعلى هذا الأساس أوصى بضرورة الإعتراف بالحكومة المؤقتة من قبل غانا وغينيا وليبريا وأثيوبيا[3].

---

[1] منصف بكاي، دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسة الإفريقية، العدد1، ماي 2014، ص ص 95-133.

[2] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير افريقيا، مرجع سابق، ص 26.

[3] منصف بكاي، دور الجزائر ما بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص 108.

أما مؤتمر تونس فقد انعقد من 25 إلى 30 جانفي 1960م، بما أن تونس دولة شقيقة وجارة للجزائر، وتبعا لتطورات الأحداث في الجزائر فإن مندوبي المؤتمر قد تأثروا بما يحدث في الجزائر وعليه صرح بومنجل في خطابه بما يلي: "على بعد مائة كلم، تجري حرب فرضت على شعب رفع السلاح منذ خمسين عاما لإنتزاع حقه في العيش الكريم، واسترجاع الإستقلال"[1]، لذلك تبنى المؤتمر جل الاقتراحات التي تقدم بها السيد بومنجل خلال خطابه لعل أهمها:

- توصية المؤتمر لكل الحكومات الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة الإسراع بالاعتراف بها.
- تسجيل مساهمة مالية لصالح جبهة التحرير عند إعداد ميزانيات الدول الإفريقية المستقلة.

ونظرا لإستفحال خطورة الوضع في الجزائر، فقد قام المؤتمر بتوجيه نداء لهيئة الأمم المتحدة من أجل فرض السلم، والاعتراف باستقلال الجزائر.

- انسحاب القوات الإفريقية المقحمة في الجزائر.
- تشكيل قوة إفريقية من المتطوعين لمساعدة الثورة الجزائرية.

لقد فرضت الجزائر في المؤتمرات الإفريقية التي تلت مؤتمر أكرا منها مؤتمر منروفيا 1959م، ومؤتمر أديس أبابا جوان 1960م، ومؤتمر تونس للشعوب الإفريقية في جانفي 1960م، وحققت نجاحات دبلوماسية كبيرة لا سيما وأن العلم الجزائري أصبح يرفرف عاليا بمقرات المؤتمرات، كما تواصل الدعم الدبلوماسي والمادي للقضية الجزائرية، ويكفينا الإشارة هنا إلى النجاحات السياسية والدبلوماسية الهامة التي تمثلت في اعتراف 36 دولة عربية وإفريقية بالحكومة المؤقتة غداة إسترجاع الإستقلال[2].

وقد مثل البعد الإفريقي للثورة الجزائرية محوراً من أهم المحاور التي ارتكزت عليها القيادة الثورية في القضاء على الإستعمار في القارة الإفريقية، وعليه فقد تجلت مبادئ العمل السياسي والدبلوماسي فيما يلي:

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا، مرجع سابق، ص 27.
[2] المرجع نفسه، ص 27.

- المشاركة مع بعض الدول الإفريقية في كفاحها ضد إفشال المخططات الاستعمارية الفرنسية.
- شرح مغزى الكفاح المسلح المفروض على الشعب الجزائري.
- العمل على تقوية التضامن بين إفريقيا جنوب الصحراء، وشمال إفريقيا.

أما فيما يخص الأساليب التي يتوجب تبنيها، فتجلى فيما يلي:

- فتح مكاتب في إفريقيا في أقرب وقت ممكن لتجسيد التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والنقابية.
- التنديد والعمل على سحب القوات الإفريقية المقحمة في الجزائر.
- تشجيع ومساعدة حركات التحرر الافريقية في المستعمرات الفرنسية.

المشاركة الدورية في مؤتمرات الحكومات الافريقية لتوحيد الجمهور وتجسيد البرامج السياسية والاقتصادية والدبلوماسية[1].

وتجدر الاشارة الى أن القيادة الثورية أولت اهتماما كبيرا للعمل الثوري في أفريقيا قصد توحيد الجمهور للتخلص من السيطرة الاستعمارية، وعلى هذا الاساس كان فرانس فانون يلح على ضرورة توحيد جهود الأفارقة قصد التخلص مما تبقى من السيطرة الأجنبية على الأراضي الأفريقية.

وقد عبر أيضا عن البعد الإفريقي للثورة الجزائرية الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان يتولى قيادة الأركان في ذلك الوقت مذكرة أرسلها يوم 15 جويلية 1961م، لرئيس الحكومة المؤقتة تضمنت ملاحظات حول السياسة المطبقة تجاه إفريقيا منها عدم التنسيق الكافي مع غينيا وغانا ومالي في مسائل عدة منها تلك المتمثلة بالمفاوضات مع فرنسا خصوصا إذا علمنا أن هذه الدول الإفريقية كانت جدّ متحمسة لتحقيق الوحدة الإفريقية[2]

وقد ورد في مضمون هذه المذكرة أن الجزائر لها توجه إفريقي، وعليه أضاف العقيد بومدين أنه من غير الممكن أن الفضل الكبير لكفاح الشعب الجزائري في تحرير العديد من

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا، ص 28.
[2] المرجع نفسه، ص 30.

الأقطار الأفريقية، وأن الثورة الجزائرية لعبت دوراً تاريخيا في زعزعة أركان الإستعمار الفرنسي، وبالتالي السماح للأفارقة من إعادة بعث المجتمعات الإفريقية من جديد[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث المنعقد في مارس 1961م بالقاهرة قد مكن الدبلوماسية الجزائرية من القيام بهجوم دبلوماسي كبير للتصدي للمشاريع الكولونيالية الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء عن الجزائر.

وبالرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته دولتي النيجر وتشاد تجاه القضية الجزائرية، إلا أن كف فرنسا عن مطالبها بفصل الصحراء عن الجزائر في 5 سبتمبر 1961م قد جعل دولة النيجر تعيد النظر في موقفها من القضية الجزائرية، وتنضم للدول الآفروآسيوية التي تقدمت بعريضة لصالح الجزائر في الدورة 16 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن التأكيد عن البعد الإفريقي للثورة الجزائرية من قبل القيادة الثورية قد جعلها تكسب تأييد الكثير من الدول الإفريقية في مسألة إفشال المخططات الإستعمارية الفرنسية لاسيما تلك المتعلقة بفصل الصحراء عن الجزائر، وعلى هذا الأساس استقبلت الحكومة الليبية السيد كريم بلقاسم والسعيد محمدي، ونشرت بيانا رسميا أكدت فيه بإسم الشعب الليبي الشقيق مساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني ما في ذلك الصحراء، كما أصدرت كل من حكومة غينيا يوم 10 جويلية 1961م وحكومة مالي يوم 12 جويلية سنة 1961م نفس البيان الذي أصدرته الحكومة الليبية[2].

وفي هذا السياق وجه الرئيس الغاني كوامي نكروما[3] إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة بمناسبة ذكرى الخامس من شهر جويلية جاء فيها على الخصوص "إن حكومة غانا تؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأن السلم الحقيقي والنهائي في هذه البلاد لا يمكن إلا أن يكون مؤسسا على سلامة التراب الوطني"، وفي 22 أوت

---

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] كوامي نكروما ولد بغانا 21 سبتمبر 1909م، درس بالولايات المتحدة الامريكية، عرف بكفاحه السياسي في إطار الحركة الوطنية لغرب إفريقيا، زج به في السجن عام 1950م، وفاز حزبه بالانتخابات سنة 1951م، وأصبح وزيرا أولا، وبعد حصول غانا على استقلالها أصبح رئيسا للبلاد حتى 1966م.

1961م، أعلن الرئيس المالي السيد موديبوكيتا[1] خلال مهرجان شعبي بمدينة باماكو أن "حكومة مالي تعارض بشدة المشروع الاستعماري الرامي لإحداث جمهورية في الصحراء على حساب الدولة الإفريقية المجاورة"، وبعد هذا الإعلان بأيام انعقد في بلغراد مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي أكد عن تأييده المطلق لحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته على كل التراب الوطني بما في ذلك الصحراء[2].

وأمام تسارع الأحداث سعى الجنرال ديغول إلى حماية السياسة الفرنسية من الإفلاس وعقد ندوة صحفية بتاريخ 5 سبتمبر 1961م، وأعلن أنه يعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، وبعد أيام خطا خطواته الأخيرة عندما سلم بضرورة التفاوض السياسي مع جبهة التحرير الوطني على الاستقلال[3].

وعليه يمكننا القول أن الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية فإن إنتمائها لهذه القارة قد ترسخ طيلة الثورة بعد استرجاع السيادة بالرغم من المحاولات البائسة للسلطات الإستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء عنها فوثيقة الصومام قد أشارت إلى أن الصحراء جزء من الجزائر، كانت فضاء مكن الشعوب الافريقية من تحقيق الوحدة قبل التواجد الإستعماري، وعليه يتوجب منح الصحراء دورها التاريخي كهمزة وصل بين إفريقيا السوداء، وشمال افريقيا[4]، أما مبدأ وحدة الشعوب الافريقية فكانت موضوع اهتمام القيادة الثورية لجبهة التحرير الوطني للتصدي للمشاريع الامبريالية الفرنسية في إفريقيا، وهذا ما ورد في صحيفة المجاهد التي كتبت مقالا بعنوان "إفريقيا بين وحدتين"، وأكدت على ما يلي: "لم تنقضي شهور قليلة على قيام المجموعة الفرنسية الإفريقية حتى بدأت تتآكل من الداخل بفعل التناقض الموجود بين رغبات شعوبها في الوحدة، وبين مطامع الإستعمار الذي لا يعيش إلا

[1] موديبوكيتا (1915-1977م) ولد في باماكو في 04 جوان 1914م، أول رئيس لجمهورية مالي ما بين 1960م بين 1968م، توفي 16 ماي 1977م في معتقل في باماكو.
[2] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 32.
[3] المرجع نفسه، ص 32.
[4] المرجع نفسه، ص 32.

في جو التفرقة والانقسام، وبدأت تنهد من الخارج تحت تأثير التيار الجارف للوحدة الإفريقية الحقيقية والتحرر التام"[1].

2. دور الثورة الجزائرية في دعم حركات التحرر:

1.2 أثار الثورة الجزائرية في التعجيل باستقلال أول المغرب العربي:

- **تونس:**

كان لثورة التحرير المباركة أثر مباشر في المفاوضات بين تونس وفرنسا، والتي استغلها الأخوة في تونس حيث تمكنوا من الحصول على وعد باستقلال الداخلي أولا، ثم المرور إلى إسترجاع السيادة كاملة بعد ذلك[2]، حيث مباشرة بعد إمضاء اتفاقية جينيف حول الهند الصينية، جويلية 1954، حيث توجه رئيس الحكومة الفرنسية بيير مانديس فرانس[3] إلى تونس رفقة المقيم العام جوان، وأعلن في تونس أن الحكومة الفرنسية مستعدة للإسراع في المفاوضات، والوصول إلى اتفاق لحل الأزمة في تونس، وفعلا تمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق يوم 03 جوان 1955م منح تونس استقلالا داخليا لمدة 20 عام، غير أن جناح صالح بن يوسف[4] في الحزب الدستوري رفض الإتفاق على إعتبار أنه لا يلبي طموح الشعب التونسي في الإستقلال، ولأنه لم يأتي إلا بعد إندلاع الثورة الجزائرية، ومن ثمة فإنه يعرف أساسا إلى الضغط على الثورة الجزائرية ومحاولة تطويقها وفصلها عن بعدها المغاربي[5]، وأمام الموجة الشعبية الواسعة في تونس الرافضة لسياسة خذ وطالب من جهة، وتزايد ضغط الثورة الجزائرية المتزايد في الصحراء بعد معركة هود شيكة بوادي سوف 10/09/08 أوت 1955م، وهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م، أي شمولية الثورة الجزائرية من جهة أخرى لجأت السلطات الإستعمارية الفرنسية لدعم موقف الحبيب بورقيبة وأنصاره في

---

[1] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 32.

[2] تبنى الحبيب بورقيبة سياسة خذ وطالب هذه السياسة رفضها أمينة العام في الحزب الدستوري صالح بن يوسف ودخلا في صراع، حيث رأى بن يوسف أن قبولها خيانة للنضال المغاربي.

[3] بيير مانديس فرانس (1907 -1982م) رئيس وزراء فرانسا ما بين 18 جوان 1954م حتى 23 فيفري 1955م.

[4] صالح بن يوسف (1907- 1961م) تولى الأمانة العامة للحزب الحر الدستوري الجديد كما تولى وزارة العدل في حكومة محمد تنسيق التفاوضية بين 1950 و1952م، عارض سنة 1955م الاستقلال الداخلي الذي قبل به بورقيبة، مما أدى إلى حدوث صدام بينهما، إختار عام 1956م، اللجوء إلى المنفى، اغتيل في ألمانيا عام 1961م.

[5] ورد في بيان أول نوفمبر 1954م التأكيد على البعد المغاربي للثورة الجزائرية وضرورة وحدة الكفاح.

مواجهة صالح بن يوسف وأتباعه الذين كانوا متأثرين بالنموذج الجزائري في المقاومة من أجل الحصول على الإستقلال الكامل، في حين كان التيار البورقيبي المدعوم من طرف فرنسا يسير في خط المفاوضات المرحلية ليصل في النهاية إلى قرار تجريد صالح بن يوسف من صفته كأمين عام للحرب الدستوري بتاريخ 09 أكتوبر 1955م[1].

إن جملة التطورات المذكورة على الصعيد الداخلي في تونس، مع التطور الحاصل على الساحة الميدانية في الجزائر شجعت الزعيم بورقيبة إلى التوجه نحو باريس ليطالب حكومة غي مولي[2]، بإستقلالا كاملا فكان له ما أراد وهذا التساهل الفرنسي سببه جحيم الثورة الجزائرية كما يؤكد ذلك منصف المرزوقي فيما يروى عن والده: "من كان يتصور، لما علمنا في ذلك اليوم الأغر من نوفمبر بإنطلاق الثورة أن المعركة ستكون بهذا الطول وبهذه الضراوة؟ هل تعلم أن اندلاع الثورة في الجزائر هو الذي جعل استقلالنا المزعوم بتلك السهولة النسبية لإن الإستعمار الفرنسي كان مستعدا لأن يزهد في تونس والمغرب ليحتفظ بالجزائر، ولماذا الآن المغرب العربي نسر جسمه الجزائر وجناحاه المغرب وتونس، ومن يملك الجسم يملك البقية"[3]، ومما تجدر الاشارة إليه أن السلطات الفرنسية لم تكن مستعدة للإستجابة لمطالب الشعب التونسي كما يؤكد ذلك الجنرال براي دي لاتور[4] المقيم العام في تونس حيث قال: "إن فرنسا ستبقى في تونس، حتى لو رفضت عروضها السخية"، لكنها غيرت موقفها إعتقادا منها أن معالجة المشكلة التونسية بهذه الطريقة الوحيدة سيمكنها من التفرغ لمواجهة الثورة في الجزائر، وهذا ما برّر به الكاتب المكلف بالشؤون المغاربية الآن سافري أمام منتقدي سياسة الحكومة من البرلمان الفرنسي عندما يقول: لو كنا في ظروف طبيعية لإشترطنا تفصيل وبيان معالم هذا التدخل قبل الاعتراف لتونس والمغرب بالاستقلال"، ويضيف قائلا: "ولكننا في الظروف الحاضرة لو تشددنا لفقدنا كل شيء، ولا

---

[1] في يوم الجمعة 07 أكتوبر 1955م بجامع الزيتونة أعتبر صالح بن يوسف أن اتفاق الحكم الذاتي لصالح فرنسا، ودعا إلى الكفاح لجانب الجزائر، بعد يومين الأحد 09 اكتوبر حصل بورقيبة على قرار من الديوان السياسي، وقام برفض صالح بن يوسف من الحزب.

[2] غي مولي (1905- 1975م) رئيس وزراء فرنسا ما بين 01 فيفري 1956م حتى 13 جوان 1957م.

[3] محمد البدوي المرزوقي (1912-1987م) والد منصف المرزوقي سياسي وصحفي محامي، كان من مؤيدي الحركة اليوسفية، نفي بأمر من الرئيس بورقيبة.

[4] بيار بوابي دي لاتور المقيم العام الفرنسي من 1954/11/15 حتى 1955/08/31م في تونس.

إستقل البلدان بدوننا أو ضدنا"، ثم يقول خاتما: "أين كانت ستؤدي بنا أية سياسة أخرى غير هذه؟ كيف ستكون عواقب صراع شامل؟ ولذا فسياستنا هذه هي الوحيدة الممكنة".

- **المغرب الاقصى:**

إن حديثنا عن تونس سابقا وهو ما تكرر في المغرب بفضل تأثير الثورة الجزائرية، حيث تراجعت السلطات الفرنسية في سياستها بالمغرب بعدما كانت قد نفت سلطان المغرب محمد الخامس 20 أوت 1953م وعينت مكانه ابن عمه العجوز ابن عرفة، لكن الأحداث تسارعت بعد تفجير الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954م، ثم أزداد لهيبها بعد نجاح هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م، والتي جاءت في الذكرى الثانية لنفي سلطان المغرب مؤكدا وحدة الكفاح بين الأقطار المغاربية، ليتم استدعاء الملك والاتفاق معه على الخطوط الأولى الممهدة لإستقلال المغرب عن طريق التفاوض لينتقل بعدها إلى المغرب، وتهدف السلطات الفرنسية من وراء هذا الإتفاق إلى قطع الطريق أمام عبد الكريم الخطابي الذي كان يرفض ما وصلت إليه الإتصالات بين فرنسا والمغرب، وذلك لإنه باندلاع الثورة التحريرية في الجزائر أصبح الوضع الفرنسي حرجاً للغاية، في ظل بوادر توحيد جبهة المقاومة للأقطار المغاربية ضد الاستعمار الفرنسي تتبلور بشكل رأت فيه فرنسا أمراً لابد من القضاء عليه بشتى الطرق والوسائل حتى وإن كان الثمن التخلي عن المغرب بصفة نهائية.

وتجسيدا لمخططها وللإتفاق مع محمد الخامس، عاد هذا الأخير ثانية إلى فرنسا مطلع عام 1956م أعلن بموجبه استقلال المملكة المغربية[1]، ومن هنا يظهر بوضوح أثر تفجير الثورة الجزائرية في تخلي فرنسا عن المغرب، والتسريع بمنحها الإستقلال الكامل بما يضمن بصورة أو بأخرى عدم قيام تلاحم ثوري بين الجزائر والمغرب حسب توجهات عبد الكريم الخطابي التي من شأنها أن تنسف الجهود الفرنسية الهادفة للقضاء على الثورة الجزائرية.

[1] يحتفل الشعب المغربي يوم 18 نوفمبر من كل سنة بتاريخ الإستقلال، حيث تم الإتفاق مع فرنسا في شهر مارس عام 1956م، ثم مع اسبانيا في شهر أفريل 1956.

- **ليبيا:**

لقد بدأت المفاوضات بين المملكة الليبية السنوسية وفرنسا الاستعمارية غداة إنشاء المملكة يوم 24 ديسمبر 1951م بالجلاء عن فزان، غير أن فرنسا كعادتها ظلت تماطل واستمرت المفاوضات ما يقارب أربع سنوات، ولم يجلس الطرفان حول طاولة التوقيع على وثيقة الجلاء إلا بعد 10 أوت 1955م، ولولا خطورة الوضع في الجزائر، وخاصة خلال هذه السنة لواصلت فرنسا تماطلها، وليس بعيداً أن تتراجع عن تعهداتها بدليل أن فرنسا وبرلمانها لم يصادق على المعاهدة المذكورة إلا في 22 نوفمبر 1956م، ومعنى ذلك أن فرنسا ومؤسستها البرلمانية أكرهت على التسليم بالأمر الواقع نتيجة ضغط الثورة الجزائرية والدليل هو الصحافة الفرنسية المتحاملة على المجاهدين الجزائريين.

- **موريتانيا:**

إن تأثير الثورة الجزائرية المباركة قد عم كافة الأقطار المغاربية، ومنهم الشعب الموريتاني الذي واصل ضغطه على فرنسا لتعترف لهم بالسيادة والاستقلال، وبالفعل كان لهم ذلك، فقد أعلن استقلال موريتانيا عام 1960م.

2.2 آثار الثورة في التعجيل باستقلال دول المشرق العربي:

تعدى صدى الثورة الجزائرية دول المغرب العربي ليؤثر في دول المشرق العربي، وهنا نذكر على سبيل المثال الثورة العراقية 1958م والإطاحة بالنظام الملكي في 14 جويلية 1958م، والتي أسسها الملك فيصل الأول تحت الرعاية البريطانية، وكذلك سوريا والتي توالت فيها الإنقلابات ضد أنظمة الحكم الخاضعة بطريقة أو بأخرى للنفوذ الفرنسي، كما ثار الشعب اليمني ضد الإنجليز من أجل تصفية الاستعمار وتوحيد شطري البلاد، كما لا نغفل على الأثر المباشر للثورة الجزائرية في الفشل الدبلوماسي الذي لحق بفرنسا وبريطانيا بسبب العدوان الثلاثي على مصر الإنجليزي، الصهيوني، الفرنسي في قناة السويس عام 1956م[1].

[1] الانذار السوفياتي للعواصم الثلاث المعتدية لندن، باريس، تل أبيب كان نصراً دبلوماسيا لمصر وحركات التحرر.

2.3 آثار الثورة على أفريقيا:

تعتبر الثورة الجزائرية مفخرة الأفارقة لإنها رفعت رؤوسهم عالية بعد أن حاول الاستعمار الفرنسي أن يقتل فيهم روح المقاومة، وراحت فرنسا تروج للرسالة الحضارية لها، وأنها جاءت من أجل تطوير أفريقيا وإخراجها من التأخر والتخلف إلى التقدم والحضارة، وظل هذا الفكر ساري المفعول حتى تفجير الثورة الجزائرية حينها أقتنع الأفارقة بحقهم في تقرير مصيرهم واستعادة حقوقهم المسلوبة، وهنا يمكن الجزم بأن ثورة نوفمبر الخالدة ألهمت شعوب أفريقيا وأعادت لهم الثقة بأنفسهم.

كما يمكن أن نلمس الأثر الواضح للثورة الجزائرية في إستقلال إفريقيا، حيث حاولت فرنسا التفرغ للثورة الجزائرية من خلال معالجة مشاكل المستعمرات الأخرى في القارة، والتي ألهمتها ثورة الجزائر، وراحت هي كذلك تطالب بالحرية والاستقلال مستغلة ظروف فرنسا، وهنا نذكر رد فعل الشعب الغيني عام 1958م، والتي تعتبر بداية مسيرة أفريقيا نحو الإستقلال والتحرر، حيث اضطر الجنرال ديغول للإعتراف بإستقلال غينيا[1]، كما حاول ديغول حفظ ما تبقى من شرف فرنسا في إفريقيا من خلال المناورة الجديدة المسماة الإتحاد الفرنسي حتى لا يخسر كل شيء، ويوفر لفرنسا إمكانيات القضاء على الثورة الجزائرية، ولكن العكس هو ما حدث، فبعد تجربة غينيا الناجحة عام 1958م، أخذت باقي الشعوب الأفريقية تطالب بحقها في التحرر، وإنتشرت العدوى في كامل المستعمرات الفرنسية في وسط وغرب أفريقيا، وإضطرت فرنسا أن تسلم بإستقلالها بالجملة، فزيادة على إستقلال أربع مستعمرات فرنسية أمضى رئيس وزرائها ميشال دوبري[2] عام 1960م في يوم واحد على إستقلال 12 دولة إفريقية نذكرها كالآتي:

- مستعمرة مالي.
- مستعمرة السينغال.
- مستعمرة فولتا العليا (بوركينا فاسو).

[1] أعلن استقلال غينيا 02 أكتوبر 1958م عن فرنسا.

[2] ميشال دوبري (1912-1996م) رئيس وزراء فرنسا بين (1959-1961م)، وكان قد شغل قبلها وزيرا للمالية، وبعدها وزيرا للخارجية.

- مستعمرة ساحل العاج (كوت ديفوار).
- مستعمرة الداهومي (البينين).
- مستعمرة إفريقيا الوسطى.
- مستعمرة تشاد.
- مستعمرة النيجر.
- مستعمرة الغابون.
- مستعمرة الكونغو.
- مستعمرة برازفيل.
- مستعمرة الكاميرون.

إن الفضل في هذا الزلزال التحرري يعود للثورة الجزائرية، والتي تمكن قادتها أن يدحروا فرنسا بنجاح واقتدار، وينهوا أسطورة فرنسا في إفريقيا، وهي حقيقة نستشفها من كلام موديبو كيتا: "إن حرب التحرير الجزائرية هي التي دفعت ديغول إلى تطويق بلداننا بالأحضان حتى يتفرغ للجزائر، وإذا كان ديغول قد إنتهى إلى التخلي عن غينيا أولا، ثم بقية البلدان الإفريقية بعد سنتين، فإنما فعل ذلك لأنه يعلم مدى خطورة العدوى".

3. دور الجزائر المستقلة في تحرير إفريقيا:

رغم أن الجزائر تعتبر من آخر الدول اللاحقة بركب التحرر بحكم طول فترة الثورة إلا أنها بعد الإستقلال مباشرة ساهمت بشكل كبير في تحرير إفريقيا من رواسب الإستعمار.

1.3 دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية (زيمبابوي):

تمكن حصر المساهمة الجزائرية في نصرة قضية زيمبابوي فيما يلي:

- التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد.
- السعي على مستوى هيئة الأمم المتحدة من أجل رفض الاعتراف بنظام الأقلية العنصرية في زيمبابوي.

• الدور الكبير في صدور لوائح وقرارات من طرف مجلس الأمن تدين بالنظام العنصري لا سيما تلك المتعلقة بإرسال الأسلحة إلى النظام العنصري، وكذا المعدات العسكرية وقطع كل الروابط الاقتصادية، وبصفة خاصة توريد البترول ومشتقاته.

كما ننوه بالخطاب الذي ألقاه الرئيس أحمد بن بلة[1] أمام الجمعية العام للأمم المتحدة سنة 1962م وضح من خلاله الموقف الثابت للجزائر في دعم حركات التحرر في إفريقيا عامة، وقضية إستقلال زيمبابوي بصفة خاصة حيث ورد في خطابه: "ستجعل الجزائر من القارة السمراء فضاء لتصفية الاستعمار"[2].

كما دعمت الجزائر زيمبابوي بالمال والسلاح، إضافة الى تدريب الكوادر بالجزائر، وهنا نذكر العقيد شيراندا كان من بين الضباط الذين تلقوا تدريبا عسكريا بالجزائر، وبعد الإستقلال مباشرة شغل منصب ضابط سامي في القوات المسلحة الزيمبابوية.

كما كانت الجزائر وراد صدور العديد من اللوائح الأمية التي اعتبرت الوضع في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) مهدداً للأمن والسلام العالميين، ونتوقف هنا عند القرار الصادر عام 1966م والذي كان من أهم القرارات التي أدانت النظام العنصري في زيمبابوي، وواصلت الجزائر والمجموعة الأفريقية على مستوى هيئة الأمم المتحدة ضغطها على النظام العنصري لإضعافه من جهة والضغط على الدول المترددة في تطبيق العقوبات ضد نظام زيمبابوي من جهة أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال ونظام جنوب أفريقيا العنصري، ولعل أبرز تلك القرارات لائحة مجلس الأمن رقم 253 لعام 1968م، التي شاركت الجزائر في إعدادها باعتبارها عضواً غير دائم سنة 1968م، كما كان لعدم تطبيق بعض الدول للعقوبات التي سلطت على زيمبابوي خرقا للمادة 25 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة،

[1] أحمد بن بلة (1916-2012م) أول رئيس للجزائر المستقلة من 15 اكتوبر 1962م حتى 19 جوان 1965م، شارك في تفجير الثورة ويعتبر رمزاً وقائد الثورة أول نوفمبر 1954م.

[2] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير أفريقيا، مرجع سابق، ص 137.

وتواصل الدعم الجزائري لزيمبابوي حتى أصبح روبرت موغابي[1] رئيسا للوزراء ابتداء من 11 مارس 1980م، كما تم الإعلان عن الاستقلال زيمبابوي رسميا يوم 18 افريل 1980م[2].

2.3 دور الجزائر في تحرير ناميبيا:

على المستوى العسكري قامت الجزائر في سبيل دعمها للحركة التحررية الناميبية على تدريب المقاتلين الناميبين في الجزائر، إضافة إلى إرسال خبراء عسكريين في الميدان، ويعود تاريخ أول فوج من المقاتلين الناميبيين الذين تلقوا تدريبا عسكريا في الجزائر إلى سنة 1964م، وكان على رأس هذا الفوج ديمو هاممبو، كما قامت الجزائر بتزويد منظمة سوابو بالسلاح الذي كان يصلها عبر مصر ودولتي تانزانيا وزامبيا، أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فقد اعتمدت الجزائر عدة أساليب نذكر منها:

- فتح مكتب لمنظمة سوابو بالجزائر سنة 1963م، ومن أبرز ممثلي المنظمة الرئيس هيفيكو نيبي بوهامبا الذي مكث في الجزائر إلى غاية 1969م.
- وقوف الدبلوماسية الجزائرية وراء صدور الكثير من اللوائح الأممية لاسيما اللائحة 2145 سنة 1966م التي نصت على إنهاء الإنتداب على ناميبيا[3].
- المساهمة في هيئة الأمم المتحدة في تبني القرار الذي غير تسمية هذا الجزء من القارة السمراء من جنوب غرب أفريقيا إلى ناميبيا.
- مساعدة ناميبيا في المحافل الدولية لاسيما في محكمة العدل الدولية التي أعطت رأيا استشاريا حول قضية ناميبيا سنة 1971م، وأوصت بأن استمرار وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا غير قانوني.

---

[1] روبرت موغابي (1924-2019م)، أول رئيس حكومة لزيمبابوي وثاني رئيس لها (1987-2017م) يعتبر من رموز التحرر وأحد قادة حركة عدم الإنحياز.

[2] دعم الإنفصال عن المملكة المتحدة منذ 11 نوفمبر 1965م إلا أن الإستقلال الرسمي يوم 18 نوفمبر 1980م بعد إنهاء التمييز العنصري وانهاء حكم الأقلية البيضاء.

[3] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 150.

3.3 دور الجزائر في تحرير جنوب افريقيا:

يمكن إعتبار سنة 1955م بداية العلاقات بين حزب المؤتمر الإفريقي وجبهة التحرير الوطني وذلك عندما إلتقى وفد من جنوب إفريقيا يقوده موزيس كوتان بمناضلين من المغرب العربي بما فيهم جزائريين بالقاهرة تحضيراً للمشاركة في مؤتمر باندونغ[1].

وقبل استقلال الجزائر زار الزعيم نيلسون مانديلا الجزائر في مارس 1962م، وأكد أن مصير الجزائر شبيه بمصير جنوب إفريقيا لأن في البلدين أقليتين أوروبيتين تتحكمان في المسائل الاقتصادية والسياسية، كما إلتقى نيلسون مانديلا بالرئيس أحمد بن بلة بعد خروجه من السجن، والذي تعهد له بمساعدة جنوب إفريقيا ماليا وعسكرياً[2].

كما تؤكد المصادر أن الزعيم مانديلا تلقى تدريبا عسكريا بالجزائر وأحيطت زيارته بالسرية التامة لأسباب ودواعي أمنية، وذلك بناءاً على أوامر صادرة عن الرئيس الراحل هواري بومدين[3].

ومن الأساليب السياسية التي اعتمدتها الجزائر لنصرة قضية جنوب أفريقيا فتح مكتب لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالجزائر، أشرفت عليه شخصيات جنوب إفريقية تميزت بنضالها ضد سياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل نظام جنوب إفريقيا العنصري، وكان من أبرزها روبرت ريشا، وجوبي ماكاتيني المسؤول عن العلاقات الخارجية في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي خلف ريشا سنة 1966م، ثم جاء بعده "جودثري" جوزياه موتسيبي" ثم خلفه "جون أكاسنديلو" وانطلاقا من الجزائر كان هؤلاء يوضحون للرأي العام العالمي مشروعية كفاحهم، ويكشفون حقيقة النظام العنصري في جنوب إفريقيا، لما استفاد الكثير من كوادر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جوازات سفر جزائرية في تنقلاتهم وكان من أبرزهم الرئيس جاكوب زوما[4].

---

[1] مؤتمر باندونغ من 11 الى 24 أفريل 1955م حضرته 29 دولة مستقلة وسمي كذلك مؤتمر الإخاء الأفروآسيوي، انبثقت عنه حركة عدم الإنحياز.

[2] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 157.

[3] المرجع نفسه، ص 161.

[4] جاكوب زوما 1942م، رئيس جنوب إفريقيا (2009-2018م)، رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

في نهاية السبعينات فرضت الجزائر وجهة نظرها في اجتماع لجنة تحرير إفريقيا بطرابلس المنعقد في فيفري 1978م، حيث أكدت أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هو الممثل الوحيد والشرعي لشعب جنوب إفريقيا، كما يمكن أن ننوه بدور الجزائر في نصرة قضية جنوب إفريقيا على المستوى الدولي، وهذا من أجل تأمين الدعم والتأييد، وتحقيق أكبر قدر من الإجماع لفرض عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية على نظام جنوب إفريقيا العنصري، ليتخلى عن ممارساته العنصرية في هذا الجزء من قارة إفريقيا[1].

كما بذلت الجزائر مجهودات كبيرة على مستوى حركة عدم الإنحياز لدعم المواقف الإفريقية حيث نجحت الجزائر في جعل موقف حركة عدم الإنحياز متطابق مع موقف منظمة الوحدة الإفريقية تجاه قضية جنوب إفريقيا، كما تعاظم الدور الجزائري في أروقة هيئة الأمم المتحدة خاصة في مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومختلف أجهزة الهيئة الأممية[2].

وما يمكن التأكيد عليه أن دور الجزائر ساهم في عزل نظام برتوريا العنصري على الساحة الدولية، مما سيؤدي إلى تحقيق أهداف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على المدى القريب، وبالتالي إسترجاع سيادته ووضع نهاية لسياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل نظام برتوريا العنصري، كما كان لتكاثف الجهود التي بذلتها الجزائر في أروقة الأمم المتحدة مع مجهود حزب المؤتمر الإفريقي ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا الذي كان يأبي فكرة حق الشعب جنوب إفريقيا في الحرية، أثرها الإيجابي في رضوخ النظام العنصري في برتوريا لإرادة المجتمع الدولي بصفة عامة، وإرادة لأغلبيته لساحته في جنوب إفريقيا من جهة أخرى.

ونتيجة لعزل نظام برتوريا العنصري دوليا في المحافل الدلية شهدت الثمانينات اتصالات بين رجال الأعمال البيض وقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وعليه توجه وفد من رجال الأعمال البيض إلى لوزاكا وإلتقى بوفد من حزب المؤتمر الإفريقي، ليتم بعث المفاوضات بين الطرفين، وفي فيفري 1990م تم الإفراج عن الزعيم نيلسون مانديلا، وقررت حكومة

[1] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 170.
[2] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 170.

فريدريك ديكلبرك[1] السماح للأحزاب السياسية بممارسة النشاط السياسي في البلاد[2]، وفي جوان 1991م أعلنت حكومة فرديريك ديكليرك عن إلغاء التمييز العنصري، لتبدأ المفاوضات بين الحكومة والأحزاب السياسية الإفريقية[3].

[1] فريدريك ويليم دي كليرك ولد في 18 مارس 1936، سياسي وصحافي جنوب أفريقي وآخر رئيس أبيض لجنوب افريقيا امتدت ولايته ما بين (1989-1994م)، قام بعدة تعديلات أنهت نظام الإبارتايد، كما قام حوار مع المجلس الإفريقي القومي بقيادة نيلسون مانديلا أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق في البلاد، أدت هذه العوامل إلى تحصله على جائزة نوبل للسلام عام 1993م.

[2] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 178.

[3] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 178.

المحور الرابع: حركة عدم الإنحياز ودورها في دعم حركات التحرر

بدأت بواعث حركة عدم الإنحياز تظهر منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، حيث شهد العالم أكبر حركة تحررية في تاريخه المعاصر، تمثلت في استقلال جزء كبير من المستعمرات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فبدأت هذه الدول تطالب بمكان لها على المسرح العالمي نظرا للصراع الذي كان قائما بين المعسكرين، وتسعى لإيجاد أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الأجنبية بكافة صورها وأشكالها[1].

1- مفهوم عدم الإنحياز وعلاقته بالحياد الإيجابي:

1-1- مفهوم عدم الإنحياز:

الإنحياز هو الانتماء، أما عدم الإنحياز فهو سياسة تأخذ بها الدول بإرادتها الحرّة وبحقها في سلوك السياسة التي تراها مناسبة لمصلحتها في علاقاتها مع الدول الأخرى[2].

وهناك تعريف يرى أن مصطلح عدم الإنحياز هو: "سياسة ظهرت بوادرها في مؤتمر الصداقة الأفروآسيوية في باندونغ عام 1955م، وتبلورت في بلغراد أثناء المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الإنحياز عام 1961م.

وهناك تعريف آخر يرى: "أنه موقف سياسي تبنته دول العالم الثالث[3]، والتي ارتأت عدم الميل إلى أي من الكتلتين المتصارعتين في إطار الحرب الباردة، خوفا من أن يصيبها الخطر مرة أخرى، وأن تداهمها ويلات الحروب إذا انتمت لإحدى الكتلتين[4].

أما الآن سنورد مفهوم عدم الإنحياز لدى بعض أقطاب حركة عدم الإنحياز:

- يرى جمال عبد الناصر[5]: "أن عدم الإنحياز هو عدم الميل لأي من الكتلتين، وهو بهذا ليس سياسة تحاول الإبتعاد عن مشاكل العالم".

---

[1] إدوارد كاردل، يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الإنحياز، تر: ميلودي العزوزي مطابع بريفيدني بلغراد 1980م، ص 25.

[2] سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1972، ص33.

[3] العالم الثالث ظهر هذا المصطلح سنة 1952م من قبل Lucien Fabvre Afred Swy. ينظر: كلود ليوزو، وجيل منصرون، الاستعمار والقانون والتاريخ، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 109.

[4] محمد حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، مكتبة القاهرة الحديثة، 1969م، ص 03.

[5] جمال عبد الناصر من مواليد 15 جانفي 1918، نظم مجموعة الضباط الأحرار التي قامت بثورة ضد الملك فاروق سنة 1952م، ترأس مصر حتى 1970م، قام بتأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956م، يعتبر أحد أقطاب حركة عدم الإنحياز البارزين، قدّم مساعدات للجزائر في عهد الثورة، توفي في 28 سبتمبر 1970م، ينظر: سليم إلياس، موسوعة أحداث العالم قادة وأعلام، المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2005م، ص ص 32،33.

• أما جواهر لا ل نهرو فيري[1]: "أن سياسة عدم الإنحياز معناها البحث عن الأمن والسلام، والعمل من أجل تحقيق ذلك".

• أما تعريف جوزيف بروز تيتو[2] كما أورده مستشاره إدوارد كاردل في كتابه الجذور التاريخية لحركة عدم الإنحياز: "إن سياسة عدم الإنحياز قد ظهرت نتيجة حاجة كثير من الدول حديثة الإستقلال لمقاومة التيارات التي تدعو إلى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ خلال فترة الحرب الباردة من جهة، والحاجة إلى المحافظة وتدعيم استقلال هذه الدول مع العمل على توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى"[3].

• تعريف كوامي نكروما[4]: "تترجم سياسة عدم الإنحياز برفض الإنحياز لأية كتلة[5]".

• تعريف أحمد سوكارنو[6]: "إن سياسة عدم الإنحياز معناها تدعيم سياسة التعايش السلمي[7]".

1-2- مفهوم الحياد الإيجابي:

أ- لغـــة: الحياد من حايد محايدة، وحياد تعني لغويا جانب، وهي ضد إنحاز[8].

ب- اصطلاحا: الحياد في القانون الدولي هو الموقف الذي تتبناه وتتخذه إحدى الدول للبقاء خارج نطاق العمليات العسكرية، وعم التورط في خلافات الغير[1].

---

[1] جواهر لال نهرو من مواليد 14 نوفمبر 1889م من عائلة ثرية، ذهب إلى بريطانيا ودرس القانون هناك، وبعد عودته إلى الهند إتجه إلى السياسة وأعجب بغاندي، وتتلمذ على يديه، يعتبر من مؤسسي حركة عدم الإنحياز، يعد أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، توفي في 27 ماي 1964م. ينظر: جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، منشورات دار الآفاق الجديدة، لبنان، 1981م ص 05.

[2] جوزيف بروز تيتو من مواليد 25 ماي 1892م، سياسي، قام بتأسيس حكومة شيوعية في يوغسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك أصبح حاكم الدولة في عام 1948م، أعلن استقلال يوغسلافيا عن السيطرة السوفياتية، ضرب بهذا التصرف مثالا إتبعه الصين وبعض الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية، كما كان تيتو أول زعيم شيوعي يسمح لشعبه ببعض الحريات الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يعتبر أحد زعماء حركة عدم الإنحياز، توفي في عام 1980م. ينظر: سفيان الصفدي، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها، د ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص 258.

[3] مختار مرزاق، حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية (1983،1961م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 50.

[4] كوامي نكروما ولد في عام 1909م بغانا، ناضل من أجل استقلال بلاده عن بريطانيا، ترأس جمهورية غانا، بحيث أقام دولة ذات حزب واحد وأعطى للبلاد دستورا يخوله سلطات مطلقة، وفي عام 1966م حدث انقلاب قاده الجيش الأمر الذي أدى الى خلعه ثم نفيه إلى غينيا. ينظر: رؤوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار ومطابع المستقبل، مصر، 2002م، ص 257.

[5] علي يوسف الشكري، المنظمة الدولية والاقليمية والمتخصصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص 231.

[6] أحمد سوكارنو من مواليد 1901م، قام بمقاومة الإستعمار الهولندي، أعلن إستقلال إندونيسيا عام 1945م، ترأس الجمهورية الإندونيسية من 1945م إلى غاية 1967م، تعرض ثماني مرات لمحاولة الإغتيال، يعتبر أحد أقطاب حركة عدم الإنحياز البارزين. ينظر: محمد بوذينة، موسوعة أحداث العالم في القرن العشرين، منشورات محمد بوذينة، تونس، 2000م، ص 408.

[7] محمود شاكر، التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا واندونيسيا، المكتب الإسلامي، عمان، 1997م، ص 421.

[8] قاموس المنجد في اللغة والاعلام، ط 29، دار المشرق، بيروت، د س، ص 160.

هناك تعريف آخر يرى أن: "الحياد هو سلوك تعلن من خلاله دولة ما أنها غير معنية بنزاع معين، وتعتبر نفسها غير مرتبطة بأطراف النزاع، كما ترفض أن تستدرج في أي شكل من أشكال النزاع[2]".

1-3- أنواعـــــه:

- **الحياد السلبي:** هو الحياد التقليدي القديم، الذي كانت فيه الدول تتخذ العزلة والإبتعاد التام عن المنازعات الدولية[3]، مثل عزلة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جيمس مونرو.
- **الحياد الإيجابي:** هو مبدأ سياسي تنتهجه الدول التي ترغب في الحفاظ على استقلالها، والإسهام في السلام العالمي وهو لا يعني العزلة، بل ينطوي على أهداف سامية إذ ينادي بالتعاون لإبعاد شبح الحرب عن العالم، وقد انبثق هذا المبدأ عن المؤتمر الأفروآسيوي الذي عقد في باندونغ عام 1955م[4].

يتضح من خلال التعاريف السابقة لمفهوم عدم انحياز والحياد الايجابي أنه سياسة تبنتها دول العالم الثالث، والتي ارتأت عدم الميل إلى أي من الكتلتين المتصارعتين، وحيادها هذا ليس سلبيا يبتعد عن مشاكل العالم بل ايجابي رافض لسياسة هذه المعسكرات.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح ظهر لأول مرة في مؤتمر باندونغ عام 1955م، وكانت الهند أول من تبنى هذه السياسة، فقد دافع جواهر لال نهرو عن هذه السياسة في قوله: "إن الهند لن تنتمي إلى أي من المعسكرين الجبارين لأن ذلك يعني ضياع شخصيتها"[5].

كذلك لما عقد لقاء بريوني الذي جاء عقب مؤتمر باندونغ، والذي انعقد في جويلية عام 1955م، استعمل هذا المصطلح أيضا من قبل الزعماء الثلاثة جوزيف بروز تيتو، جواهر لال نهرو، جمال عبد الناصر حيث قالوا: "إننا وقفنا في الحرب الباردة التي اعترضت التعاون الدولي موقفا إيجابيا موضوعيا، يقوم على الإمتناع في إتخاذ سياسة من شأنها

---

[1] أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2004م، ص 169.

[2] ألان بلانتي في السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية، تر: نورالدين خندودي، د ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2006م، ص 96.

[3] محمد حلمي مصطفى، مرجع سابق، ص 97.

[4] Samohi waqfa Allah, A dictionary of diplomacy and international affairs, library du Lebanon, beirut, p 280.

[5] عبد المنعم زنابيلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1977م، ص 143.

توسيع الهوة بين المعسكرين، وإزدياد حدّة التوتر الدولي، فكانت سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الإنحياز وسيلتنا لذلك"[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أنه أثناء الاجتماع التحضيري الذي عقد بالقاهرة في 05-13 جوان عام 1961م، والذي تم فيه الإتفاق على عقد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الإنحياز، ألا وهو مؤتمر بلغراد عام 1961م، ففي هذا الاجتماع إتفق الزعماء جمال عبد الناصر، جوزيف بروز تيتو وأحمد سوكارنو، على استعمال لفظ عدم الإنحياز وحده وتجريده من مصطلح الحياد الإيجابي، ومن هنا أصبح يستعمل مصطلح عدم الإنحياز في مؤتمرات حركة عدم الإنحياز[2].

2- ظروف وأسباب نشأة حركة عدم الإنحياز:

هناك عدة ظروف وأسباب مجتمعة مع بعضها البعض، أدت إلى ظهور حركة عدم الإنحياز على مسرح العلاقات الدولية نذكر منها:

- مؤتمر شعوب إفريقيا وآسيا التمهيدية التي سبقت مؤتمر باندونغ.
- أقسام العالم إلى معسكرين غربي رأسمالي وشرقي شيوعي، والصراع القائم بينهما، حيث وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية برز صراع عالمي جديد، حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة العزلة، وسعي هذه الأخيرة للحفاظ والدفاع عن النظام الرأسمالي عن طريق تبنيها للمشاريع الاقتصادية، كمشروع مارشال عام 1947م[3]، والهيمنة العسكرية عن طريق الحلف الأطلسي[4] منذ عام 1947م، وبالمقابل قام الاتحاد السوفياتي برد فعل مماثل لدعم الأنظمة الشيوعية ومقاومة التغلغل الأمريكي، فأنشأ الإتحاد السوفياتي مع الدول السائرة في فلكه منظمة الكوميكون عام 1949م[5]،[1] وحلف وارسو عام 1955م[2].

---

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد حلمي مصطفى، مرجع سابق، ص 144.

[3] مشرع مارشال تمثل هذا المشروع في الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال في جوان عام 1947م، وأعلن فيه عن تقديم 13 مليار دولار لدول أوروبا الغربية لمساعدتها على إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية. ينظر: محمود ممدوح ومنصور مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، د س، ص 250.

[4] حلف الشمال الأطلسي تم التوقيع على معاهدة الحلف الأطلسي في أفريل 1949م، يضم كل من بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، الو م أ، كندا، الدنمارك، إيسلندا، إيطاليا، النرويج، البرتغال، تركيا، اليونان، ألماني، إسبانيا، والعديد من الدول بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. ينظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991م، ص 346.

[5] منظمة الكوميكون أو ما يعرف بمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الإشتراكية أنشأ في جانفي 1949م، وقد ضمت هذه المنظمة في عضويتها إلى جانب الإتحاد السوفياتي، بلغاريا، رومانيا، المجر، بولندا، وكان الهدف من إنشائها هو التنسيق بين الدول الإشتراكية في المجال الاقتصادي وتبادل الخبرات، وتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء

ونتج عن هذا الصراع السباق نحو التسلح الذي أصبح يهدد البشرية، ومنها دول العالم الثالث التي قررت عدم الإنحياز إلى أي من المعسكرين، ومطالبتها بالكف عن هذا الصراع.

• إنتشار حركات التحرر حيث تميّز القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه بزيادة حركات التحرّر[3]، فظهرت في العالم موجة من حركات التحرر في قارات آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ونظرا للظروف الإستعمارية المتشابهة التي عاشتها هذه الحركات التحررية، بدأت تشعر بضرورة وحتمية وحدة مصيرها، فتوحدت في البداية قاريا ثم أصبحت على المستوى الأفروآسيوي[4].

• إقحام دول العالم الثالث في الصراع القائم بين المعسكرين، بحيث أصبحت أراضيها مسرحا له، ومن مظاهر ذلك الأزمات كأزمة السويس عام 1956م، والأحلاف كحلف جنوب شرق آسيا عام 1954م[5]، وحلف بغداد عام 1955م[6]، والمشاريع كمشروع مارشال عام 1947م، وإيزنهاور عام 1957م[7]، وذلك تمهيدا لاحتواء هذه الدول أي دول العالم الثالث وتكريس الاستعمار فيها واعتبارها كمناطق نفوذ.

ينظر: أحمد وهبان وممدوح نصار، التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 220.

[1] حلف وارسو تشكل هذا الحلف بغرض مواجهة الحلف الاطلسي وقد جاء على إثر المؤتمر الذي عقد في وارسو عاصمة بولونيا ما بين 11 و14 ماي عام 1955م، الذي ضم الاتحاد السوفياتي، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، المجر، صدر من خلاله اتفاق تعاون ومساعدة متبادلة وتوحيد القيادة العسكرية بين تلك الدول، وسمي هذا الحلف بحلف الصداقة والمساعدة والتعاون. ينظر: رشيد البرّاوي العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1972م، ص 215.

[2] عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، د ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص 151.

[3] حركات التحرر تهدف إلى التخلص من الظلم والاستبداد والهيمنة الأجنبية، أيضا هي عبارة عن رفض الاستعمار بمختلف أشكاله، وتتمثل في المقاومة السياسية، أو المقاومة المسلحة، أو هما معا. ينظر: يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، د ط، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص 133.

[4] جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، بيروت، 1983م، ص 313.

[5] حلف جنوب شرق آسيا تم التوقيع عليه في مانيلا في سبتمبر 1954م، ضم في عضويته كل من الو م أ، بريطانيا، فرنسا، نيوزيلاندا، باكستان، الفلبين، تايلاندا، وكانت إقامة هذا الحلف استراتيجية هدفت من ورائها أمريكا والدول الدائرة في فلكها، إلى المحافظة على مستعمراتها، بحيث رأت أن الأمن الجماعي يعتبر أفضل وسيلة للمحافظة على المنطقة. ينظر: رشيد البراوي، العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1973م، ص 211.

[6] حلف بغداد أنشأ في فيفري عام 1955م وضم كل من العراق، تركيا، بريطانيا، باكستان، إيران، الو م أ كعضو ملاحظ وهدف هذا الحلف تطويق الإتحاد السوفياتي، وقطع طريق الشرق الأوسط أمامه، وبعد نجاح ثورة العراق عام 1958م انسحب العراق وأصبح مقر الحلف أنقرة تركيا، واتخذ اسم الحلف المركزي. ينظر: ممدوح محمود ومنصور مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، ص 360.

[7] مشروع إيزنهاور جاء في عام 1957م، مثل تعهد من جانب الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة الدول العربية التي تتعرض للتهديد من جانب القوى الاشتراكية، أو التدخل من خلال إمدادها بالمساعدات الاقتصادية، أو الدعم العسكري بتقديم الأسلحة، وقد قبلت المشروع دول حلف بغداد، ورفضته مصر وسوريا والاردن. ينظر: عوني عبد الرحمان السبعاوي، التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، الأردن، 2010م، ص 289.

• محاولات التقارب والتضامن بين شعوب دول العالم الثالث، والتي تجسدت في مؤتمر باندونغ عام 1955م، الذي ضمّ 29 دولة اتفقت على مبادئ أصبحت أرضية فيما بعد لحركة عدم الإنحياز عند تأسيسها في مؤتمر بلغراد عام 1961م[1].

• مشكلة التبعية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية نالت الكثير من دول العالم الثالث استقلالها السياسي، فوجدت نفسها أمام مشاكل لا حدود لها في شتى الميادين وكان أخطرها مشكل التبعية الاقتصادية، حيث كانت الشركات الاحتكارية التابعة للدول الاستعمارية تستغل موارد دول العالم الثالث، إضافة إلى ذلك أنها تدرك أن استقلالها السياسي لن يكون كاملا إلا إذا تحررت اقتصاديا، لهذا اتحدت هذه الدول لتدعيم استقلالها الاقتصادي.

• مؤتمر بلغراد التأسيسي عام 1961م الذي عقد في 01-06 سبتمبر عام 1961م ببلغراد عاصمة يوغسلافيا بناءا على دعوة الرئيس اليوغسلافي تيتو، جمال عبد الناصر، احمد سوكارنو وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن تأسيس حركة عدم الإنحياز[2].

3- مقومات حركة عدم الإنحياز:

3-1 مبادئ حركة عدم الإنحياز:

• إتباع سياسة مستقلة قائمة على التعايش السلمي وعدم الإنحياز، وتبنى مواقف مؤيدة لهذه السياسة.

• تأييد ودعم حركات التحرر.

• عدم الانتماء إلى أي حلف عسكري جماعي، تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى[3].

• يجب ألا تكون الدولة الغير المنحازة طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى، لكن هذا المبدأ فقد أهميته عند إقدام بعض الدول غير المنحازة على توقيع اتفاقيات مع دول كبرى، فمثلا هناك اتفاقيات بين:

- مصر الاتحاد السوفياتي عام 1971م.
- الهند الاتحاد السوفياتي عام 1971م.
- العراق الاتحاد السوفياتي عام 1972م.
- سوريا الاتحاد السوفياتي عام 1980م.

---

[1] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر: عبد القادر شاهين دار الفكر، دمشق، ص 55.

[2] عبد المنعم زنابيلي، مرجع سابق، ص 169.

[3] محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص 91.

• يجب ألا تكون الدولة الغير منحازة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها[1].

3-2 أهداف حركة عدم الإنحياز:

ترمي حركة عدم الإنحياز إلى تحقيق الأهداف التالية:

• مناهضة الامبريالية والعنصرية بجميع أشكالها، ومقاومة الاستقطاب الذي تحاول أن تمارسه الدول الكبرى على الدول الصغرى.

• تحقيق التعايش السلمي وإرساء السلام العالمي.

• القضاء على الاستعمار بمختلف أشكاله[2].

• تسوية النزاعات الموجودة بين أعضاء الحركة بالطرق السلمية، لأن قدرتها على حل هذه النزاعات يكسبها مصداقية عالمية، وبالتالي تتمكن الحركة من التأثير في الأحداث الدولية، أما عجز الحركة من حل هذه النزاعات، فسيضعف موقفها في القضايا الدولية.

• تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التعاون الدولي والتكامل.

• تغيير العلاقات الدولية وبناء مجتمع دولي يسوده الأمن والسلام، والتعاون المتوازن، والتكامل بين الشعوب في جميع المجالات، والتخلص من هاجس الحروب بمعنى إرسال السلام العالمي.

لكن مع تطور الأحداث وتصدع المعسكر الشيوعي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ظهر هدف جديد للحركة وهو العمل من أجل الحفاظ على وجودها ومواجهة النظام الدولي الجديد[3].

3-3 العضوية في حركة عدم الإنحياز:

إن العضوية في حركة عدم الإنحياز تخضع لشروط رغم مطالبة بعض الدول الأعضاء بأن تكون العضوية مفتوحة وميسرة، وهذه الشروط تم إقرارها في المؤتمر التحضيري لانعقاد مؤتمر بلغراد عام 1961م، والذي عقد بالقاهرة في 05-13 جوان عام 1961م، وهي أن تكون الدولة قد نهجت سياسة استقلالية مبنية على التعايش السلمي وعدم الإنحياز.

• مساندة حركات التحرر.

---

[1] علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1991م، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006م، ص 68.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، 2010م، ص 240.

[3] إدوارد كاردل، الجذور التاريخية لعدم الإنحياز، مرجع سابق، ص 70.

- عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى.
- ألا تكون الدولة عضوا في اتفاقيات ومعاهدات عسكرية ثنائية مع دولة من الدول الكبرى.
- ألا تكون الدولة قد منحت قواعد عسكرية لدولة أجنبية[1].

لكن رغم هذه الشروط تم فتح باب العضوية أمام عدد ممكن من الأعضاء، حيث لم يستثنى من تلك العضوية إلا الدول المنخرطة في حلف الأطلسي، وحلف وارسو، وهذا ما يفسره التصاعد المستمر في عدد الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمرات الحركة[2].

4- موقف قوى الصراع الدولي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من حركة عدم الإنحياز:

لقد مرت مواقف الكتلتين الشرقية والغربية إزاء بروز حركة عدم الإنحياز، بمرحلتين اختلفت فيهما مواقف الكتلتين اتجاه الحركة بالسلب والإيجاب، ففي الوقت الذي تميزت فيه مواقفهما بإدانة الحركة في المرحلة الأولى من ظهورها، نجد أنهما قد غيرتا مواقفهما التي تمثلت في التنافس الشديد بينهما على تأييدها بهدف احتوائها واستعمالها ضد بعضهما البعض[3].

4-1 موقف الاتحاد السوفياتي:

لقد أنكر الاتحاد السوفياتي في البداية إمكانية قيام طرف ثالث في العلاقات الدولية، ووصف سياسة عدم الإنحياز بأنها مشبوهة، ويبدو أن هذه النظرة السوفياتية مستمدة إلى حد كبير من نجاح الثورة الشيوعية في الصين، فقد أدت إلى تقوية اعتقاد القادة السوفيات، والحركة الشيوعية العالمية بأن حركات التحرر في المستعمرات لا يمكن أن تحقق أهدافها في التصفية النهائية لجميع آثار السيطرة الاستعمارية إلا تحت الزعامة السوفياتية[4]، غير أن تبني الاتحاد السوفياتي لسياسة التعايش السلمي، أدى إلى تغيير نظرته تجاه فكرة عدم الإنحياز، بحيث أصبح أكثر تقبلا لهذه الفكرة، من خلال سعيه إلى تدعيم علاقاته بالدول الأفرو آسيوية، ومساندة قضاياها التحررية، وبرز هذا التقارب في اتجاهين متوازيين:

---

[1] علي صبح، مرجع سابق، ص 70.
[2] سامي منصور، مرجع سابق، ص 63.
[3] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 66.
[4] إسماعيل صبري مقلد، السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية، مجلة السياسة الدولية، ع2، القاهرة، 1966م، ص ص 19، 20.

أولهما: بذل المعونات الاقتصادية والمساعدات لهذه الدول بتسهيلات كبيرة، لمساعدتها على تطوير اقتصادياتها[1].

يقول أحد أعضاء الحزب الشيوعي، إن الإتحاد السوفياتي له قدرة واسعة على تفهم وإجباته الدولية كدولة اشتراكية، إن هذا الواجب يتلخص أساسا في إمداد الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والتي لم تندمج بعد في الاقتصاد الإشتراكي العالمي، بالمساعدات بهدف تثبيت استقلالها سياسيا واقتصاديا[2].

لقد استهدف الإتحاد السوفياتي بهذه المساعدات كسب صداقة هذه الشعوب ومساعدتها على تطوير نفسها الى الحد الذي يجعلها تشارك على قدم المساواة في حل جميع المسائل الدولية الكبرى، تمهيدا لربطها به على المدى الطويل[3].

ثانيا: تأييد وجهة نظر الدول الحديثة الاستقلال في رفضها للأحلاف والتكتلات العسكرية، والتأكيد على أنها وسيلة استعمارية للضغط على هذه الشعوب، والزج بها في مضمار الحرب الباردة، وقد تركزت الدبلوماسية السوفياتية في هذا الوقت على تأييد وجهة نظر الدول حديثة الاستقلال[4] في البقاء بعيدا عن هذه الأحلاف، وبرز ذلك مثلا في تأييد موقف مصر ضد حلف بغداد، ثم جاءت الخطوة الثانية بعد هذا الحلف في تمويل مصر بالأسلحة، أو ما يعرف بصفقة الأسلحة التشيكية وحين وقع العدوان الثلاثي على مصر، وقف ضده واعتبره محاولة لاستعادة السيطرة الغربية على المنطقة وفي أعقاب أزمة السويس أيّد الاتحاد السوفياتي الموقف العربي ضد مبدأ إيزنهاور، باعتباره محاولة استعمارية أمريكية للقضاء على استقلال شعوب هذه المنطقة[5].

إن التماثل في الأهداف بين هذه الدول، ودول المعسكر الاشتراكي في البحث المشترك عن السلام، ومعارضة الحروب يشكل أحد جوانب التقارب بين الاثنين، وبدون شك فان الدول الحديثة الاستقلال كانت تشعر بانها اكثر قربا من الاتحاد السوفياتي إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا عن الغرب[6]، ومنذ ذلك الوقت أخذ السوفيات يؤيدون حركات التحرّر سواء بتقديم المساعدات المادية لها أو التصويت لصالح قضاياها في الأمم المتحدة وبرز

---

[1] عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 59.
[2] إسماعيل صبري مقلد السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية، مرجع سابق، ص 22.
[3] علي صبح، مرجع سابق، ص 67.
[4] اسماعيل صبري مقلد، السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية، مرجع سابق، ص 60.
[5] عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، د ط، الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 1971م، ص 57.
[6] توفيق سعد حقّي، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، 2000م، ص 324.

هذا الموقف بشدة إثر انعقاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية بموسكو عام 1961م، حيث أوصى في قراراته على تقديم الدعم للدول المناضلة ضد الاستعمار الغربي، وما شجّع المؤتمر على إتخاذ هذا القرار هو الصراع السوفياتي الصيني، وقطع الطريق على الغرب لتحقيق أية مكاسب بشأن علاقاتها مع دول عدم الإنحياز التي تناهض الاستعمار والامبريالية[1].

4-2 الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كان اهتمام الكتلة الغربية في ظل صراعها مع الشرق هو إبعاد دول العالم الثالث عن دائرة النفوذ السوفياتي، أو ما يسميه المفكرون الغربيون الزحف الشيوعي، لذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة خلال سنوات الخمسينيات لقبول خط سياسي مستقل، والذي هو في نظرها إضعاف للمعسكر الغربي ولهذا فهي عارضت في البداية حركة عدم الإنحياز[2]، حيث اعتبر وزير خارجية أمريكا الأسبق جون فوستر دالاس سياسة عدم الإنحياز واعتبرها لا أخلاقية وقصيرة النظر معتقدا أنه من الوهم بأن بلدا ما قادر على ضمان أمنه عندما يكون غير مكترث بمصائر الآخرين ن ولم تكن وجهة النظر هذه مقتصرة على دالاس وحده بل شاركه في ذلك كل من الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور ونائبه رتشارد نكسون[3]، والملاحظ أن المعارضة الغربية وخاصة الأمريكية لسياسة عدم الإنحياز لم تتوقف عند مستوى الإدانة، بل حاولت الضغط على الدول المحايدة لإدخالها في أحلافها العسكرية على نحو ما حدث بعد أزمة قناة السويس، فقد حاولت منذ 1956م، بعد الهزيمة الفرنسية الانجليزية الإسرائيلية في قناة السويس تطبيق مبدأ إيزنهاور، المتمثل في سياسة ملأ الفراغ والذي سعى دالاس لتطبيقه عن طريق الضغط على دول المنطقة للدخول في حلف بغداد، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل[4].

ومع مجيء الرئيس الأمريكي جون كينيدي إلى الحكم في الو م أ، حدث تحول كبير في سياسة هذه الأخيرة أي تجاه سياسة عدم الإنحياز، فقد اعترف كينيدي بالعطاء الايجابي الذي يمكن ان تقدمه حركة عدم الإنحياز لحل المشكلات العالمية، خاصة بعد أن تأكد له بان عدم الإنحياز لا يساوي ولا يشكل خطا مواليا للشيوعية، والواقع أن هذا التطور في

---

[1] توفيق سعد حقّي مرجع سابق، ص 324.
[2] سامي منصور، مرجع سابق، ص 11.
[3] علي صبح مرجع سابق، ص 66.
[4] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص 130.

الموقف الأمريكي لم يظهر حيال عدم الإنحياز، إلا بعد حدوث التعايش بين الشرق والغرب وتفاقم النزاع الصيني السوفياتي[1].

يتضح مما سبق أن التغييرات التي طرأت على مواقف الكتلتين إدانة احتواء إزاء سياسة عدم الإنحياز ما هو الا موقف تكتيكي نتج أساسا عن تنبه المعسكرين إلى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من جراء احتواء هذه الدول، فقد وجد السوفيات فيها ما يساعد الدول الأفرو آسيوية على الخلاص من الاستعمار الغربي، وانتهاج سياسة حرة، في حين وجد الأمريكيون فيها ما يساعد هذه الدول على مكافحة الشيوعية وعدم الانزلاق نحو المعسكر الشرقي، كما تبيّن للمعسكرين معا أن دول عدم الإنحياز يمكن أن تلعب دور الوسيط في حلّ بعض الخلافات التي قد تنهض بينهما[2].

فالدّور الذي لعبته الهند في إنهاء الحرب الكورية، وفي عقد اتفاقيات جنيف الخاصة بالهند الصينية يدل على أن سياسة عدم الإنحياز ليست تلك السياسة السلبية، وليست مجرد حياد بين الباطل والحق بل تتجاوز ذلك بالوقوف الى جانب الحق، كما تراه الدولة المحايدة وليس كما تراه الدول الكبرى[3].

5- دور حركة عدم الإنحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني:

تعتبر حركات التحرر الوطني والقومي من السمات الرئيسية المميزة للقرن العشرين، وخاصة النصف الثاني منه، إذ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت في العالم موجات من حركات التحرر في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ونظرا للظروف الاستعمارية المتشابهة التي عاشتها هذه الحركات التحررية بدأت تشعر بضرورة وحتمية وحدة مصيرها، الأمر الذي جعلها تلتقي وتتحد ضد الاستعمار والامبريالية وقد كان لقاؤها في البداية قاريا، ثم أصبح على المستوى الأفرو آسيوي، وفيما بعد على مستوى العالم الثالث ككل، ومنذ بداية الستينات أصبح على مستوى العالم كله، حيث تمثل في تحالف حركات التحرر الوطني والقومي مع المعسكر الاشتراكي ضد المعسكر الرأسمالي الامبريالي.

---

[1] عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 62.

[2] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 90.

[3] المرجع نفسه، ص 90.

ومما شجع هذه الحركات التحررية في نضالها هو تزايد قوى ونفوذ الكتلة الاشتراكية في العالم، خاصة بعد انتصار الثورة الاشتراكية في الصين[1]، وظهور الحركة الأفرو آسيوية مع انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955م، حيث خصصت الدول الأفرو آسيوية ودول حركة عدم الإنحياز فيما بعد جزءا كبيرا من نضالاتها لمساعدة حركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات[2]، ويرجع سبب ذلك إلى كون معظم البلدان المشاركة في مؤتمر باندونغ كانت هي الأخرى خاضعة للاستعمار سواء استعمارا مباشرا أو استعمارا غير مباشر، "حماية، انتداب، أو وصاية".

وعند إعداد نص البيان الختامي لمؤتمر باندونغ الذي تمثل في "النقاط العشرة المشهورة" على بند خاص بدعم وتأييد حركات التحرر الوطني والقومي، رغم أن البيان قد نص على ذلك ضمنيا فان دول حركة عدم الإنحياز قد أولت أهمية كبيرة لهذا الموضوع بإدراجها منذ البداية في برامجها بندا يتعلق بمساعدة ودعم حركات التحرر الوطني، إذ اشترط مؤتمر القاهرة التمهيدي المنعقد في جوان 1961م في بنده الثاني على الدول التي تريد الانضمام إلى الحركة: تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي للشعوب المضطهدة كأحد المقاييس التي يجب أن تتوفر في الدولة التي ترغب في الانضمام إلى الحركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت حركة عدم الإنحياز قد قامت لمناهضة الحرب الباردة، بعدم السماح لنفسها بالدخول في النزاع بين الكتلتين الغربية والشرقية فإنها أي الحركة لم تبق على الحياد فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الشمال والجنوب، وبهذا تكون قد اختلفت بمواقفها بين الشمال والجنوب وبهذا تكون قد اختلفت بمواقفها "الحياد ايجابية" عن مواقف دول الحياد التقليدي السلبية من قضايا العالم وخاصة من حروب وحركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات إذ نددت حركة عدم الإنحياز منذ البداية بموقف دول الحياد التقليدي "السلبي" مثل: السويد وسويسرا اللتان كانتا تعتبران بأن الحروب التحررية وحركات التحرر الوطني القومي في المستعمرات عبارة عن نزاعات داخلية والمسؤول عنها بالتالي هي الدول الاستعمارية فقط، ولا يمكن لهذه النزاعات أن تحل إلا في إطارها الداخلي[3].

---

[1] 01 اكتوبر 1949 بقيادة ماوتيي تونغ.

[2] مختار مرزاق، دور حركة عدم الإنحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي، المجلة الجزائرية، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج 1، العدد 1، ص ص 5- 15.

[3] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص 5-15.

وقد كانت حجة هذه الدول تقوم على مبدأ التمييز بين الوضع القانوني الداخلي، والوضع القانوني الدولي المنصوص عليه في القانون الدولي الكلاسيكي "التقليدي" الذي هو من وضع الدول الاستعمارية حيث أصبح عائقا أمام تحرر الشعوب، وقد كانت دول الحياد القانوني التقليدي تتجاهل او تجهل بان حرية الشعوب كل لا يتجزأ.

ومع بداية تصاعد نضال حركات التحرر الوطني والقومي من جهة والدور المتزايد لحركة دول عدم الإنحياز من جهة أخرى استطاع عدد كبير من حركات التحرر الوطني والقومي أن يحرز على النصر، والاستقلال لشعوبها، خاصة في إفريقيا التي استقلت فيها لوحدها سبع عشرة دولة عام 1960م[1] حتى أن منظمة الأمم المتحدة قد اعتبرت هذه السنة، سنة إفريقيا، وقد انضمت هذه الدول في نفس السنة من استقلالها إلى منظمة الأمم المتحدة باستثناء موريتانيا التي انضمت في 1961م، وبهذا أصبحت قارة إفريقيا تحتل مكانة خاصة في نشاطات منظمة الأمم المتحدة "لجنة تصفية الاستعمار" منذ الستينات وحتى اليوم حيث ما زالت تحتوي على عدد كبير من حركات التحرر الوطني والقومي إذا ما قورنت بعدد حركات التحرر الموجودة في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية.

5-1 دور حركات التحرر الوطني والقومي في تمثيل الشعوب المستعمرة:

منذ إعلان الجمعية العامة لأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم الشعوب المستعمرة في 14 ديسمبر من عام 1960م، بدأت المنظمة الدولية والمنظمات المتفرعة عنها تسير في طريق أدى بها منذ بداية السبعينات إلى الاعتراف بمشروعه الكفاح التحرري الذي تخوضه شعوب المستعمرات، ورغم أن الهدف الرئيسي لقرارات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة في البداية قد انصب على جنوب إفريقيا، إلا أن مشروعية كفاح شعوب المستعمرات قد امتد في الحقيقة إلى منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق التي تشهد كفاحا تحرريا، ويعني إقرار منظمة الأمم المتحدة مشروعية الكفاح الوطني والقومي من اجل التحرر اعتراف هذه المنظمة والمنظمات المتفرعة عنها بان النضال ضد الاستعمار، والتفرقة العنصرية هو نضال مشروع من وجهة نظر ميثاق الأمم المتحدة والتصريحات والقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية.

[1] الدول هي: نيجيريا، الكاميرون، الطوغو، الصومال، الكونغو، السيتغال، مالي، البنين، النيجر، بوركينافاسو، كوت ديفوار، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، الغابون، مدغشقر، موريتانيا.

والملاحظ أن منظمة الأمم المتحدة تعرب عن إقرارها بمشروعية النضال القومي والتحرري لحركات التحرر الوطني والقومي من الناحية العملية بإحدى طريقتين هما:

– دعوة ممثلي الحركات التحررية الوطنية والقومية إلى الاشتراك في مناقشات أجهزة الأمم المتحدة للأمور المتعلقة بالأقاليم غير المستقلة التي تمثلها هذه الحركات.

– طلب (دعوة) منظمة الأمم المتحدة من أجهزتها وهيئاتها المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية بل والإفراد إلى تقديم العون الدولي لحركات التحرر.

ولكن ما هي التطورات التي حملت منظمة الأمم المتحدة إلى الإقرار بمشروعية الكفاح التحرري الوطني والقومي التي تخوضه حركات التحرر في المستعمرات.

في حقيقة الأمر توجد جملة من العوامل التي جعلت منظمة الأمم المتحدة تولي اهتماما خاصا بحركات التحرر وتقر بمشروعية كفاح هذه الحركات التحررية، فبالإضافة إلى تزايد نمو عدد الدول الأفرو آسيوية داخل منظمة الأمم المتحدة، والتحام هذه الدول دول العالم الثالث من جهة والمعسكر الاشتراكي من جهة أخرى في تصفية الاستعمار، وخوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الشيء الذي احدث تغيرا نوعيا في طريقة معالجة المنظمة الدولية لمشاكل العالم بصفة عامة، ومسالة تصفية الاستعمار بصفة خاصة) حدثت تطورات أخرى زادت من اعتناق منظمة الأمم المتحدة لمبدأ مشروعية الكفاح التحرري الوطني والقومي في المستعمرات، ونذكر البعض منها:

– حادثة مذبحة (شار بفيل) في جنوب إفريقيا في مارس 1960م في هذه الحادثة قتل رصاص بوليس جنوب إفريقيا ما يقرب من 70 عاملا إفريقيا احتجوا على نظام بطاقات المرور التي تحتم قوانين التفرقة العنصرية على الأفارقة حملها، وأدت هذه المذبحة إلى انعقاد مجلس الأمن في عام 1960م للنظر ولأول مرة في تاريخه في مسألة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا على اعتبار أنها أمر يهدد الأمن والسلام العالمي.

– توقيع فرنسا مع جبهة التحرير الجزائرية على اتفاقية "أيفيان" واعتراف فرنسا بحق الجزائر في إجراء الإستفتاء على الاستقلال.

– قيام الثورة ضد الاستعمار البرتغالي والتي امتدت فيما بعد إلى انغولا وغينيا بساو في غرب إفريقيا ثم الموزمبيق في شرق إفريقيا عام 1964م.

– إعلان البيض العنصريين في رودسيا الجنوبية (زيمبابوي) عام 1965م: (الثورة) بزعامة العنصري (أيان سميث) على بريطانيا كان الهدف منها سد الطريق أمام الأغلبية الإفريقية

التي كانت تطمح إلى تحقيق حكم الأغلبية على غرار ما حصل في روديسيا (زامبيا)، وفي نياسيلان (مالاوي)، وقد أدى ذلك عام 1966م إلى تطبيق مجلس الأمن لعقوبات الحضر الاقتصادي على روديسيا للإطاحة بحكم (أيان سميث)[1] العنصري، وكانت تلك أول مرة يطبق فيها مجلس الأمن الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وأمام عدم اعتراف (أيان سميث) بقرارات وتوصيات الأمم المتحدة قامت هذه الأخيرة في 1966م بإنهاء إنتداب إفريقيا على جنوب غربي أفريقيا (ناميبيا) واتبعت هذا الإقليم في 1967م إلى (مجلس الأمم المتحدة لغامبيا الذي يمكن اعتباره أول حكومة في المنفى تحت إشراف الأمم المتحدة).

– إندلاع الثورة الفلسطينية ضد الاستيطان الصهيوني في الفاتح جانفي من عام 1965م، نخلص مما تقدم بان جملة هذه التطورات وما تبعها من تطورات أخرى متصلة بها قد أدت بمنظمة الأمم المتحدة إلى إقرار مبدأ مشروعية الكفاح التحرري في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا ما تجلى بوضوح في قرارات وتوصيات المنظمة العالمية في هذا الشأن وفي ممارستها منذ 1966م، إذ ابتداء من هذه السنة بدأت منظمة الأمم المتحدة في توصياتها وقراراتها تعترف بحق حركات التحرر الوطني والقومي في المساعدة المعنوية والمادية.

وبناء عليه كان الهدف من انعقاد دوريات لجنة تصفية الاستعمار في إفريقيا هو الاتصال بحركات التحرر الوطني لنقل مطالبها لأعضاء الأمم المتحدة، والتعريف بوضعية الأقطار التي مازالت تحت نير الاستعمار.

وقد تدعم الوضع القانوني لحركات التحرر التي فرضت نفسها على المسرح الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 12 أكتوبر 1970م، وذلك بصدور قرار الجمعية العامة رقم: 2621 الذي نص على حق حركات التحرر في الحضور إلى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمناقشة الوضع في أقطارها.

وبهذا تمت الموافقة تدريجيا من طرف منظمة الأمم المتحدة على مبدأ حق مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي وأعمال المنظمة الدولية، فما هي حدود هذا الحق في المشاركة يا ترى؟ يمكن معرفة حدود حق حركات التحرر في المشاركة في أعمال منظمة الأمم المتحدة كأعضاء مراقبين من خلال التعرف على الممارسات المختلفة للجمعية العامة

[1] أيان دوغلاس سميث (1919-2007م) سياسي ومزارع شغل منصب رئيس وزراء، روديسيا (زيمبابوي).

والمنظمات المتفرعة عنها، وكذلك من خلال التعرف على الوضع القانوني لحركات التحرر في المنظمة الدولية.

أ- ممارسات الجمعية العام للأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها: لقد عملت منظمة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الاقتصادية لإفريقيا على مساعدة حركات التحرر الوطني والقومي في بعض المستعمرات البرتغالية من طرف حركات التحرر في هذه الأقاليم.

كما لجأت بعض المنظمات الدولية المتخصصة إلى التنديد بالسياسة العنصرية التي ينتهجها كل من نظامي جنوب إفريقيا والبرتغال، ومن المعلوم أن نظام جنوب إفريقيا قد انسحب من منظمة اليونسكو عام 1956م، ومن منظمة التغذية العالمية عام 1963م، ومن منظمة العمل الدولية عام 1964م، كما تغيب عن المشاركة في أعمال المنظمة العالمية للصحة منذ 1965م.

ونفس الشيء عن البرتغال الذي انسحب من منظمة اليونسكو عام 1972م بعد موافقة هذه المنظمة على تخصيص برنامج لمساعدة شعوب المستعمرات البرتغالية، وبالتالي أيضا من الاتحاد العالمي للبريد عام 1964م، ولا يشارك في اجتماعات ونشاطات كل من المنظمة العالمية للتغذية والمنظمة العالمية للصحة منذ 1966م[1].

ودعت المنظمة العالمية للصحة في قرارها رقم 2737 الصادر بتاريخ 21 مايو 1974م حركات التحرر المعترف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، لحضور اجتماعات المنظمة قائلة: أن منظمة الصحة العالمية مقتنعة بان مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي في اجتماعات ونشاطات المنظمة سيساهم في تحسين الوضعية الصحية والغذائية لشعوبها في المناطق المحررة وإدراكا من المنظمة لهذه المشاركة التي تساهم لا محال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحررة التي تسيطر عليها وتراقبها حركات التحرر فإن المنظمة العالمية للصحة تدعو هذه الحركات التحررية لحضور اجتماعاتها ونشاطاتها، ونفس الشيء أكدته قرارات المنظمة العالمية للتغذية حيث جاء في قرارها رقم 13/73 الصادر خلال اجتماع المنظمة في نوفمبر 1973م، أن منظمة التغذية العالمية تؤكد مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي الإفريقية في اجتماعات المنظمة ونشاطاتها سيساعد في النهاية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الإفريقية المحررة أو التي توجد تحت رقابة هذه الحركات.

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص ص 5-15.

وفي إطار الاعتراف المتزايد بحق حركات شعوبها المستعمرة تم تعيين رئيس المنظمة الشعبية لجنوب غربي إفريقيا "سوابو" من طرف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا رئيسا للجنة تصفية الاستعمار.

كما اعترفت الجمعية العامة لأمم كل من جبهة تحرير الموزمبيق "الفريليمو" للشعوب الموزمبيقية والحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر وكل من الحركة الشعبية لتحرير انغولا والجبهة الوطنية لتحرير انغولا.

وتجدر الإشارة بان وضع تمثيل حركات التحرر الوطني والقومي في المنظمة الدولية لم يكن محددا كما هو الحال في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولهدا قام لجنة تصفية الاستعمار عام 1972م بتقديم اقتراح إلى اللجنة الرابعة تطلب فيه من هذه اللجنة الأخيرة السماح لحركات التحرر الوطني والقومي بالمشاركة في أعمالها لان هذه اللجنة تعتبر جهازا بارزا وتمثيليا حيث تشارك كل الدول الأعضاء فيه الشيء الذي يعكس الصفة الدولية لمنظمة الأمم المتحدة وقد أبدت إزاء هذا الاقتراح سجلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسكندينافية تحفظات كبيرة حوله، إلا أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قد صوتت لصالح حق حركات التحرر في الحصول على وضع العضو المراقب أو الملاحظ.

وبناء عليه وجهت الجمعية العامة وفقا لاقتراح مقدم من اللجنة السياسية الخاصة بتاريخ 03 أكتوبر 1974م دعوة لممثلي الكونغرس البانافريكان دازاني والكونغرس الوطني الإفريقي للحضور كأعضاء مراقبين في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة بالآبار تمهيد في جنوب إفريقيا[1].

وتفاديا للتفسيرات القانونية المختلفة حول وضعية حركات التحرر الوطني والقومي قررت الجمعية العامة لأمم المتحدة في قرارها رقم 3280 الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1974م دعوة حركات التحرر كأعضاء مراقبين بصفة دائمة بناء على الممارسات السابقة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وقرارات المنظمة المتفرعة عنها ولجنة تصفية الاستعمار.

وهذه الحركات التحررية التي تم الاعتراف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية هي:

أ- في إفريقيا الجنوبية:

- الكونغرس الوطني الإفريقي.
- الكونغرس البانافريكان دازاني.

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص ص 5-15.

ب- في المستعمرات البرتغالية:

- الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر.
- جبهة تحرير الموزمبيق.
- الحركة الشعبية لتحرير انغولا.
- الجبهة الوطنية لتحرير انغولا.
- الاتحاد الوطني لاستقلال التام لانغولا.
- حركة تحرير ساوتومي وبرانسيب.

جـ- في ناميبيا:

- المنظمة الشعبية لجنوب غربي إفريقيا أو سوابو.

د- في روديسيا الجنوبية "زمبابوي":

- اتحاد الشعب الإفريقي لزمبابوي.
- الاتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي.
- المجلس الوطني الاف "بعد اندماج الاتحاديين السابقين".

هـ- في الكومور:

- حركة التحرر للكومور.
- في ساحل الصومال الفرنسي.
- جبهة تحرير ساحل الصومال.
- حركة تحرير جيبوتي.

و- في السيشيل:

- الحزب الديمقراطي السيشيلي.
- الحزب الموحد للشعب السيشيلي[1].

هذا فيما يخص حركات التحرر الوطني والقومي التي اعترفت بها منظمة الوحدة الإفريقية، ومن ثم منظمة الأمم المتحدة والمنظمات واللجان المتفرعة عنها كأعضاء مراقبين أو ملاحظين إلا أن الأمر يختلف في هذا المجال بالنسبة لوضعية منظمة التحرير الفلسطينية التي "دعت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بناء على قرارها رقم 3237 المتخذ في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974م إلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص ص 5-15.

كعضو مراقب في جميع اجتماعات ودورات المنظمة، وفي كل الدورات والمؤتمرات العالمية التي يتم تنظيمها تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة أو تحت إشراف المنظمات والأجهزة التابعة لها.

بالإضافة إلى ذلك فان مجلس الأمن قد قدم الدعوة ل م ت ف بتاريخ 12 جانفي 1976م للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبناء عل ما تقدم يمكن القول بأن م ت ف تتمتع بوضع قانوني في الأمم المتحدة كأي دولة مستقلة غير عضوة في المنظمة.

5-2 الوضع القانوني الدولي لحركات التحرر الوطني والقومي:

إن أول ما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو عدم وجود مادة قانونية أو نص قانوني صريح في ميثاق الأمم المتحدة يمنح حق التمثيل لمنظمات أو هيئات غير الدول الأعضاء في هذه المنظمة، رغم ذلك فان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد لجأت إلى إنشاء منصب العضو المراقب أو الملاحظ في المنظمة الدولية والمنظمات المتفرعة عنها كوسيلة متطورة لجلب الدول التي ليست أعضاء في المستقبل وتتبع منظمة الأمم المتحدة هذا الأسلوب مع بعض المنظمات أو الاتحادات مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ... الخ[1].

ويفهم من هذا الأسلوب منظمة الأمم المتحدة تهدف من ذلك إلى توسيع التمثيل الدولي فيها بحيث تصبح منظمة عالمية بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة، وفيما يتعلق بالوضع القانوني لحركات التحرر الوطني والقومي كأعضاء مراقبين في الجمعية العامة لأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها، فإن هذا الوضع قد وضحته مناقشات اللجنة الرابعة في دورتها عام 1972م حيث أجابت على مكانة العضو المراقب إلى الاعتراف بتمثيلها لشعوبها بصورة آلية بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء المناهضة للاستعمار فإن هذا الأمر لا يقبل الجدل أما بالنسبة للدول الغربية فقد انقسمت على نفسها، فالبعض منها يرى بأن الاعتراف بحق حركات التحرر الوطني والقومي بمنصب العضو والمراقب يؤدي إلى اعتراف لها بحقها في تمثيل شعوبها في المنظمات الدولية، وبناء عليه فإن هذه الدول قد صوتت ضد حق حركات التحرر الوطني والقومي في حقها في منصب العضو المراقب، بينما يرى البعض الآخر من الدول الغربية بأن الاعتراف بحق تمثيل هذه الحركات التحررية لشعوبها

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص ص 5-15.

أو لدولها، ولذلك امتنعت هذه الدول الغربية عن التصويت على حق حركات التحرر في منصب العضو المراقب، إلا أن الجمعية العامة لأمم المتحدة لم تترك في هذا المجال أي غموض أو التباس باعترافها علنا بحركات تحرر مثل: غينيا بيساو، انغولا، موزمبيق، روديسيا الجنوبية، ناميبيا كممثلي شرعيين لمصالح شعوبهم وبلدانهم.

أما بالنسبة ل م ت ف فقد اعترف لها بحق التمثيل قبل أن تحصل على منصب العضو المراقب، إلا أن المشكل يبقى قائما بالنسبة لبعض حركات التحرر غير المعترف بها مثل حركة التحرير الايريتيرية، وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ الواقعية "الفعالية" الذي تستند إليه الدول في تمثيلها يعتبر قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العالم التقليدية، وحسب هذا المبدأ فان وجود وقيام حالة الأمر الواقع تؤدي إلى ظهور حالة قانونية دون أي شروط أخرى، ويقول الأستاذ روجي بينتو R.Pinto معترضا على هذا المبدأ: أن كل حالة أمر واقع لا تمتلك الفعالية "الواقعية" إلا إذا كانت تتميز بالاستمرارية والثبات، وبموجب هذا المبدأ حصل الاستعمار على الشرعية وهضمت حقوق الشعوب، وبناء عليه فإن فكرة الفعالية بالنسبة للشعوب المتطلعة إلى الحرية واديولوجية خارجية، لأن عمل شعب ليس في حاجة إلى كسب هذه الفعالية، حتى في حالة الإستفادة من ذلك ولا يجب أن يقوم نضال شعب ما على هذا الأساس[1].

لقد أصبحت الشعوب موضوعا من مواضيع القانون الدولي العام المعاصر، ولهذا فإن مبدأ الفعالية قد بدأ يضعف حيث حلت محله قواعد جديدة في القانون الدولي العام المعاصر، وأن هذا المبدأ لا ينتهي إلى قواعد القانون العام الآمرة "قواعد الجيس كوجنس" التي يوجد من بينه مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبهذا يمكننا القول بأن الأخذ بمبدأ الفعالية في الإعتراف بحركة بأنها حركة تحررية قد يعرقل من حرية الشعوب المستعمرة كما يعتبر عائقا في طريق استقلالها.

أما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فإنه يفتح المجال أمام هذا الشعوب في التحرر ويقول الاستاذ "شارل شومون" أن الفرق بين الفعالية والتحرير يمكننا من القول بأن نضال شعب ما لا يمكن أن يكون إمبرياليا أبدا، بل على العكس من ذلك فإنه مناقض تماما للإمبريالية والاستعمار، وتجدر الإشارة عند الحديث عن الاعتراف بحركات التحرر الوطني

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص ص 5-15.

والقومي بأنه لا يجب الخلط بين تصميم هذه الحركات على استقلال بلدانها من جهة ومواقف الدول الأجنبية إزاءها من جهة أخرى.

أن حق التمثيل هنا لا يجب أن يكون مرهونا أو خاضعا لاعتراف بهذه الحركات التحررية لا يعني عدم وجودها أبدا، فعدم اعتراف الكيان الصهيوني بوجود الشعب العربي الفلسطيني وممثله م ت ف لا يعني عدم وجود هذا الشعب وممثله م ت ف، وإذا كانت صفة التمثيل غير مرهونة بصفة الاعتراف فإن حركات التحرر الوطني والقومي، رغم ذلك تبحث وتسعى إلى الاعتراف الدولي بها ليحول ذلك حق الظهور على مسرح السياسة والحصول على يد المساعدة من الدول والمنظمات وليس الهدف من ذلك تأكيد وجودها.

وبناء عليه يمكن القول بان تمثيل حركة تحررية ما لا يمكن أن يقوم إلا على أساس نضالي أو بالأحرى على أساس شرعية تاريخية، أو ثورية، تقود شعب ما إلى الاستقلال أي لحركة وتحرير بلادها وشعبها وهذا يعني أن فعل الحرية هو الذي يحدد واقع الشعب والحركات التي تمثله حقا[1].

[1] مختار مرزاق، مرجع سابق، ص ص 5-15.

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذه المطبوعة والموسومة بالإستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ميلادي ما يلي:

- ظهور الحركة التحررية في افريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على الإستعمار الأوروبي بجميع أشكاله، وإن اختلفت أشكالها بين سياسية وعسكرية، إلا أن هدفها واحد وهو طرد الإستعمار واسترجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال.
- تحقيق كل دول إفريقيا استقلالها الواحدة تلو الأخرى، حيث تمكن الأفارقة من التخلص من الإستعمار الفرنسي والإنجليزي والإسباني والإيطالي والبرتغالي، وإن تفاوتت بين الخمسينات والستينات والسبعينات.
- تحقيق شعوب آسيا استقلالها وطرد الغزاة الأوروبيين مستفيدة من دعم الكتلة الشرقية في إطار الصراع الإيديولجي مع الغرب الامبريالي، وهنا نشهد نوعين من حركات التحرر السلمية على غرار الهند والعنيفة على غرار الهند الصينية.
- التأثير الكبير للثورة التحررية الجزائرية على شعوب إفريقيا، فقد ألهمت ثورة الجزائر الأفارقة وأصبحت نموذجا يقتدى به في مواجهة الاستعمار، كما كان لها فضل كبير في استقلال تونس والمغرب، وإثنا عشرة دول أفريقية مرة واحدة.
- ميلاد حركة عدم الانحياز بعد التقارب بين شعوب إفريقيا وآسيا، والتي لعبت دورا كبيرا في مناهضة الإستعمار وتجريمه، ودعم ومناصرة حركات التحرر.

قائمة المراجع:

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008.

2- أحمد بوزيد "الحركة النقابية والتحرر الأفريقي"، مجلة السياسة الدولية العدد 04، أفريل، ماي، جوان 1966م، السنة، مؤسسة الأهرام، مصر.

3- أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2004م.

4- أحمد وهبان وممدوح نصار، التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.

5- إدوارد كاردل، يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الإنحياز، تر: ميلودي العزوزي مطابع بريفيدني بلغراد 1980م.

6- أزهار محمد عيلان الغرباوي، تاريخ الأحزاب السياسية في ناميبيا حتى الاستقلال، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 24، العدد 1، العراق، مارس 2013.

7- إسماعيل صبري مقلد، السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية، مجلة السياسة الدولية، ع2، القاهرة، 1966م.

8- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991م.

9- ألان بلانتي في السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية، تر: نورالدين خندودي، د ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2006م.

10- ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، لقريب أسعد صقر، دار طلاس، دمشق، 1997م.

11- الأمم المتحدة، الشعوب الأصلية منظومة والأمم المتحدة لحقوق الانسان، صحيفة الوقائع، العدد9، التنقيح 2.

12- تد ألان، ديكتاتوريات وديموقراطيات سادت أوروبا والعالم بين 1919-1989م، ترجمة مروان أبو جيب، شركة الحوار الثقافي، 2004.

13- توفيق سعد حقّي، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، 2000م.

14- جاك روس، الاستعمار في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، تر: الفضل شلق، ط1، بيروت، دار الحقيقة، 1991.

15- جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشرق، ط1، بيروت، 1983م.

16- جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، منشورات دار الآفاق الجديدة، لبنان، 1981م.

17- جوزيف صقر، موسوعة قصة وتاريخ الحضارة، لبنان، من عصور ما قبل التاريخ إلى عهد المتصرفية، 1999م، ج 4/3/2.
18- حاييم وايزمان (1874-1952م) أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل لعب دور كبير في استصدار وعد بلفور1917م.
19- رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية 1419، 1994 دار الثقافة، القاهرة، 1992م.
20- رشيد البرّاوي العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1972م.
21- رؤوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار ومطابع المستقبل، مصر، 2002م.
22- زاهية قدورة، تاريخ الوطن العربي، بيروت، لبنان، 1969م.
23- سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1972م.
24- سفيان الصفدي، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها، د ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م.
25- سلوى أولطاش، كوامي نكروما ودوره في استقلال غانا، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجزائر 2، 2017/03/15.
26- سليم إلياس، موسوعة أحداث العالم قادة وأعلام، المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2005م.
27- سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا واستراليا، دار الاصفهاني، جدة، 1393هـ.
28- صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915-1923م)، الدار العربية ناشرون، ط1، لبنان، 2016م.
29- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، د ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.
30- عبد الغني نائلي دواودة، الوضع في تاريخ العالم المعاصر، حركات التحرر قضايا معاصرة، دار الوفاء، الجزائر، 2016.
31- عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، د ط، الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 1971م.
32- عبد المنعم زنابيلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1977م.
33- عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996.

34- على المحافظة، تاريخ الاردن المعاصر "عهد الامارة" 1921- 1946م، ط1، الجامعة الاردنية، عمان، 1973م.
35- علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995م، ط2، دار المنهل، بيروت، 2009م.
36- علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1991م، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006م.
37- علي يوسف الشكري، المنظمة الدولية والاقليمية والمتخصصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.
38- عوني عبد الرحمان السبعاوي، التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، الأردن، 2010م.
39- غي مولي (1905- 1975م) رئيس وزراء فرنسا ما بين 01 فيفري 1956م حتى 13 جوان 1957م.
40- فكرية أحمد، مأساة حقيقية لشعب مسلم في زاوية منسية من خليج البنغال، جريدة العرب، ع 9512، 29 مارس 2014، لندن.
41- قاموس المنجد في اللغة والاعلام، ط 29، دار المشرق، بيروت، د س.
42- كلود ليوزو، وجيل منصرون، الاستعمار والقانون والتاريخ، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
43- لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر، لبنان، ط4، دار المشرق العربي، لبنان، 1993.
44- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر: عبد القادر شاهين دار الفكر، دمشق، 2009.
45- محمد اسماعيل المقدم، من آبا إلى تسلهاي، المطبعة العسكرية، أم درمان 1987م.
46- محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1997م.
47- محمد امحمد الطوير، تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث، منشورات تانيت، ط1، الرباط، 1998م.
48- محمد بوذينة، موسوعة أحداث العالم في القرن العشرين، منشورات محمد بوذينة، تونس، 2000م.
49- محمد حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، مكتبة القاهرة الحديثة، 1969م.

50- محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.
51- محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1929م، ترجمة هندي رياض الخرطوم، 1987م.
52- محمود الشرقاوي، اندونيسيا المعاصرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.
53- محمود شاكر، التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا واندونيسيا، المكتب الإسلامي، عمان، 1997م.
54- محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا - تشاد -، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 1، 1972.
55- محمود ممدوح ومنصور مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، د س.
56- مختار مرزاق، حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية (1983،1961م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
57- مختار مرزاق، دور حركة عدم الإنحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي، المجلة الجزائرية، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج 1، العدد 1.
58- مسعود الخوند، المؤسسة التاريخية والجغرافية، سورية، تصحيح شربل الخوند وآخرون، ج10، مؤسسة هايناد.
59- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان العاصر، تقديم محمد حسن الأمين وعصام خليفة، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، 2004م، ج16.
60- مصلح حسن أحمد، الارهاب وحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام، مجلة مداد الآداب، العدد 08، كلية القانون، الجامعة العراقية.
61- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر، دار أسامة، الأردن، 2004م.
62- ممدوح محمود ومنصور مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الإسكندرية.
63- منصف بكاي، دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسة الإفريقية، العدد1، ماي 2014.
64- منصف كباي، دور الجزائر في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2016.

65- نجدة صفوة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية نجدو الحجاز (1914-1915م)، دار السافي، بيروت، 1996، ج1.
66- نجيب العقيقي المستشرقون، دار المعارف، ط3، ج2.
67- نمير طه حسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2007م.
68- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، 2010م.
69- يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، د ط، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
70- يعقوب صروف، فكتوريا ملكة الانجليز وامبراطورة الهند، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019م.

المراجع باللغة الأجنبية:

71- TH ،bwttner ،leibzig: colonialism neo- colonialism and the imperialist struggle in Africa maxis studies on the berlin conference 1884-1885 special 13 edited by teamster and dans – ulrick water (Asia – Africa- Latin America) ،Akademie Verlyn berli،1984 .
72- John ،d- hargreaves ،west africa the frmer french states ،edited by prentice- hall in the U.S.A.،1967.
73- Bel kalem Recham ،les musulmans algériens dans 2 Armé française (1919-1945) ،ed l'Harmatan ،paris.،1996.
74- Diffie, Balley w،and George D, winius; foundation of the portuguese Gmpire, 1415-1580.
75- Samohi waqfa Allah, A dictionary of diplomacy and international affairs, library du Lebanon, beirut.